جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التقديم والتأخير في المثل العربي

دراسة نحويّة بلاغيّة

إعداد الطالبة
غادة أحمد قاسم البوّاب

إشراف
الدكتور سيف الدين طه الفقراء

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2006

الاسم: غادة أحمد قاسم البواب
سنة التخرُّج: 2006م
التخصص: لغة عربيّة
الكلية: الآداب
الهاتف الأرضي: 03-2135522
الهاتف الخلوي: 0777330292
العنوان الإلكتروني: -

Name: Ghada Ahmad Qasem Al-Bawab
Year of Graduation: 2006
Major: Arabic Language
Faculty: Faculty of Arts
Land phone: 03-2135522
Cellular phone: 0777330292
e-mail: -

الإهداء

إلى روح والدي الذي علمني أنّ الحياة مثابرة وكفاح، وإلى والدتي التي علمتني الأمانة والإخلاص، وإلى إخواني حسن وحسين وحسام وغسان الذين كانوا خير عون لي فـــي عملي، وإلى أخواتي، أهدي هذا العطاء المتواضع إلى ذاك السخاء العظيم.

غادة أحمد قاسم البواب

الشكر والتقدير

يُسعدني أن أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور سيف الدين الفقراء لإشرافه على هذه الرسالة في مراحل إعدادها المختلفة، والذي تعامل معي بأناة، وقَدَّم لي من خلاصة علمه الكثير.

كما أتقدّم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما أبدوه من ملاحظات قيّمة، كان لها أكبر الأثر في إخراج هذه الرسالة على الوجه المطلوب.

غادة أحمد قاسم البواب

فهرس المحتويات

الملخص

التقديم والتأخير في المثل العربيّ

غادة أحمد قاسم البوّاب

جامعة مؤتة، 2006م

تناولت هذه الدراسة التقديم والتأخير ودلالاتهما في الأمثال العربية، وحاولت استقصاء مواضع التقديم وتبويبها والكشف عن مسوّغاتها، وما لها من دلالات سياقية أسهمت في بيان المعنى المقصود.

وكشفت هذه الدراسة أنَّ الأمثال العربية كانت موضع اهتمام النحاة، واستشهدوا بها على تأصيل قواعد النحو، وأسهمت هذه الأمثال على اعتبار أنها واحدة من مظاهر السماع في بناء النظرية النحوية عند العرب، وقد تفاوتت نظرتهم إلى هذه الأمثال، إذ عدّها جمهور النحاة من التراكيب المحفوظة في رتبتها.

إنّ التقديم والتأخير الذي يخضع لقوانين النحو وسننه، لا بدّ أن يحمل معه دلالات تركيبية، تحدّد القيمة الدلالية للأمثال، وكشفت الدراسة أنّ ثمة أمثالاً خرجت على قياس النحو وقواعده، وعدّها العلماء مسوّغات للخروج على القاعدة؛ لأنَّ للأمثال لغتها الخاصة، ويجب أن ترِدَ على النحو الذي قيلت عليه في بادئ الأمر، مع مراعاة أنّ التقديم والتأخير لا يأتي اعتباطاً، ولكنّه يرتبط بالأغراض والدلالات. إنّ التراكيب النحوية في الأمثال التي خرجت على القياس في الترتيب، وجدت لها من الدلالات ما هو مسوّغ لقبولها في النظام النحوي العربي، وحاولت استقصاء ذلك في باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، باحثة عن دلالات ذلك ومسوّغاته، بتتبّع آراء النحاة والبلاغيين فيها، مبيّنة مظاهر ترتيب عناصر الجملة في المثل العربي.

Abstract

Thematization and Right to Left Dislocation in Arabic Proverbs
Ghada Ahmad Qasem Al-Bawab
Mu'tah University, 2006

This study approaches the phenomena of thematization and right to left dislocation and its connotation in Arabic proverbs. It tries to investigate areas of thematization its classification and the rationale of applying it, as well as its contextual. Connotations that contributed to revealing the meaning intended.

The study shows that syntacticians were concerned about Arabic proverbs. They used them to originate the rules of syntax, as proverbs contributed to the construction of the Arabic syntactic theory.

Thematization and right to left dislocation, which is subject to the rules of syntax, should have structural indications which could determine the connotation value of the proverbs. The study shows that certain proverbs violate the rules of syntax. Language scientists consider this violation justified, as proverbs have their. Own language, taking into consideration that thematization and right to left dislocation is not randomly applied, but it is closely related to purposes and connotations.

Syntactic structures of proverbs that violate analogy in classification found certain logical grounds to be acceptable in the Arabic tries to investigate through studying nominatives, accusatives, and genitives.

الفصل الأول

نظام ترتيب الكلمات في الجملة العربيّة

1.1 المقدِّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فتسير الجملة العربية على نسق معيّن في ترتيب مكوناتها، ولكل عنصر من عناصرها التركيبية رتبة خاصة، وإذا جاءت على خلاف الأصل في الترتيب، عدّ ذلك خروجاً على أصل الرتبة المحفوظة، وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه، وإذا جاء على خلافه، لا بدّ من سبب ومسوّغ لقبوله والحكم على فائدته وحسنه في النظم. وإذا لم يحقق التقديم والتأخير معنى من معاني الكلام ودلالاته، عدّ ذلك من باب الغموض والتعقيد الذي يفقد النص قيمته البلاغية، وسبباً من أسباب عدم فصاحته.

وهذه دراسة تتناول مسألة التقديم والتأخير في المثل العربي، إذ حاولت فيها الكشف عن مظاهر التقديم والتأخير، ومواقف العلماء من المثل العربي في الاستشهاد. وقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل الأمثال للوقوف على ما وراء تلك الظاهرة من دلالات ومعان؛ إذ إنّ التقديم والتأخير لا بدّ أن يتوافقا مع القاعدة النحوية ويخضعا لسلطانها، غير أنه لا بدّ أن يحملا في طياتهما دلالات بلاغية هي أحد المعايير التي اعتمدها العلماء في قياس بلاغة النص وفصاحته وقبوله أو رفضه، فإذا لم يحقق التقديم والتأخير معنىً بلاغياً عُدّ ذلك سبباً لفساد النظم.

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لأسباب منها: شيوع المثل العربي في الدرس اللغوي استشهاداً على قاعدة، أو تأصيلاً لها أو خروجاً عليها، وقلّة الدراسات التي تناولت ظاهرة التقديم والتأخير في المثل العربي، واختلاف العلماء في التعامل مع هذه الأمثال في بناء القاعدة؛ إذ ذهب فريق منهم إلى أنّها من الرتب المحفوظة، بينما حاول آخرون تطويع ما جاء على خلاف الأصل للقاعدة النحوية بالتأويل والتقدير.

وقد اعتمدت على ثلاثة كتب في المثل العربي هي:

1- كتاب الأمثال للأصمعي المتوفى سنة212هـ.

2- كتاب جمهرة الأمثال للعسكري المتوفى سنة395هـ.

3- كتاب مجمع الأمثال للميداني المتوفى سنة518هـ.

وقد بيّنت الدراسة أنّ المثل العربي كان واحداً من المصادر التي اعتمد عليها العلماء في بناء القاعدة النحوية، وكانت هذه الأمثال موضع عناية العلماء، إذْ عدّها قسم منهم من ذوات الرتب المحفوظة التي يجب أن ترد على ما قيلت عليه في أول أحوالها، بينما حاول بعضهم إخضاعها لسلطان القاعدة النحوية بالتأويل والتقدير، وعدها فريق أخر أشبه بالضرورات الشعرية، لأنّ لها موسيقى خاصة بها، كما هي الحال في الشعر. وتبين للباحثة أنَّ هذه الأمثال تشيع فيها ظاهرة التقديم والتأخير، وغالباً ما يكون ذلك استجابة لقاعدة نحوية، أو تحويراً لمعنى مقصود، فيكون التقديم إما للعناية والاهتمام، أو للتخصيص، أو لتعجيل المسرة؛ أو غير ذلك من المسوغات، وغالباً ما يكون العنصر المتقدم بؤرة محورية في تشكيل الدلالة، فيكون الانزياح التركيبي لتأليف معنى هو المقصود في المثل، وتتعاضد العناصر التركيبية في مختلف مواقعها في إبرازه، ولهذا كثيراً ما يكون الخروج على الرتبة المحفوظة مقترناً بدلالة جديدة، فعندما نظر النحاة في ذلك حاولوا تسويغ الخروج على مقتضى الأصل الافتراضي، في ترتيب عناصر الجملة، بينما حاول البلاغيون استشراف المعاني والدلالات؛ لتكتمل نظرتهم في ربط المعنى بالنظم.

والمنهج الذي سرت عليه، يتمثل في حصر مواضع التقديم والتأخير وانتقاء ما يكشف عن الظاهرة من المواضع دون استقصائها، وتحليل ذلك لمعرفة ما وراء ذلك من دلالات ومعان لتحديد محورية العنصر المتقدم، وهامشية العنصر المتأخر في تشكيل الدلالة وبناء المعاني، وإن كانا - أي العنصران المتقدم والمتأخر - يهمّانهم ويعنيانهم ويتعاضدان في بناء لغة النص ودلالته.

وقد قسّمتُ هذه الدراسة إلى خمسة فصول، تناولتُ في الفصل الأول عناصر الجملة الأساسية ومكوناتها، ومظاهر الرتب المحفوظة والرتب المتنقلة في النحو العربي؛ ليكون أساساً ينطلق منه البحث إلى الفصول اللاحقة.

وفي الفصل الثاني تناولتُ جهود النحاة والبلاغيين القُدامى والمحدثين في دراسة التقديم والتأخير، وحاولتُ إبراز جهودي في هذه المسألة في الأمثال العربية.

والفصل الثالث تناولتُ فيه مظاهر التقديم والتأخير في باب المرفوعات.

والفصل الرابع تناولتُ فيه مظاهر التقديم والتأخير في باب المنصوبات.

وأخيراً تحدّثتُ في الفصل الخامس عن المجرورات، وختمتُ الدراسة بخاتمة أبرزت أهم نتائج الدراسة.

وقد أخذتُ في إعداد هذه الدراسة من جملة من المصادر والمراجع، وقد أثبتها في قائمة المصادر والمراجع.

وأخيراً هذه محاولة لاستقصاء مظاهر التقديم والتأخير في الأمثال العربية، والبحث عمّا وراء ذلك من أسرار المعاني واختلاف الدلالات، وما يحققه من أغراض الكلام ومقاصده، والكشف عن مظاهر ترتيب العناصر التركيبية في الأمثال العربية، وكشف مواقف العلماء وجهودهم في ذلك، ولعلّها محاولة لا أرى فيها من الكمال إلاّ ما هو قصدي ومرادي، وإن لم أبلغهُ، وحسبي من ذلك نصيب المجتهد من خطأ أو صواب.

عناصر الجملة:

تقتضي دراسة التقديم والتأخير في المثل العربي معرفة العناصر التركيبية في الجملة، ومعرفة ترتيب هذه العناصر؛ لتحديد التغيير الموقعي لها وأثر ذلك في المعنى.

تأتي الجملة تامة تركيبياً، إذا استوفت عنصرين أساسيين هما: المسند والمسند إليه؛ ولا تظهر الفائدة إلاّ باجتماع هذين العنصرين. وقد نص النحويون والبلاغيون على ذلك، فالمسند والمسند إليه عند سيبويه (ت 180هـ) هما الركنان اللذان لا يستغني أحدهما عن الآخر، فأينما حلّ المسند يلازمه المسند إليه كـ((الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك)، ومثل ذلك قولك: (يذهب زيد) فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء،

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كان عبد الله منطلقا) و(ليت زيدا منطلق) لأن هــذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده))[1].

ويكاد النحاة يجمعون على الإسناد وركنيه، فالجملــة الاســمية عنــد ابــن يعــيش (ت643هــ) تشتمل على المبتدأ والخبر اللذين بهما تتم الفائدة ((فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة ولا بدَّ منهما))[2]، والقول نفسه مع ابن هــشام (ت761هــــ) إذ تتكون الجملة عنده من ((الفعل وفاعله كــ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كــ (زيدٌ قائم) و ما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِب اللص)، و (أقائم الزيدان)، و(كان زيدٌ قائمــاً)، و(ظننته قائماً)))[3]. فالفعل عند النحاة لا بدّ له من الفاعل، والمبتدأ لا بــدّ لــه مــن الخبر؛ ليكتمل التركيب الإسنادي، وليظهر معنى يحسن السكوت عليه، وعلــى هــذا الأساس تعامل النحاة مع الجملة وأقسامها، وحاولوا إخضاع الكــلام لقواعــدهم فــي الإسناد وضرورة توافر أركان الجملة فيه.

وقد وافق البلاغيون النحويين في اشتراط الإسناد في الجملة، وفي إيجاد معنى يحسن السكوت عليه، فعبد القاهر الجرجاني (ت471هــ) يرى أنّ ((الكلام لا يتكــوّن من جزء واحد، وأنّه لابدّ فيه من مسند ومسند إليه، فالاسم يتعلــق بالاســم، والاســم يتعلق بالفعل، وأنَّ الأصل مبتدأ تلقي له خبراً. والجملة الفعلية تتكوّن من عنــصرين أساسيين هما: الفعل والفاعل؛ ثم صرّح بتلازم هذين العنصرين في الجملة الاســمية، والجملة الفعلية؛ لتتم الفائدة، إذ لا تأتيك فائدة من منطق لم يكونا من مبانيه))[4].

والإسناد عند السكاكي (ت626هــ) تركيب الكلمتين أو ماجرى مجراهما على وجه يفيد السامع نحو: (عرف زيد)، ويسمى هذا جملة فعلية، أو (زيــد عــارف) أو

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص94.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص374.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص48-49.

(زيد أبوه عارف) ويسمّى هذا جملة اسمية[1]. والقول نفسه مع ابن الناظم (ت 686هـ) من حيث القول بالإسناد[2].

وتأتي في الجملة عناصر ثانوية،تضيف معنى إضافيا للمعنى الأساسي المتكوّن من العنصرين الأساسيين، وهذه العناصر الثانوية هي ما أطلق عليها العلماء اسم المتعلقات أو الفضلات أو المكملات.

فالجملة في اللغة العربية تأتي في تركيبها البسيط على واحد من الأشكال التالية:

مبتدأ + خبر + فضلة

فعل+ فاعل+ فضلة

وقد تتغيّر مواقع هذه العناصر تقديماً أو تأخيراً لأسباب بلاغية، أو لأسباب نحوية تقتضيها القواعد المستقاة من لغة العرب. والذي يتيح لهذه الكلمات حرية التنقل وتغيّر المواقع مجموعة من القرائن تسهم في تحقيق المعنى كالحركة الإعرابيّة أو الرتبة أو الربط، وهي قرائن تسمح بتغيير مواقع الكلمات في الجملة وتحدّد للكلمة وظيفتها ودلالتها. وقد حرص العلماء على تحديد القواعد التي تصف مخالفة بناء الجملة، فجعلوا الكلام رتباً، وإذا جاء النص على خلاف ذلك، عُدّ مخالفة للأصل الذي يجب أنْ يفسّر.

والرتبة بين عناصر الجملة، تتصل بفكرة الحيّز، أي إنّ أحد العنصرين يقع في حيز العنصر الآخر إمّا حقيقة وإمّا حكماً. فإذا وقع أحد العنصرين في حيّز الآخر بحسب اللفظ تتكون رتبة محفوظة، وإذا وقع في ذلك الحيّز حكما أي بحسب الأصل فالرتبة غير محفوظة[3].

واللغة العربية في الأصل، محكومة ببلاغة شعرية، وكان لذلك أثر واسع في عدم التزام عناصر الجملة بترتيب معين، فالأساس ترتيبها حسب أنغام البيت لا حسب

---

(1) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 86.

(2) انظر: بدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبديع، ص8.

(3) انظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص83.

نظامها النحوي وترتيبه. ومن أجل ذلك كانت عناصر الجملة العربية تتقدّم وتتأخّر في الشعر القديم دون نظام. وحاول النحاة أن يضعوا لذلك قواعد دقيقة[1]. ونظراً لاقتران التقديم والتأخير بالمعنى كان ذلك وسيلة للحكم على بلاغة القول وفصاحة الكلام.

وقد تلتزم بعض الكلمات مواضعها في الجملة، فلا تتغيّر وتبقى ثابتة أي تلتزم الرتبة الأصلية، وقد تتغيّر مواقع بعض الكلمات في الجملة على حسب مقتضيات الحال، وعلى هذا الأساس قسّم النحاة الرتبة إلى قسمين: الرتبة الثابتة والرتبة المتنقلة.

ومن أمثلة الرتب النحوية الثابتة: رتبة الموصول والصلة، فلا يجوز تقديم الصلة على الموصول؛ لاختلال المعنى والخروج عن القاعدة النحوية التي توجب تقدّم الموصول، وعدم تقدّم المجرور على حرف الجر، وقد أحصى ابن السراج في باب (التقديم والتأخير) في كتابه (الأصول في النحو) المسائل التي لا يجوز تقديمها فقال: ((فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى، إلاّ ما جاء على شريطة التفسير والصفة وما اتّصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتّصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتّصل به حرف زائد لا يقدّم على الحرف، وما شُبِّه من هذه الحروف بالفعل، فنصب ورفع، فلا يقدّم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدّم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرّف لا يُقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبّهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين إذ لا يقدّم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام، لا يقدّم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل، فلا يقدّم المنصوب عليه، ولا يقدّم التمييز، وما عمل فيه معنى الفعل، وما بعد إلاّ، وحروف الاستثناء، لا تعمل فيما قبلها ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرّق بين الفعل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل))[2].

ولعل اتساع لغة العرب، وخروجها عن إمكانية الاستقصاء المحكم في التقعيد، جعل بعض مسائل الرتبة ميدان خلاف بين النحاة، إذْ جاء الاستعمال اللغوي مخالفاً

(1) انظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 46.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص223.

للقواعد التي أصلها النحاة، ولهذا نجد طائفة من المسائل التي اختلف فيها النحاة في باب التقديم والتأخير، وتعدّدت فيها آراؤهم، فمن ذلك:

1- تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها، فذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها، وما كان في معناها من أخواتها، كما في: قائماً مازال زيدٌ؛ لأنّ (ما زال) في الإثبات بمنزلة (كان)؛ لأنّ نفي النفي إثبات، ولذلك تُعامل معاملتها في مثل هذا التقديم. وذهب البصريون إلى أنّ ذلك لا يجوز؛ لأنّ (ما) في (ما زال) نافيه، وحرف النفي له الصدارة، وهو كحرف الاستفهام من حيث إنّ ما بعده لا يعمل فيما قبله[1].

2- تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأنّ (ليس) فعلٌ غير متصرف، وغير المتصرف لا يعامل معاملة المتصرف. وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها[2].

والذي يعزز مذهب الكوفيين في هذه المسألة من حيث عدم توافر شاهد في الكلام العربي قول أبي حيان النحوي: ((فقد تتبعت جملة دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر (ليس) عليها ولا بمعموله إلاّ ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية (ألاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[3]، فـ (يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف، وقد قُدّم على ليس، وقول الشاعر:

فَيَأبَى فَما يَزدَادُ إِلاَ لَجَاجَةً ... وكُنتُ أَبِيّاً في الخفا لَستُ أُقدِمُ))[4]

ولعلّ قلّة الشواهد في القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو الشعر أوالكلام العربي على تقديم خبر (ليس) يعزّز رأي الكوفيين، كما أنَّ (ليس) فعل غير متصرف، وغير المتصرف لا يُعامل معاملة المتصرف من حيث العمل النحوي.

---

(1) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص155-156.

(2) انظر: المصدر السابق، ج1، ص 161-162.

(3) سورة هود، الآية8.

(4) أبو حيان النحوي، البحر المحيط، ج5، ص206.

أما الرتبة النحوية المتنقلة فمن أمثلتها: رتبة المبتدأ و الخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، والتمييز بعد نعم، ورتبة الحال، وشبه الجملة، والمفعول به مع عامله(1).

وتجوز مخالفة الرتبة المحفوظة بشروط أهمّها: أمن اللبس؛ فالرتبة محفوظة بين جملة الحال وبين الفعل على سبيل المثال، ولكن هذه الرتبة قد تتخلف عند أمن اللبس. أمّا غير المحفوظة فإن مخالفتها تعدّ من قبيل الأسلوب إذ للمتكلم أن يُقدّم أو يُؤخّر بحسب مقاصده في المعاني(2).

فالخروج على الرتب المحفوظة ومخالفتها وانزياحها عن الأصل الافتراضي لا بدّ أن يحمل معه دلالات معنوية لها قيمتها في بلاغة الكلام، ووضوح المعنى ورسوخه في ذهن المتكلم، فما كان الفصحاء من العرب يقدّمون ما حقّه التأخير إلاّ وهم يريدون به وجهاً من المعنى وما كان ليحصل لو التزم الأصل الافتراضي في ترتيب عناصر الجملة. ومع ذلك فالأنماط اللغوية ليست مقدّسة في ترتيبها، فالجملة العربية تخضع في ترتيب عناصرها لترتيب المعاني في ذهن المتكلم حسب مقتضى السياق اللغوي، ولهذا نجد طائفة كبيرة من أنماط الخروج على الأصل الافتراضي في الترتيب؛ لتحقيق التأثير النفسي والمعنوي، وهذا سرّ الفصاحة والبلاغة.

ولقد عدّ العلماء المثل العربي من ذوات الرتب المحفوظة، على الرغم من أنّ كثيراً من أمثلته جاءت على خلاف القياس، لأنّ هاجس العربي فيها تكثيف الدلالة وإبلاغ المعنى، وإيجاز العبارة، وهذه جاءت في قوالب محفوظة تناقلتها الأجيال بالرواية والسماع، حتى وصلت إلينا على ما هي عليه، من تشكيل لغوي خاص بها، محتفظة بتراكيبها التي قيلت فيها.

2.1 موقف النحاة من المثل العربي ورتبته:

اختلف النحاة في قضية الاستشهاد بالأمثال، فمنهم من استشهد بها، ومنهم لم يستشهد. يقول ابن خلدون: ((وقد نجد بعض المَهَرة في صناعة الإعراب بصيراً بحال

---

(1) انظر: إبراهيم صالح الخلفات، الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة، ص2-22.

(2) انظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص83.

هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي، وأكثر ما يقع للمخالطين الكِتاب لـسيبويه؛ فإنّـه لـم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشـعارهم وعباراتهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هـذه الملكـة، فتجـد العـاكف عليـه، والمحصل له قد حصل على حظ من كلام العرب، واندرج في محفوظة فـي أماكنـه ومفاصل حاجاته، وتنبّه به لشأن الملكة فاستوفى تعليمها، فكان أبلغ في الإفـادة))[1]. وكان المثل العربي واحداً من شواهد العرب في السماع، وأصـلوا عليهـا القواعـد وبنوها، واهتموا به اهتمامهم بمصادر السماع الأخرى من قـرآن وشـعر وحـديث وقراءات، ولعل الإحصائية التالية تبيّن أهمية المثل في الاستشهاد به في بناء القواعد النحوية أو تأصيلها، أو تعضيد الشاهد القرآني أو الشاهد الشعري:

أورد سيبويه في (الكتاب) (واحد وأربعين) مثلاً[2].

أورد المبرد في (المقتضب) (ثلاثين) مثلاً[3].

أورد ابن برهان في (شرح اللمع) عشرة أمثال ونيف.

أورد السهيلي في (نتائج الفكر) (سبعة) أمثال.

أورد ابن يعيش في (شرح المفصل) (واحد وأربعين) مثلاً[4].

أورد ابن الحاجب (ستة وعشرين) مثلاً[5].

أورد ابن عصفور في (المقرّب) (ثمان عشر) مثلاً.

أورد ابن مالك في (شرح التسهيل) (أربعة وأربعين) مثلاً.

أورد الرضى في (شرح الكافية) (تسعة وعشرين) مثلاً[6].

---

(1) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج3، ص1287-1288.

(2) أشير إلى أن المحقق العلامة خلط في فهارسه بين الأمثال وغيرها من أقوال العرب.

(3) ذكر المحقّق في مقدمة التحقيق، ج1، ص94، أنه استشهد بكثير من الأمثال.

(4) استعنت (بالفهارس الفنية لشرح المفصل لابن يعيش)، ص45.

(5) فهارس (الإيضاح في شرح المفصل)، ج2، ص575.

(6) فهارس (شرح الكافية).

أورد ابن هشام في (مغني اللبيب) (ثلاثة وعشرين) مثلاً[1].
أورد الأشموني في (شرح الألفية) (اثني عشر) مثلاً[2].
أورد عباس حسن في (النحو الوافي) (سبعة) أمثال[3].

وبسبب أهميّة المثل في بناء القاعدة النحوية، حظي بدراسات منها: دراسة عبد الفتاح الحموز (الحذف في المثل العربي)، ودراسة محمد جمال صقر (الأمثال العربية القديمة دراسة نحوية)، ودراسة عفيف عبد الرحمن (الأمثال العربية القديمة)، ودراسة عبير سالم البالول (بناء الجملة في الأمثال العربية حتى نهاية القرن الخامس الهجري). وتجتمع في الأمثال أربعة أمور لا تجتمع في غيرها من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية، فهي نهاية البلاغة[4]. والأمثال تحتفظ بصيغتها الأصلية ويرجع ذلك إلى صوغها في صيغة موجزة مع وفاء دلالتها على المعنى المطلوب. وقد تتفاوت آراء العلماء في الأمثال، فالمبرّد يقول: ((الأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر))[5]. يسوّغ ذلك كثرة الاستعمال[6]، فالحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إيَّاه [7].

ويقول ابن جنّي: ((الأمثال عندنا وإن كانت منثورة تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك)) [8]، و نقل عن أبي علي الفارسي علّة ذلك: ((قال أبو علي: لأنّ الغرض في الأمثال إنّما هو التسيير، كما أنّ الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه))[9].

---

(1) فهارس (مغني اللبيب) ص954
(2) الأشموني، شرح الألفية.
(3) عباس حسن، النحو الوافي.
(4) انظر: الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص8/7.
(5) المبرد، المقتضب، ج 4، ص261.
(6) المصدر السابق، ج4، ص261.
(7) المصدر نفسه، ج2، ص146
(8) ابن جنّي، المحتسب، ج2، ص70.
(9) المصدر السابق، ج2، ص70.

ويرى الزمخشري أنّ المتكلمين ينطقون كلاماً مخالفاً للقياس ليكثر استعماله ويسير في الناس، يقول: ((لم يضربوا مثلاً ولا رَأَوهُ أهلاً للتسيير ولا جديراً بالتداول والقبول إلاّ قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه))[1]. وهذا ما ذكره ابن برهان، يقول: ((الأمثال تشذُّ كثيراً وتُشوَّهُ لتسير))[2].

والقول نفسه مع المرزوقي الذي يقول: ((استجيز من الحذف ومضارعه ضرورات الشعر فيها مالا يستجاز في سائر الكلام))[3].

أمّا أبو الحسن الأخفش فيهمل أمثال العرب، ويخرجها من دائرة احتجاجه[4].

ولعلّ حمل المثل على الشعر في تحمل الضرورة، يعود إلى أنّ بعض الأمثال جاءت شعراً، أو جزءاً من شعر، فسارت في الناس مثلاً، ولهذا جاءت في صيغتها حاملة بعض خصائص الشعر، من إيجاز العبارة، ووضوح المقصد، وتكثيف المعنى، والعناية باللفظ وحسن السبك ولو كان ذلك على حساب القاعدة النحوية.

وأكّد النحاة أنّ بين الأمثال والشعر تقارضاً. يقول ابن منظور: ((في المثل: مَتَى كانَ حُكْمُ اللهِ في كَرَبِ النَّخْلِ؟ قال ابن بري: ليس هذا الشاهد الذي ذكره الجوهري مثلاً، وإنما هو عُجز بيت لجرير، وهو بكماله:

أَقولُ ولَمْ أَمْلِكْ سَوَابِقَ عَبْرَةٍ   مَتَى كانَ حُكْمُ اللهِ في كَرَبِ النَّخْلِ

قال ذلك لمّا بلغه أنّ الصَّلَتَانَ العبديّ فضّل الفرزدق عليه، قلت: هذه مشاحةٌ من ابن بري للجوهري في قوله: ليس هذا الشاهد مثلاً، وإنما هو عجز بيت لجرير، والأمثال قد وردت شعراً وغير شعر، وما يكون شعراً لا يمتنع أن يكون مثلاً))[5].

واستخدم النحاة المثل شاهداً في تأصيل بعض القواعد النحوية. إذ منع بعض النحاة تقدّم الحال على العامل وصاحبها. وقد ردّ غيرهم بجواز هذا، واحتجّوا بورود أمثال على ذلك. يقول ابن مالك: ((إن كان المرفوع ظاهراً لم يجز عند الكوفيين تقديم

---

(1) الزمخشري، الكشاف،ج1، ص195.

(2) برهان، شرح اللمع، ص70.

(3) السيوطي، المزهر، ج1، ص487.

(4) انظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج1، ص103.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة (كرب)، ج1، ص713.

حاله. وبعض العلماء يزعم أنّ الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدّماً نحو: قام مسرعاً زيد، وإنّما يمنعون تقديم حال المرفوع إذا كان الفعل متأخّراً نحو: مسرعاً قام زيد، والصحيح جواز تقديم حال المرفوع مطلقاً، فمن تقديمه والفعل متقدم قول الشاعر(1):

يطير فظاظاً بينهم كلُّ قَوْنَسٍ   وتَتْبَعُها منهم فَراش الحَواجِبِ

ومن تقديمه والفعل متأخّر قول العرب: (شَتّى تئوبُ الحلبة) أي مُتَفَرِّقينَ يرجع الحالبونَ))(2).

ويرى طه حسين أنّ الأمثال بطبيعتها أدب شعبي مضطرب متطوّر، يصلح أن يؤخذ مقياساً لدرس اللغة ومقياساً لدرس الجملة القصيرة كيف تتكوّن، ومقياساً لنوع خاص لعَبَث الشعوب بالألفاظ والمعاني(3).

وقد عدّ بعض العلماء الأمثال من المواضع التي يلتزم فيها بصورة واحدة، وأنّه يباح فيها مخالفة القاعدة المطردة في النحو، يقول سيبويه في باب الابتداء بالنكرة: ((أمّا قوله: شيءٌ ما جاء بك، فإنه يحسُن، وإن لم يكن على فعل مضمر، لأنّ فيه معنى ما جاء بك إلاّ شيء. ومثله مَثَلُ العرب: (شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب)))(4).

وعقب ابن جنّي على هذا المثل بأنّ قائل هذا القول سمع هرير كلب فخاف منه وأشفَقَ لاستماعه أن يكون لطارقٍ شرٍّ، فقال: شرٌّ أهرَّ ذا ناب، أي مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلاَّ شَرٌّ، تعظيماً عند نفسه، أو عند مستمعه. وليس هذا في نفسه كان يَطْرُق بابَه ضيفٌ أو يَلِمُّ به مُسترشد. فلمّا عناه وأهمّه وكّدَ الإخبار عنه، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب، لما دعا إليه(5).

---

(1) ابن منظور، لسان العرب،ج6، ص328.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص341-342.

(3) انظر: طه حسين، في الأدب الجاهلي، ص354.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص329.

(5) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص320.

ولقد تطرّق السهيلي إلى هذا المثل مع تغيير بسيط[1] موضحاً أنّ معنى الكــلام (مَا جَاءَ بِهِ إِلاَّ شَرٌّ)، وأنّ الذي أدى إلى هذا انتظام (ما) الزائدة بالاسم النكــرة قبلهــا (والنكرة يبتدأ بها، فلمّا قصد إلى تقديمها علم أنّ فائدة الخبر مخصوصة بها، وأكّــد ذلك التخصيص (بما)، وانتفى الأمر عن غير الاسم المبتدأ، ولم يكن إلاّ لــه وصــار ذلك بمنزلة من يقول: (ما جاء به إلا شر)، واستغنينا (بما) ههنا عن (مــا) النافيــة، وبالابتداء بالنكرة عن (إلاّ)))[2].

وبيّن ابن يعيش أنّ الأمثال لها وضعها الخاص في اللغة، يقول في المثل: (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ)[3]" فالابتداء بالنكرة فيه حسن، لأنّه معناه ما أهرَّ ذا ناب إلاّ شرّ، فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل، وجرى مثلاً فاحتمل، والأمثال تحتمل وتُغيّر))[4].

ومن النحاة من ذهب إلى التأويل، لتطويع هذا المثل للقاعدة، فالنكرة في المثل مخصصة بوصف مقدّر، فقد ذكر ابن هشام في مسوغات الابتداء بالنكرة " أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنى. .... والثاني قولهم: (السمنُ مَنَوانِ بِدرْهم) أي منوان منه، وقولهم: (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)، إذ المعنى شر أيُّ شرٍّ "[5]، وإلى ذلك ذهب السيوطي من حيث تقدير وصف محذوف في المثل تطويعاً له للقاعدة النحوية[6].

وأشار النحاة إلى ثبات الأمثال العربية، فالأمثال العربيةلاتُغيَّر سواء في حروفها أو ضبطها أو في ترتيب كلماتها[7].

(1) روايته عنده هي (شر ما جاء به إلى مخة عرقوب).

(2) السهيلي، نتائج الفكر، ص411.

(3) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص455.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص86.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص455.

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص27-31.

(7) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص453.

قال أبو عمرو بن العلاء: ((الأمثال تُؤدَّى على ما فَرَطَ به أوّلُ أحوال وقوعها، كقولهم: (أطِرِّى إنَّكِ ناعِلةٌ)[1]، و(الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ)[2]، و(أَطْرِقْ كَرَا)[3]، يؤدي ذلك في كل موضع على صورته التي أنشئ في مبدأه عليها))[4].

وقال المبرِّد: ((كما يكون ذلك في الأمثال، نحو: (أطرِّى فَإنَّكِ ناعِلَةٌ)، ونحو: (الصَّيفَ ضَيَّعتِ اللَّبَنَ)؛ لأنّ أصل المثل إنّما كان لامرأة، فإنّما يضرب لكل واحد على ما جرى في الأصل))[5].

وقال الزجاجي: ((لا يجوز في المثل إلاّ ما حكي))[6].

وقال العسكري: ((قولهم (جاءَ يَفرِى ويَقُدُّ) وأوردتُ هذا وما شاكله في باب الجيم، لأنّه جاء من العلماء كذلك، وإن جاز أن يُقال: (أَتَى يَفرِى ويَقُدُّ)، إلاّ أنّ لفظ المثل عنهم كذلك))[7]. وقال: (لا يَعلَمُ مِن أَينَ تُؤكَلُ الكَتِفُ) ويجوز أن يورد في باب التاء، وباب الألف (أعلم، وتعلم)، ولكن هذا قرأناه في كتب الأمثال))[8].

---

(1) الإطرار: أن تركب طُرَرَ الطريق، وهي نواحيه. ومعناه: اركبْ الأمر الشديد فإنّك قويٌّ عليه. ويضرب هذا المثل لمن يُؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه. الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص282.

(2) يضرب هذا المثل للرجل يُضَيِّعُ الأمر، ثمّ يريد استدراكه. الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص576.

(3) يضرب هذا المثل للرجل يُتكلّم عنده فيظنّ أنّه المراد بالكلام، فيقول المتكلّم ذلك، أي اسكتْ فإنّي أريدُ مَنْ هو أنبلُ منكَ. وقال غيره: يضرب مثلاً للرجل الحقير إذا تكلّم في الموضع الجليل، لا يتكلّم فيه أمثاله. والمعنى: اسكتْ يا حقير حتى يتكلّم الأجلاّء. والكرى: الكروان، وهو طائر صغير، فشبِّه به الذليل، وشبَّه الأجلاّء بالنعام. وأطرق: أي أَغْضِ، وهو خفض النظر. العسكري، جمهرة الأمثال، ج1، ص194. وانظر: الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص285.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (زول)، ج11، ص314.

(5) المبرد، المقتضب، ج2، ص145.

(6) الزجاجي، مجالس العلماء، ص82.

(7) العسكري، جمهرة الأمثال، ج1، ص311.

(8) العسكري، الأمثال، ج2، ص422.

وذهب الميداني إلى أنّ المثل يُروى (الصَّيفَ ضَيَّعتِ اللَّبنَ) والتاء من (ضيعت) مكسورة في كل حال، إذا خوطب به المذكر والمؤنّث والاثنان والجمع، لأنّ المثل في الأصل خوطبت به امرأة"[1].

ونص الزمخشري على أنّ الأمثال يتكلم بها كما هي، فليس لك أن تطرح شيئاً من علامات التأنيث في (أَطِرِّى فإنَّكِ ناعِلةٌ) ولا في (رَمَتنِي بدائِها وانسلَّت) وإن كان المضروب له مذكراً،ولا أن تبدل اسم المخاطب من عقيل وعمرو في (أَشِئتَ عُقَيلُ إلى عَقلِك) و(هذهِ بِتِلكَ فَهَل جَزَيتُكَ يا عَمرو)[2].

والمثل عند ابن يعيش، ليس له مفهوم مخالف لما هو معروف عند العلماء الآخرين، فالمثل يثبت على وضع واحد، ويستقر على صورة ثابتة، لا تتبدل ولا تتغيّر، كما نُقِل عن قائله في مناسبته التي ظهر فيها حتى ولو كان فيه لحن ممقوت أو كان مخالفاً لما هو مألوف عند الناس، أو كسر قاعدة من قواعد العربية وحطم أصلاً من أصولها[3]. يقول: ((لم تُغيّر الأمثال، بل يؤتى بها على لفظها وإن قاربت اللحن نحو(الصيف ضيعتِ اللبن) تقوله للمذكر بكسر التاء على التأنيث لأنّ أصله للمؤنث))[4].

والقول نفسه مع ابن عصفور من حيث إنّ الأمثال لا تُغَيَّر عمّا استعملت عليه[5]، ولذلك عدّها مسوغاً من مسوغات الخروج عن الأصل في الرتبة النحوية[6].

وخصّص السيوطي في (الأشباه والنظائر) فصلاً عنوانه (الأمثال لا تُغيّر)[7]. ويقول في معرض حديثه عن جواز الابتداء بالنكرة: ((إذ الأمثال لا تُغيّر نحو: (لَيسَ

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص434.

(2) انظر: الزمخشري، المستقصي في أمثال العرب، 1/ هـ من المقدمة.

(3) انظر: عبد اللطيف محمد الخطيب، ابن يعيش وشرح المفصل، ص375.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص141.

(5) انظر: ابن عصفور، المقرب، ص100.

(6) انظر: المصدر السابق، ص92.

(7) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص104.

عَبدٌ باخٍ لكَ)[1]. ويقول: (الأمثال لا تُغيّر. من ذلك قولهم في مثل (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نـــابٍ) فابتدأوا بالنكرة وجرى مثلاً فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تُغيّر))[2]، ونص الـــسيوطي على أنّه: ((يمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب: أحدها: أن يستعمل كـــذلك فـــي مثل، لأنّ الأمثال لا تُغيّر كقولهم: (في كلِّ وادٍ بنو سَعد))[3].

وذهب تمام حسان إلى أنّ الأمثال تراكيب مسكوكة ثابتة الصورة والمعنى[4].

ويتبيّن ممّا سبق أنّ الأمثال يجب أن تُروى بالصورة التي قيلت عليها في بادئ الأمر ولو كانت مخالفة للقياس، ولذلك عدّها العلماء مسوغاً من مـــسوغات مخالفـــة القاعدة النحوية لا سيّما من حيث التقديم والتأخير، وأنّ قسماً من النحاة نظروا إليهـــا نظرتهم إلى الشاهد الشعري من حيث احتمال الضرورات، وهي مع ذلك لا تُغيّر عمّا وردت عليه.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص31.
(2) السيوط، الأشباه والنظائر، ج1، ص104.
(3) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص35.
(4) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناه ومبناه، ص115/114.

الفصل الثاني

جهود النحويين والبلاغيين في دراسة التقديم والتأخير

1.2 جهود النحويين في دراسة التقديم والتأخير:

1.1.2 النحويون القدامى:

تناول النحاة القدامى، مسألة التقديم والتأخير بالدراسة والاستقصاء، فيروي الخليل بن أحمد في حديثه عن التقديم والتأخير أنّ بعضه حسنٌ وبعضه قبيحٌ، دون أن يبيّن السر البلاغي في التقديم. ففي باب الابتداء يستقبح الخليل القول: (قائم زيد)، إذا لم يُجعل قائماً مقدماً. وهذا التقديم عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك.ويشرح السيرافي وصف الخليل وقوله (قائم زيد) بالقبيح، بأنّه إذا أراد أن يجعل(قائم) المبتدأ، و(زيد) خبره أو فاعله، وليس بقبيح إذا جعل (قائم) خبراً مقدّماً والنية فيه التأخير، كما يُقال: ضرب زيداً عمرو، والنية تأخير زيد الذي هو المفعول، وتقديم عمرو الذي هو الفاعل(1).

فالتقديم عند الخليل يكون على نية التأخير، ويبقى على حكمه الذي كان عليه قبل أن يقدم؛ ((فالخبر في (زيد قائم) يظلّ خبراً إذا قلنا: قائم زيد، وتقديم المفعول في ضرب عمرو زيدا يبقى على حاله مفعولاً إذا قلنا: ضرب زيداً عمرو، وهذا هو الشرط لحسن التقديم عند الخليل، وبغير مراعاة هذا الشرط يصبح الكلام قبيحاً؛ لأنّه إمّا أن يؤدي إلى لبس؛ كما في تقديم المفعول حين يصبح فاعلاً، أو يؤدي إلى المحال كما في تقديم الخبر حيث يخبر عن النكرة بالمعرفة))(2).

أما سيبويه فإنَّه يلفت النظر إلى السرِّ البلاغي في أثناء معالجة التقديم والتأخير في الكلام، ويشير إلى أهميّة التقديم والتأخير ودوره في المعنى؛ إذ اتخذ من التقديم والتأخير وسيلة للعناية والاهتمام، يقول: ((فإن قدّمت المفعول وأخرّت الفاعل؛ جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنّك إنّما أردتَ به مؤخراً ما أردتَ به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان يقدّمون

(1) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ج278.

(2) عبدالقادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص59

الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم))[1]، فمن شأن المفعول أن يتأخّر عن الفاعل، ولكن إذا تقدّم فذلك لعلّة قصد إليها المتكلم وهي: العناية والاهتمام بشأنه. وهذه العلّة تنطبق أيضاً على تقديم المفعول على الفعل، يقول: ((وإن قدّمت الاسم فهو عربيّ جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضَرَبْتُ. والعناية والاهتمام ههنا في التقديم والتأخير سواء منك في ضرب زيد عمراً، وضرب عمراً زيد))[2].

والتقديم عند سيبويه ليس للعناية والاهتمام فقط، وإنّما لعلل بلاغية أخرى، ومنها التقديم في باب ظنّ (عبد اللهَ أظن ذاهبَ)، فالتقديم هنا لغرض بلاغي آخر، ولعامل نفسي طرأ على المتكلم أثناء كلامه وحول يقينه إلى شكٍّ، فألزمه تغيير وضع الألفاظ عمّا كان ينبغي أن تكون عليه. وفي باب كسا وما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، يقول: ((وإن شئت قدّمت وأخرّت فقلت: كسا الثوبَ زيدُ، وأعطى المالَ عبدُ الله، كما قلت: ضرب زيداً عبد الله، فالأمر في هذا كالأمر في الفاعل))[3].

وفي حديثه عن التقديم في (إنّ) يقول: ((واعلم أنّ التقديم والتأخير، والعناية والاهتمام هاهنا مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: إنّ أسداً في الطريق رابض، وإنّ بالطريق أسداً رابض، وإن شئت جعلت الطريق مستقراً ثم وصفته بالرابض))[4].

وأشار إلى ذلك في تقديم الظرف أيضاً فيقول: ((والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرتُ لك عربي جيّد كثير))[5].

ولم يضف الفراء في كتابه معاني القرآن شيئاً إلى ما قاله سيبويه، واكتفى بالإشارة إلى أنّ في الآية تقديماً وتأخيراً، دون أن يبيّن العلّة في التقديم والتأخير،

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.
(2) المصدر السابق، ج1، ص41.
(3) المصدر نفسه، ج1، ص19.
(4) المصدر نفسه ، ج1، ص285.
(5) المصدر نفسه ، ج1، ص56.

فيقول في قوله تعالى: (وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى)[1] يريد ولولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاماً مقدّم ومؤخر[2]، دون أن يبيّن السرّ البلاغي في التقديم والتأخير. وقد يلجأ بسبب الاقتصار على بيان المقدّم والمؤخّر إلى إسقاط حرف العطف ليسلم له التفسير كما في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ) [3]، يقال: إنّه مقدّم ومؤخّر، معناه (حتى إذا تنازعتم في الأمر) فشلتم، فهذا الواو معناه السقوط[4].

وأشار الشافعي (ت 204هـ) في كتابه شرح الكافية الشافية إلى تقديم الخبر والحال بقوله: ((أصل الحال أن تتأخر ويتقدّم صاحبها؛ كما أنّ أصل الخبر أن يتأخر ويتقدّم المبتدأ، ومخالفة الأصل في البابين جائزة ما لم يعرض مانع))[5].

وتحدث المبرد في كتابه المقتضب عن التقديم والتأخير، إذ يجيز التقديم والتأخير في الأفعال المتصرفة، نحو: (غلامَه كان زيداً يضرب) ويجيز نصب (الغلام) بـ (يضرب)؛ لأنّ كلَّ ما جاز أن يتقدّم من الأخبار جاز تقديم مفعوله، يقول: ((تقديم خبر المتصرف من هذه الأفعال عليها جائز وكذلك تقديم معمول أخبارها عليها إلاّ في المنفي بما؛ لأنّ (ما) لها صدر الكلام))[6]. ولو رفع (غلامه) لكان غير جائز؛ ((لأنّه إضمار قبل الذكر. ويجيز تقديم الخبر على المبتدأ، إذا كان الخبر مقدّماً في اللفظ دون المعنى، وأمّا إذا كان تقديم الخبر في اللفظ والمعنى فذلك غير جائز عنده، وأمّا التقديم والتأخير في (إنّ) وأخواتها فلا يجيزه؛ لأنّها حروف جامدة غير متصرفة))[7].

---

(1) سورة طه، الآية 129.
(2) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج2، ص195.
(3) سورة آل عمران، الآية152.
(4) انظر: الفراء، معاني القرآن،ج1، ص238.
(5) الشافعي، شرح الكافية الشافية، ج1، ص 333.
(6) المبرد، المقتضب، ج4، ص102.
(7) انظر: المبرد، المقتضب، ج4، ص109.

ويشير المبرد إلى تقدم الحال على صاحبها وعاملها، وورود أمثلة على ذلك في القرآن الكريم والشعر العربي، ويشترط لذلك تصرف الفعل ((فإذا كان العامل في الحال فعلاً، صلح تقديمها وتأخيرها، لتصرّف العامل فيها فقلت: جاء زيد راكباً، وراكباً جاء زيد، وجاء راكباً زيد))(1).

وتحدث ابن جنّي في كتابه الخصائص عمّا يتفق مع قواعد النحو في التقديم والتأخير وما يختلف عنها، مراعياً صحة القياس، أو ضعفه، أو فساده، وذهب إلى أنّ "التقديم على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار. فالأول كتقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل، وكذلك ظرف الزمان والمكان، والاستثناء يتقدم على الاسم دون الفعل، فتقول: ما قام إلاّ زيداً أحد، ولا نقول: إلاّ زيداً قام القوم. كذلك يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وخبر كان وأخواتها على أسمائها. وعليها أنفسها، كما يجوز تقديم المفعول له، مثل: طمعاً في برك زرعك. ولا يجوز تقديم المفعول معه نحو قولك: والطيالسةَ جاء البرد، لأنّ الواو هنا بمنزلة واو العطف فيقبح هذا، كما قبح وزيد قام عمر، كما يقبح تقديم التمييز على المميز، ولا يجوز تقديم نائب الفاعل، كما لا يجوز تقدم الفاعل على الفعل. يقول في ذلك: وليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأنّه مرفوع بالمبتدأ أو الابتداء، فلم يتقدّم الخبر عليهما معاً، وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ. كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، ولا التوابع كلها ما عدا عطف النسق وهو قليل، والذي جوّز التقديم في عطف النسق كما في قولك: قام وعمرو زيد، أنّك اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام. وسبب قلّته أنّه ضعيف من جهة القياس؛ لأنّك إذا قلت: قام وزيد عمرو فقد جمعت أمام الخبر عليهما معاً، وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ. كما لا يجوز تقديم الصلة على زيد بين عاملين، أحدهما قام، والآخر الواو. كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا الجواب على المجاب سواء كان شرطاً أو قسماً))(2). وبعد أن ينتهي ابن جنّي من سرد هذه المسائل

---

(1) المبرد، المقتضب، ج4، ص170/169.
(2) ابن جني، الخصائص، ج2، ص390.

وأمثلتها، وتعليل ما يستحقّ التعليل يقول ((فهذه وجوه التقديم تأخير في كلام العـــرب، وإن كنّا تركنا منها شيئاً، فإنّه معلوم الحال ولاحقّ بما قدّمناه))[1].

ثم وضَّح ابن جنّي في كتابه (المحتسب) أهميّة التقديم بلاغياً. وأهميّـــة تقـــديم المفعول به عند ابن جنّي تظهر في ناحيتين الأولى: تقديم المفعول به، والثانية حـــذف الفاعل وإسناد الفعل إلى المفعول به[2].

فأصل وضع المفعول به، أن يكون فضلة وبعد الفاعل نحو: (ضـــرب محمـــدٌ زيداً)، فإذا عُني بذكر المفعول به قُدِّم على الفاعل، نحو: (ضَرَبَ زيداً محمدٌ). فـــإن زادت عنايتهم به قدّموه على الفعل، نحو: (زيداً ضَرَبَ محمدٌ)[3].

فابن جنّي يقرّر أنّ ((تقديم المفعول به، يكون لنكتة بلاغية هي العناية بـــشأنه، وأنّ هذه العناية تقوى وتضعف بحسب الحالات، وكلما قويت العناية به على الفاعـــل فقط، نحو: ضرب عمراً زيدٌ. والثانية: أن يتقدّم المفعول به على الفعـــل منـــصوباً، نحو: عمراً ضرب زيدٌ. والثالثة: أن يتقدّم المفعول به على الفعل مرفوعـــاً ويـــصبح عمدة بعد أن كان فضلة، نحو: عمرو ضربه زيدٌ. والرابعة: وهي أقواهـــا وأرفعهـــا منزلة، لأنّها تفضل الثالثة بأنّ الجملة التي بعد المقدّم تصبح مختصة به عندما تخلـــو من الضمير، نحو: عمرو ضَرَبَ زيدٌ. ويذكر ابن جنّي أنّ من دلائل شـــدّة عنـــايتهم بالمفعول به أن يُحذف الفاعل فيتسلّط حينئذٍ الفعل على المفعول به مباشرة، وكأنّه هو الفاعل كما في حالة بناء الفعل للمجهول، نحو: (ضُرِبَ عمروٌ)))[4].

ويرى ابن فارس أنّ من سنن العرب في باب التقديم والتأخير تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخّر، وتأخيره وهو في المعنى مُقدَّم. كقول الشاعر[5]:

---

(1) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص390.

(2) انظر: ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص65.

(3) انظر: المصدر السابق، ج1، ص65-66. وانظر: عبد القادر حسين، المختصر في تـــاريخ البلاغة، ص73.

(4) انظر: ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص135، ج2، ص284. وانظر: عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص316.

(5) انظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص244.

مَا بالُ عينِكَ منها الماءُ يَنْسكب

وأجاز الزمخشري التقديم والتأخير وخاصة تقديم الخبر على المبتدأ، يقول: ((ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك: تَمِيْمِيٌّ أنا، ومَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنُؤُكَ، وكقوله تعالى (سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ)[1]، و(سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)[2] المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك: في الدّار رجل. وأمّا سلام عليك، وويل لك، وخير بين يديك، وما أشبهها من الأدعية فمتروكة على حالها إذا كانت منصوبة مُنزّلة منزلة الفعل))[3].

وابن يعيش في حديثه عن الفرع والأصل يرى أنّ (إنّ) وأخواتها لما كانت فرعاً في العمل على الأفعال ومحمولة عليها جُعِلَت دونها بأن قُدِّم فيها المنصوب على المرفوع حَطّاً لها عن درجة الأفعال، وذلك لأنّ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل[4].

وتحدَّث ابن هشام عن التقديم والتأخير، ومن ذلك تقديم الخبر جوازاً ووجوباً[5]، وتقديم المفعول به والفاعل، وتقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها وغير ذلك[6]، وعزّز ذلك بشواهد من القرآن الكريم والشعر والأمثال العربيّة، والقول نفسه مع السيوطي الذي فصّل كثيراً في مسائل التقديم والتأخير، إلاّ أنّه لا يكاد يخرج عن سابقيه في ذلك[7].

---

(1) سورة الجاثية، الآية 21.

(2) سورة البقرة، الآية 6.

(3) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص31-32، وانظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص24-25.

(4) انظر: عبد اللطيف محمد الخطيب، ابن يعيش وشرح المفصل، ص 375.

(5) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص124.

(6) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص271-272-273.

(7) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص387-388-389.

2.1.2 النحويون المحدثون:

اهتم النحاة المحدثون بظاهرة التقديم والتأخير، فالدكتور إبراهيم أنيس لم يهتم بالنظم والاتساق في العبارة كثيراً ولا يلتفت إلى ما يريده المعنى ويهدف إليه، بل لم يلتفت إلى ما جاء في كتب النحاة مثل (ضرب زيداً عبدُ الله). فذهب في حديثه عن تأخر الفاعل أنّه ((ليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديثه عن العناية والاهتمام بالمتقدم؛ إذ كما قال الجرجاني: لم يذكر في ذلك مثالاً، وكذلك لا يشفع في هذا الانحراف فلسفة عبد القاهر، حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارته المشهورة: (قتل الخارجيَّ زيدٌ)... فما قاله النحاة من جواز تقدم المفعول على فاعله حين يؤمن اللّبس لا مبرّر له من أساليب صحيحة، ولا يعدو أن يكون رخصة مَنَّ بها علينا النحاة دون حاجة مُلحَّة إليها، غير أنّا قد نقبلها في الشعر وذلك لأنّ للشعر أسلوبه الخاص)) [(1)].

والتقديم والتأخير عند إبراهيم أنيس، لا يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، يقول: ((ولستُ أُغالي حين أُقّرر هنا أنّ المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: (زيداً ضربت، زيداً ضربته، أمّا التقديم في مثل الآيات القرآنية: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)[(2)] و(فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) [(3)] و(وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) [(4)] (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ) [(5)]، و(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا

---

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص225-226.

(2) سورة الفاتحة، الآية 5.

(3) سورة العنكبوت، الآية 56.

(4) سورة البقرة، الآية57. سورة الأعراف، الآية160. سورة العنكبوت، الآية 40. وسورة الروم، الآية 9.

(5) سورة الحاقة، الآية 30-31.

تَنْهَرْ) [1]، فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي إذاً، أشبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص))[2].

ويستغرب الدكتور أنيس تصرف النحاة في تقديم الحال وتأخيرها، ويعدُّ هذا التقديم نوعاً من الفوضى التي لا تقبلها لغة منظمة، فهو يذهب إلى أنّ ((النحاة لا يرون غضاضة من تقديم الحال أو تأخيرها في غير هذين الأسلوبين – أسلوب الإضافة مثل: أعجبني وجه هند مسفرة، وأسلوب الحصر نحو ما نرسل المرسلين إلاّ مبشرين ومنذرين – بل يفهم من كلامهم أنّ أي تركيب من تراكيب التقديم والتأخير في الحال جائز لا غبار عليه، ويعقب على ذلك بقوله: ولعمري تلك هي الفوضى التي لا تقبلها لغة من اللغات فضلاً عن لغة منظمة دقيقة النظام، كلغتنا العربية، ثم يزعم أنّه استقرأ جميع الحالات المفردة في القرآن الكريم فلم ير بينها مثلاً واحداً يؤيّد ما يزعمه النحاة من تقديم الحال، ويستشهد على صحة ما يراه بخمس عشرة آية من القرآن التزم فيها تأخير الحال عن صاحبها وعاملها معاً))[3].

ويرى تمام حسان أنّ دراسة التقديم والتأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، أي إنّها دراسة تتم في نطاقين أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة، والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة. وتجنَّب الحديث في الرتبة المحفوظة؛ ((لأنّ هذه الرتبة لو اختلّتْ لا ختلّ التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظيّة تحدّد معنى الأبواب المرتبة بحسبها. ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخّر البيان عن المبيَّن، والمعطوف بالنسق، عن المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل ونحوه، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض، وتقدّم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على

(1) سورة الضحى، الآية 9-10.

(2) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص333.

(3) المرجع السابق، من أسرار اللغة، ص317-318.

الفاعل، أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه. ومن الرتب غير المحفوظة رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير، والمرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم، ورتبة الحال، والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل))(1).

وقد وافق تمام حسان بعض النحاة في أنّ اللغة قد تنحرف عن القاعدة الأصيلة لأمن اللّبس وهو ما يسمّى (بالعدول عن الأصل)، فالقاعدة الأصلية مثلاً تجعل المبتدأ متقدّماً على الخبر، ولكن يحدث أحياناً أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، فلو استُصْحِبَ هذا الأصل لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ولأدّى ذلك إلى اللّبس. عندئذٍ يعدل عن هذا الأصل إلى القاعدة الفرعية وهي قاعدة تقديم الخبر. والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ومن شأن تعريف المبتدأ و تنكير الخبر أن يعين على تعيين كل منها فيؤدي إلى أمن اللّبس، ولكن إذا أمن اللّبس بدون تعريف المبتدأ جاز الابتداء بالنكرة، ونشأت قاعدة فرعية لذلك تحدد الحالات التي يؤمن فيها اللّبس وتتحقق الفائدة(2).

وبيّن شوقي ضيف العلّة في انفتاح الأبواب الواسعة للتقديم والتأخير في النشأة الشعرية العربية؛ وذلك تلبية لحاجة النغم في الأبيات، مما يضطر الشاعر في كثير من الأحيان لمخالفة الترتيب النحوي للعبارة، إذْ المهم عنده الترتيب النغمي، حتى لا يختلّ هذا الترتيب. فالتقديم والتأخير بين الكلمات في الشعر العربي جائز باستثناء التقديم والتأخير بين المضاف والمضاف إليه، وبين المتبوع والتوابع نعتاً وغير نعت(3).

ولم يتجاوز إبراهيم الخلفات في حديثه عن الرتبة في اللغة العربية ما ذكره القدامى، فهو يرى أنّها مواقع الأبواب النحوية داخل الجملة، وهذه الأبواب قد تلتزم بمواقعها داخل الجملة (الرتبة الثابتة)، وقد تنتقل من موقع إلى آخر تقديماً وتأخيراً

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.
(2) انظر: تمام حسان، الأصول، ص145.
(3) انظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ص189-190.

(الرتبة المتنقلة)[1]. والذي يسمح بانتقال الكلمات وتغيير ترتيبها في الجملة، هو ظهور علامات الإعراب التي تحدِّد للكلمة وظيفتها[2].

وأشار إلى وجوب التقديم في بعض المواضع، فالألفاظ تكون مرتبة داخل الجمل لكي تؤدي وظائفها بالشكل الصحيح، ولكي تتحقق الإفادة في الجملة، فيأتي الفاعل بعد الفعل، والمفعول به بعد الفاعل، والخبر بعد المبتدأ، والمجرور بعد حرف الجر، والصفة بعد الموصوف...الخ، ولكن يحصل أحياناً تبادل في مواضع الكلمات فتحلّ كلّ كلمة مكان الأخرى تقديماً وتأخيراً، فيتقدّم المفعول به على الفعل، وعلى الفاعل، أو يتقدّم الخبر على المبتدأ، إذا كان من الأدوات التي لها الصدارة أو كان المبتدأ نكرة[3].

ويشير أيضاً إلى التقديم والتأخير وجوباً بسبب القاعدة النحوية، إذ إنّ القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ متقدّماً على الخبر، ولكن أحياناً قد يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر فلو التزمنا بالقاعدة الأصليّة لعاد الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة، ولأدّى ذلك إلى اللّبس، ولهذا لابدّ من العدول عن الأصل إلى القاعدة الفرعية، وهي قاعدة تقديم الخبر على المبتدأ مثل: (في الحديقة صاحبُها)، والمثال الآخر أنّ الأصل في القاعدة أن يتقدّم الفاعل على المفعول به، ولكن أحياناً يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول به مثل: (قرأ الكتاب صاحبُه)، فلو قدّمنا الفاعل على المفعول به لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ولأدّى ذلك إلى اللّبس، ولهذا لا بدّ من العدول أيضاً عن الأصل إلى القاعدة الفرعية[4]؛ تحقيقاً لأمن اللّبس وامتثالاً لسمت العرب في كلامهم وطرائق ترتيبهم له.

ولعلّ هذه بعض الجهود التي تناولت التقديم عند العلماء المحدثين، ولستُ أريد أن أستقصي هذه الدراسات؛ رغبةً في الاختصار، وإنّما تسليط الضوء على التفاوت بين التفكير النحوي في التقديم والتأخير وتوجيهه لدى القدامى والمحدثين، وكيفية

---

(1) انظر: إبراهيم صالح الخلفات، الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة، ص16.
(2) انظر: المرجع السابق، ص17.
(3) انظر: المرجع نفسه، ص55.
(4) انظر: المرجع نفسه، ص56.

تحليل المحدثين لما انتهى إليه القدامى من قواعد تنظم آليات التركيب اللغوية وأنماطه ممّا استقرأوه من لغة العرب.

2.2 جهود البلاغيين في دراسة التقديم والتأخير:

1.2.2 البلاغيون القدامى:

اهتم البلاغيون بالبحث عن التقديم والتأخير، وأسراره البلاغية البيانية، فركّزوا على دلالات التراكيب وبيان أثر ذلك في المعنى، فربطوا تحوّل عناصر الجملة التركيبية عن موضعها بالدلالة، فتوجّهتْ جهودهم نحو استقصاء الدلالات والمعاني لا تأخير القواعد وتأصيلها.

لم ينظر ابن سنان إلى التقديم والتأخير نظرة شاملة، وإنّما ذكره في نطاق ضيق عندما كان يتحدث عن شروط خاصة بالتأليف منها: وضع الألفاظ في موضعها حقيقة أو مجازاً، يقول: ((ومن وضع الألفاظ موضعها ألاّ يكون في الكلام تقديم وتأخير، حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعرابه في بعض المواضع، أو سلوك الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله في لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما))[1].

واستشهد ابن سنان ببعض الأمثلة من التقديم والتأخير التي تتنافى مع شروط صحة تأليف الكلام. ومن هذه الأمثلة قول أبي الطيب[2]:

الْمَجْدُ أَخْسَرُ وَ الْمَكَارِمُ صَفْقَةً   مِنْ أَنْ يَعِيْشَ لَهَا الْهِمام الأَرْوَع

ففي هذا البيت قُدّم (أخسر) على (المكارم)، وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالخبر وهو أخسر؛ إذ التقدير: المجد والمكارم أخسر صفقة.

ويبدو أنّ عبد القاهر الجرجاني أدرك تركيز النحاة على جانب التقديم والتأخير دون العناية الكافية بالمعنى المترتب على ذلك، وأفرد فصلاً للتقديم والتأخير في كتابه (دلائل الإعجاز) وظّف فيه ارتباط علم المعاني بعلم النحو، إذ يرى أنّ التركيب النحوي الصحيح، هو الذي يأتي بوظائف مختلفة، فليس النظم عنده ((إلاّ أن تضع

---

(1) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص101.

(2) انظر: عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين، ص139.

كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تخل منها بشيء))(1).

وقد لاحظ عبد القاهر أن النحويين لا يتغلغلون إلى معرفة دقائق الكلام، والفروق بين التراكيب، ووجوه الاختلاف بينها في درس التقديم والتأخير، يقول: ((واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً – يجرى مجرى الأصل – غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: ((وكأنّهم يقدمون الذي بيانه أهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم))(2).

والتقديم عند الجرجاني نوعان: تقديم على نية التأخير، وذلك كخبر المبتدأ إذا قُدّم عليه، والمفعول به إذا قُدّم على الفاعل. وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن ينقل الشيء من حكم إلى آخر ((وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل أن يكون كل منهما مبتدأ، ويكون الآخر خبراً له، فتقدم مرة هذا على ذلك، وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيد المنطلق حيث تقول مرة: (زيد المنطلق) وأخرى: (المنطلق زيد) فقد تغيّر حكم الإعراب، وتغير المعنى أيضاً))(3).

وأشار ابن الأثير إلى ضربين من التقديم والتأخير. الأول يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أُخّر المقدّم أو قُدّم المؤخّر لتغير المعنى، وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما يكون التقديم فيه هو الأبلغ، والآخر يكون التأخير فيه هو الأبلغ.

فأمّا القسم الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ فمنه تقديم المفعول على الفعل، نحو: محمداً ضربتُ. وكذلك تقديم خبر المبتدأ عليه، نحو: قائم زيد.

والثاني: يختصّ بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك، ولو أُخّر لما تغير المعنى(4).

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص61.

(2) المصدر السابق، ص97.

(3) المصدر نفسه، ص96.

(4) انظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص35.

ويشير القزويني في كتابه الإيضاح في علوم البلاغة إلى الأسباب البلاغية لتقديم المسند وهي: إمّا التخصيص بالمسند إليه، كقولك (قائم هو) لمن يقول: زيد إما قائم أو قاعد؛ فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما، ومنه قولهم: تميميٌّ أنا. وإمّا للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت كقوله تعالى (وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)[1]، وإمّا للتفاؤل، وإمّا للتشويق إلى ذكر المسند إليه[2].

ويأخذ السكاكي بملاحظة سيبويه في التقديم فيقول: ((والحالة المقتضية لذلك هي كون العناية بما يقوم أتم، وإيراده في الذكر أهم، والعناية التامة بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه))[3].

والعناية هي الغرض البلاغي للتقديم عند السكاكي، وعلى هذا الأساس يقسم التقديم للعناية إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون أصل ما قُدِّم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، كالمبتدأ المعرَّف، فإنّ أصله التقديم على الخبر، نحو: (زيدٌ عارفٌ)، وكذلك الحال المُعرَّف، فإنّ أصله التقديم على الحال، نحو: (جاءَ زيدٌ راكباً) وكالعامل فإنّ أصله التقديم على معموله، نحو: (عرف زيدٌ عمراً، وكان زيدٌ عارفاً، وإنَّ زيداً عارفٌ) وكالفاعل، فإنَّ أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز، نحو: (ضرب زيدٌ الجانيَ بالسوط، يومَ الجمعة، أمامَ بكر ضرباً شديداً، تأديباً له، مُمتلئاً من الغضب). وكالذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب (علمتُ) نحو: (علمتُ زيداً مُنطلقاً) أو في حكم الفاعل من مفعولي باب (أعطيتُ) و(كسوتُ) نحو: (أعطيتُ زيداً درهماً، وكسوتُ عمراً جُبّةً) وكالمفعول المتعدّى إليه بواسطة، نحو: (ضربتُ الجانيَ بالسوط) وكالتوابع، فإنّ أصلها أن تُذكر بعد المتبوعات[4].

---

(1) سورة البقرة، الآية 36 .

(2) انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص193.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص113.

(4) انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص209.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه، والاعتناء بشأنه؛ لكونه في نفسه نُصْبَ عينك، والتفات خاطرك إليه في التزايد، كما تجدُكَ قد مُنِيتَ بهَجْرِ حبيبك، وقيل لك: ما تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، أو لعارض يُورثه ذلك، كما إذا توهّمت أنَّ مُخَاطِبَك مُلتفت الخاطر إليه، ينتظر أن تذكره فيبرز في مَعْرِض أمر يتجدّد في شأنه التقاضي ساعة فساعة، فمتى تجدْ له مجالاً للذكر صالحاً أوردته[1]، كقوله تعالى (وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى) [2] قُدِّم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسُل من إصرارهم على تكذيبهم، فكان مَظِنّة أن يلعن السامع تلك القرية.

أو كما إذا وُعِدْتَ ما تُبعِد وقوعه من جهتين، إحداهما أدخلُ في تبعيده من الأخرى، فإنّك حال التفات خاطرك إلى وقوعه باعتبارهما تجدُ تفاوتاً في إنكارك إيّاه قوة وضعفاً بالنسبة؛ ولامتناع إنكاره بدون القصد إليه يستَتْبِع تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد إليه والاعتناء بذكره، وكقولك: لقد وُعِدْتُ أنا وأبي وجدي هذا، فتؤخِّر[3].

أو كما إذا عرفتَ في التأخير مانعاً، كقوله تعالى (وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاء الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ) [4] بتقديم المجرور على الوصف؛ لأنه لو أُخّر عنه لاحتمل أن يكون من صلة (الدنيا) واشتبه الأمر في القائلين؛ أنّهم من قومه أم لا[5].

2.2.2 جهود البلاغيين المحدثين:

تحدث البلاغيون المحدثون عن التقديم والتأخير، فعبدالعزيز عَتيق يُسلم بأنّ ((الكلام يتألف من كلمات وأجزاء، وليس من الممكن النطق بأجزاء أي كلام دفعة واحدة. من أجل ذلك كان لابدّ عند النطق بالكلام من تقديم بعضه وتأخير بعضه الآخر. وليس شيء من أجزاء الكلام في حد ذاته أولى بالتقدم من الآخر؛ لأنّ جميع

(1) انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص210.

(2) سورة يس، الآية 20.

(3) انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص69.

(4) سورة المؤمنون، الآية 33.

(5) انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص70.

الألفاظ من حيث هي ألفاظ تشترك في درجة الاعتبار، بعد مراعاة ما تجب له الصدارة كألفاظ الشرط والاستفهام[1].

ويرى أنّ تقديم جزء من الكلام أو تأخيره لا يرد اعتباطاً في نظم الكلام وتأليفه، وإنّما يكون عملاً مقصوداً يقتضيه غرض بلاغي أو داعٍ من دواعيها. فكل ما يدعو بلاغياً إلى تقديم جزء من الكلام هو ذاته ما يدعو بلاغياً إلى تأخير الجزء الآخر. وبناء على ذلك لا يكون هناك مبرّر لاختصاص كل من المسند إليه والمسند بدواع خاصة عند تقديم أحدهما أو تأخيره عن الآخر؛ لأنّه إذا تقدّم أحد ركني الجملة تأخّر الآخر، فهما متلازمان))[2].

ويتحدث محمّد عبد المطلب عن قضية التحول في المسند إليه، فالتحول عنده يصيب المسند إليه، ويأخذ شكل حركة أفقية، ينتقل فيها الدّالُّ من موضعه الأصلي إلى موضع طارئ. ومقولة التقديم عنده قد تكون خالصة للبعد المعنوي، وإنّ المسند إليه محكوم عليه أبداً، والمحكوم عليه متقدّم في الذهن على المحكوم به. ومقولة التقديم لا تكتسب حقيقتها الخالصة إذا كان المسند إليه فاعلاً؛ لأنّ موضعه الدائم هو التأخير عن الفعل، ومن ثمَّ تنصرف مقولة التقديم إلى المبتدأ؛ لأنّ رتبته (غير المحفوظة) هي التقديم[3].

ويرى أحمد مطلوب ((أنّ التقديم والتأخير يقع في الجملة، والجملة أصغر وحدة يتم بها معنى الكلام، ولا بدّ من أن يكون فيها مسند ومسند إليه أي: فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر[4]. وذهب إلى أنّ تقديم الفعل أو تأخيره في الجملة ليس مسألة إعراب واختلاف فيه، وإنّما يرجع ذلك إلى المعنى، فهو الذي يحدّد تركيب الجملة ويوجب البدء بالفعل أو الاسم))[5].

---

(1) عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية علم المعاني، ص148.

(2) عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية علم المعاني، ص149.

(3) انظر: محمد عبد المطلب، في البلاغة العربية قراءة أخرى، ص235-236.

(4) انظر: أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ص38.

(5) أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ص43.

وأشار الدكتور أحمد مطلوب إلى أنّ التقديم والتأخير يؤثر في حكم كل جزء ويبدل المعنى الذي يُهدف إليه، فإذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير كان المقدّم منهما المبتدأ والمؤخّر الخبر، وهو ما يحدّده الغرض فإن كان المراد الإخبار بأحدهما، أُخّر ليصبح وصفاً للثاني، أي مسند ولولا هذا الهدف لم يكن لهذا التركيب أهمية، ولأصبح عبثاً أو ضرورة يلجأ إليها من لا يقدر على التعبير السليم(1).

وتحدَّث الدكتور محمود أحمد نحلة عن هذه المسألة، ويرى أنّ للكلمات في الجمل رتبة مرعية، وترتيباً خاصاً، قد يكون ذلك إجبارياً كتقديم الموصوف على الصفة، والمضاف على المضاف إليه، وقد يكون اختيارياً كتقديم الخبر، وهذا النوع من الترتيب الاختياري وثيق الصلة بالبلاغة والمفاضلة بين الأساليب. ويشير إلى أنّ هناك أصلاً لترتيب الكلمات في اللغة، والخروج على هذا الأصل يكون تحقيقاً لهدف بلاغي، ويرى أنّ أصل الترتيب لا يرد خلواً من معنى زائد على أصل الوضع، بل يكون في اللجوء إليه أحياناً نكتة بلاغية يدركها من كان له معرفة بالأساليب العربية(2).

ورتبة المسند إليه عند أحمد مصطفى المرَاغِي التقديم؛ لأنّه المحكوم عليه ورتبة المسند التأخير إذ هو المحكوم به، وما عداهما فتوابع ومتعلقات تأتي تالية لهما في الرتبة. وقد يعرض لبعض الكلم من المزايا ما يدعو إلى تقديمه، وإن كان حقه التأخير فيكون من الحسن تغيير هذا ليكون المقدم مشيراً إلى الغرض الذي يراد، ومترجماً عما يقصد منه(3).

ثمَّ تطرَّق إلى أحوال التقدم، وهي عند أربعة:

1- ما يفيد زيادة في المعنى مع تحسين في اللفظ.

2- ما يفيد زيادة في المعنى.

3- ما يفيد فيه التقديم والتأخير.

---

(1) انظر: أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ص51-52.

(2) انظر: محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية علم المعاني، ص190.

(3) انظر: أحمد مصطفى المَراغى، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، ص92.

4- ما يختل به المعنى ويضطرب، وذلك هو التعقيد اللفظي أو المعاظلة تقدمت كتقديم الصفة على الموصوف والصلة على الموصول ونحو ذلك[1].

وأشار رجاء عيد إلى مسألة التقديم والتأخير بلاغياً، وهو يجيز تقديم الفاعل على الفعل، وتقديم الخبر على المبتدأ. ولكن ينبّه إلى الخطورة التي تكمن في تحديد أسباب التقديم، إذ يرى أنّ الجملة قد تخرج عن نمطها التركيبي المعروف لغرض فني، فيتقدّم الفاعل على فعله، ويتقدّم الخبر على مبتدئه، ولكن الخطورة تكمن في تحديد أسباب التقديم وتقنينها في نماذج لا تخدم تماماً وجهة نظر البلاغيين[2].

وحاول إرجاع التقديم والتأخير إلى فنية الأديب، وهذه الفنية المتشابكة مع حسّه الشعوري واللاشعوري، هي التي تتدخل في التركيب اللغوي للعبارة[3].

مسوغات التقديم والتأخير:

نظر النحاة إلى التقديم والتأخير نظرة تركيبية حيث حاولوا من خلالها استقصاء مواضع التقديم والتأخير، وحصر ما هو واجب، وما هو جائز منها، وفصّلوا ذلك في أبواب النحو بما يغني عن الإعادة، وعندما نظر البلاغيون في ذلك كان تركيزهم على المعاني والدلالات، وما وراء التقديم من أسرار بلاغية هي شرط من شروط الفصاحة والبيان، وحاولوا حصر أهم مسوغات التقديم باستقرائهم كلام العرب، ولعلّ من أهمّها[4]:

1- التخصيص، أي قصر المسند إليه على المسند، كقوله تعالى {لاَ فِيْهَا غَوْلٌ}[5]، والغول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء فهو من قصر المسند.

---

(1) انظر: أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، ص93.

(2) انظر: رجاء عيد، فلسفة لبلاغة بين التقنية والتطور، ص74.

(3) انظر: المرجع السابق، ص79.

(4) انظر: بدوي طَبَانة، معجم البلاغة العربية، ص529-530. وانظر: أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، ص97-98. وانظر: القزويني، شرح التلخيص في علوم البلاغة، ص64-65. وانظر: محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص24.

(5) سورة الصافات، الآية 47.

2-التشويق إلى ذكر المسند إليه، وفضّل بعض البلاغيين في هذه الحالة، أن يكون الفاصل الكلامي بين المسند والمسند إليه طويلاً، نحو: أفضل الناس على الإطلاق زيدٌ. وكقول محمد بن وهيب يمدح المعتصم:

ثَلاَثَةٌ تُشرِقُ الُّدنيا بِبَهْجَتِهَا   شَمْسُ الضُّحى وَأَبُو إِسْحَاق والقَمَرُ

ففي المسند طول يشوّق النفس إلى ذكر المسند إليه، فيكون له وقع في النفس، ومحل من القبول.

3-التنبيه، ويكون ذلك من خلال التنبيه من أول الأمر على أنّ المقدّم خبرٌ لا نعتٌ، كقول حسان بن ثابت في الرسول ρ:

لَهُ هِممٌ لا مُنتهى لِكِبَارِهَا   وَهِمتُهُ الصُّغرى أَجلُّ من الدَّهْرِ

فلو قال: (همم له) لتوهّم أنّ (له) صفة لما قبله، إذْ حاجة النكرة إليه أشدّ من حاجتها إلى الخبر. وفي جعله نعتاً صُرِف الكلام عن الغرض الذي سيق له، وهو مدح الرسول ρ إلى مدح هممه[1].

4- التفاؤل، كقول الشاعر[2]:

سَعِدَتْ بغُرَّةِ وجهِكَ الأيامُ   وتزيَّنتْ بلقائِكَ الأعوامُ

فلم يقل (الأيام سعدت) تفاؤلاً بتقديم ما يدل على السعادة.

5-إظهار التألم والتضجر[3]، نحو: (بئستُ الحياة)، فقدم المسند (بئست)؛ لإظهار التألم والتضجر من الحياة الدنيا، ولإبراز الحالة النفسية للمتكلم.

ومن التقديم تقديم متعلقات الفعل عليه كالمفعول والجار والمجرور والحال، ويكون ذلك لأغراض منها:

1-رد الخطأ في التعيين، كقولك: محمداً كلمت، رداً على من أعتقد أنّك كلّمت إنساناً غير محمّد، وتقول لتأكيده محمداً كلمت لا غيره.

---

(1) انظر: بدوي طَبَانة، معجم البلاغة العربية، ص529.

(2) انظر: القزويني، شرح التلخيص في علوم البلاغة، ص64-65.

(3) انظر: بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، ج1، ص176.

2- التخصيص، كقوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)[1] أي نخصك بالعبادة والاستعانة ولا نعبد غيرك ولا نستعين به.

3- الاهتمام بالمقدم، نحو: حُسْن الخلق لزمتُ.

4- التبرك به، نحو: محمداً عليه السلام اتبعتُ.

5- الاستلذاذ به، نحو: ليلى كلمتُ.

6- موافقة كلام السامع، نحو: محمداً أكرمتُ، في جواب مَنْ أكرمتَ ؟.

7- التعجب من حال المذكور، كقوله تعالى (وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء الْجِنَّ) [2]. والأصل: (الجن شركاء)، وقُدِّم؛ لأنّ المقصود التوبيخ وتقديم (شركاء) أبلغ في حصوله[3].

8- ضرورة الشعر، وهو كثير، كقول الشاعر:

سَرِيْع ابْن الْعَمِّ يَلْطُمُ وَجْهَهُ وَلَيسَ إِلَى دَاعِي الْنَدَى بِسَرِيْع[4].

فالتقديم والتأخير الناتج عن الضرورة الشعرية قد يكون ((لانفعال الشاعر، أو حرصه على موسيقى شعره وقافيته أو محاولته الخروج على القيود التي تفرضها قواعد النحو))[5].

9- رعاية الفواصل والتناسب[6]. والزمخشري يُرجع هذه للاختصاص[7]، غير أنّ ابن الأثير يرجعها إلى الاختصاص ونظم الكلام[8].

10- اتباع الاستعمال، كتقديم الفاعل على المفعول به؛ لأنّ الفاعل عُمدة في الكلام، إذ لا يتمّ المعنى بدونه، والمفعول به فضلة يُمكن أن يسقط مع

---

(1) سورة الفاتحة، الآية 5.

(2) سورة الأنعام، الآية 100.

(3) انظر: أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ص53.

(4) انظر: أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، ص98-99.

(5) أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ص57.

(6) انظر: المرجع السابق، ص5-54.

(7) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص11.

(8) انظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص39.

صحة الكلام، ويكون ذلك حين لا يوجد مقتضى للعدول عن هذا الأصـــل، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً. فأصله التقديم، لما فيه من معنى الفاعلية[1].

11- أن يوهم التأخير خلاف المقصود. كقوله تعـــالى (وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ)[2]، فلو تأخّر (من آل فرعون) عن (يكتم إيمانه) لَتُـــوُهِّم أنّه من صلة (يكتم) أي يكتم إيمانه من آل فرعون، فلا يُفهم أنّ ذلك الرجل كان منهم مع أنّ المراد ذلك لمزيد العناية به[3].

هذه بعض أهم المواضع التي أشار إليها العلماء من مسوغات التقديم والتأخير، ولا يعني ذلك أن يكون التقديم بسبب من هذه الأسباب، إذ لكل نص سياقه الخاص به، ولهذا يكون التقديم والتأخير لغايات بلاغية، وقد يكون مراعـــاة لقاعـــدة نحويـــة، أو ضرورة لإقامة الوزن أو حسن النظم.

---

(1) انظر: بدوي طَبَانة، معجم البلاغة العربية، ص533.

(2) سورة غافر، الآية28.

(3) انظر: بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، ص534.

الفصل الثالث

مظاهر التقديم والتأخير في المثل العربي في باب المرفوعات

تتعدَّد مظاهر التقديم والتأخير في المثل العربي، ورأيت أن أتناولها حسب الأبواب النحوية تيسيراً للبحث والتقسيم، ولعلّ أبرز مواضع المرفوعات التي يوجد فيها تقديم وتأخير في المثل العربي في باب المرفوعات ما يلي:

1.3 تقديم خبر المبتدأ:

الأصل في المبتدأ أن يأتي متقدّماً على الخبر، وفي الخبر أن يلي المبتدأ رتبة[1]. وقد يتقدّم الخبر، ويتأخّر المبتدأ لأغراض بلاغيّة وتركيبيّة، فتتكون جملة مخالفة للأصل المفترض، ولذلك تظهر صور مختلفة من التراكيب من حيث العناصر المكونة للجملة، منها:

أن يكون الخبر اسماً مفرداً معرفة، نحو: قائم محمد

أو أن يكون الخبر جملة اسمية، نحو: أبوه قائم محمد

أو أن يكون الخبر جملة فعلية، نحو: ضربوني القوم

أو أن يكون الخبر شبه جملة، والمبتدأ نكرة، نحو: في الدّار رجل.

أمّا المبتدأ فلا يأتي إلاّ على صورة واحدة وهي الإفراد؛ إذ لا يجوز أن يكون إلاّ اسما أو ما هو في حكم الأسماء. وقد راعى النحاة التصور الذهني للتراكيب اللغوية، فعلى الرغم من التقديم والتأخير في العناصر، إلاّ أنّ الشكل الافتراضي الأصلي لا بدّ أن يكون ماثلاً في الذهن، ولهذا ينظرون إلى التقديم والتأخير على أنّه صورة لفظية لا تغيّر من حقيقة مواقع العناصر الأساسية في التركيب الأصلي الافتراضي ويترتب عليها أحكام ودلالات في المعاني.

وفي تقديم الخبر المفرد المعرفة خلاف، إذ ذهب بعض النحاة إلى جواز ذلك؛ لأنّه في النيّة مؤخّر، يقول سيبويه في الكتاب: ((إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على

---

(1) انظر: نور الدين الجامي، الفوائد الضيائية، ج1، ص279، وانظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص170، وانظر: محمد الباري، الكواكب الدرية، ج1، ص87.

المبتدأ كما تؤخّر وتقدّم فتقول: (ضرب زيداً عمرو)، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدّماً ويكون (زيد) مؤخّراً، وكذلك هذا الحدَّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: (تميميٌّ أنا)، و(مشنوء من يشنؤك)))[1]. وقولهم في المثل: (في بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ). وقولهم: (في أَكْفَانِهِ لُفَّ الْمَيِّت). فقد تقدّم الضمير في هذه المواضع كلّها على الظاهر؛ لأنّ التقدير فيها (الحكم يؤتى في بيته) و(الميت لف في أكفانه)[2].

وذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ الذي يحمل ضميره عليه؛ لأنّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره[3]، مع أنّ التقديم هنا على نية التأخير، إذ إنّ أصل ترتيب عناصر الجملة هو (زيدٌ قائم) فالضمير في (قائم) يعود على (زيد)، و(زيد) متقدم لفظاً ورتبة، وعندما يقال: (قائم زيد) فالضمير في (قائم) يعود على (زيد) المتأخر لفظاً المتقدم رتبة؛ وهذا جائز في الأداء اللغوي.

ويكاد النحاة يجمعون على أنّه لا يجوز تقديم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة أمناً للّبس في التركيب الإسنادي؛ فأيّهما تقدّم فهو المبتدأ، نحو (زيد أخوك) يقول ابن يعيش: "قد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك: (زيد المنطلق)، و(الله إلهنا)، و(محمد نبينا)، ومنه قولك: (أنت أنت)، وقول أبي النجم:

أنا أبو النجم وشعري شعري

ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيّهما قدّمت فهو المبتدأ))[4].

واستثنوا من ذلك التركيب اللغوي الذي يتضمن دليلاً أو قرينة على أنّ الأول هو الخبر، والثاني هو المبتدأ نحو قوله[5]: (لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلاَتِ لُعَابُهُ) وقوله[6]:

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص127.
(2) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص66.
(3) انظر: المصدر السابق، ج1، ص65.
(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص98، وانظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص170.
(5) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، ج3، ص123.
(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص99، ج9، ص132.

بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنا وبَنَاتُنا   بَنُوهنَّ أَبْناءُ الرِّجالِ الأَبَاعِدِ

ألا ترى أنّه لا يحسن أن يكون (بنونا) هو المبتدأ؛ لأنّه يلزم معه أنّ الشاعر لا يكون له بنون إلاّ بني أبنائه، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى، وأمن اللّبس(1).

وذهب بعض النحاة إلى ((جواز تقديم الخبر، إذا كان جملة اسمية، وإن حمل ضميراً يعود على الاسم المتأخر، وذلك لأنّ الاسم في النيّة متقدّم))(2)، وذهب بعض النحاة إلى ((منع تقديم الخبر الذي يحمل ضمير المبتدأ عليه؛ لأنّه يؤدي إلى تقديم الضمير على الاسم العائد عليه))(3). وما ذهب إليه الفريق الأول يؤيده الأداء اللغوي؛ لأنّه لا ضرر في تقديم الضمير على العنصر المتأخّر لفظاً والمتقدّم رتبة، والدليل على ذلك اتفاق النحاة على جواز (ضرب غلامَه زيدٌ) (4).

ولا يجوز تقديم الخبر الجملة الفعلية إلاّ أن يحمل ضميراً يعود على المبتدأ المتأخّر نحو: (ضربوني قومك). ويعلّق عباس حسن على هذه المسألة، بأنّه لا يجوز تقديم الخبر الجملة الفعلية الذي لا يحمل ضميراً يعود على المبتدأ، بخلاف ما لو كان الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً نحو: (تتحرك كواكبها السماء)، و(قد أضاء النجمان)، فتعرب الجملة الفعلية هنا (تتحرك كواكبها) خبراً متقدّماً؛ لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ (السماء) فرجوع الضمير إلى كلمة (السماء) دليل على أنّها متأخّرة في الترتيب اللفظي فقط، دون الترتيب الإعرابي، وهذا يسمى: الرتبة؛ لأنّ الضمير لا يعود على متأخّر لفظاً ورتبة(5).

وفي الخبر شبه الجملة يجوز أن يتقدّم الخبر على المبتدأ المعرفة، فيقال مثلاً (في الدّار زيد) كما يجوز أن يتقدّم إذا كان حاملاً لضمير المبتدأ نحو: (في داره زيد)، وذلك لأن؛ الضمير في قولك: (في داره زيد) غير معتمد عليه، فالمقصود (في

---

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص99.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص.92.

(3) المصدر السابق، ج1، ص92.

(4) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص71.

(5) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص450.

الدّار زيد)[1]. ويجب أن يتقدّم الخبر إذا كان شبه جملة، والمبتدأ اسم نكرة نحو: في الدّار صديق.

والكوفيون في منعهم تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة، أو شبه جملة، لا يعتدُّون بأنّ رتبة المبتدأ الأصلية أن تكون متقدّمة على الخبر، وبعودة الضمير على اسم مفسر متأخّر في اللفظ متقدم في الرتبة، وهي عودة يعتدّ بها البصريون.

وتناسى الكوفيون في هذا المنع ما في الكلام العربي من شواهد، منها قول العرب في المثل: (في بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ)[2]، على أن (الحكم) مبتدأ متأخّر في اللفظ، وقولهم: في أَكْفَانِهِ لُفَّ المَيِّتُ، ومَشْنوء من يَشْنَؤك، وتَميمِيٌّ أنا[3]. وغير ذلك ممّا أثر عن العرب من هذا النحو[4].

وذهب ابن جنّي في كتابه الخصائص إلى أنَّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، يقول: ((ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ؛ نحو قائم أخوك، وفي الدّار صاحبك))[5] وهو بذلك يوافق البصريين في هذه المسألة.

واشترط ابن هشام في تقديم الخبر شبه الجملة أن يفيد الاختصاص، يقول: ((أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك أو جملة، نحو قوله تعالى: (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)[6] وقوله تعالى:(لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ)[7]، وقول العرب: (قَصَدَكَ غُلامُه رجل) وشرط الخبر فيهنَّ الاختصاص، فلو قيل (في دارٍ رجل) لم يجز؛ لأنّ الوقت لا يخلو

---

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص37.

(2) العسكري، جمهرة الأمثال، ج2، ص101، الزمخشري، المستقصي، ج2، ص183.

(3) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص65-66.

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص66-67، عبد الفتاح الحموز، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ص177.

(5) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص384.

(6) سورة ق، الآية35.

(7) سورة الرعد، الآية 38.

عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، وأقول: إنّما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشتراطه هنا يوهم أنّ له مدخلاً في التخصيص))(1).

وقد وافق البلاغيون النحويين في جواز تقديم الخبر الذي يحمل الضمير العائد إلى الاسم المتأخّر الذي يأتي مبتدأ. وجعل العلوي تقديم خبر المبتدأ عليه في نحو قولك: (قائم زيد) في (زيد قائم) إحدى صور التقديم والتأخير الجائزة في كلام العرب(2).

كذلك اتجه البلاغيون في تقديم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة اتجاهين: الاتجاه الأول وافقوا فيه النحويين على أنّ الاسم المتقدّم المعرفة لا يأتي إلاّ مبتدأ، عندما تنتفي القرائن التي تميّز الخبر من المبتدأ، والاتجاه الثاني لم يوافقوا النحويين في أنّ الاسم المعرفة المتقدّم لا يأتي إلاّ مبتدأ، بل قالوا إنَّ الاسم المعرفة المتقدّم قد يخرج عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً(3).

سار عبد القاهر الجرجاني في الاتجاه الأول مؤيداً النحويين في اعتبار الاسم المعرفة المتقدّم مبتدأ فقط، وذلك عندما صرَّح بأنَّ التقديم يكون على وجهين: تقديم على نية التأخير، وتقديم لا على نية التأخير، حيث ينتقل فيه الاسم من موقع إلى آخر مع تغيير حالته الإعرابية، يقول: ((تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه (بزيد) و (المنطلق) حيث تقول مرة (زيد المنطلق) وأخرى (المنطلق زيد) فأنت في هذا لم تقدّم المنطلق على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر المبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً))(4). والقول نفسه مع السكاكي في هذه المسألة، إذ يرى أنَّ الاسم المتقدّم المعرَّف لا يأتي إلاّ مبتدأ، ورفض الاسم الدال على الذات هو المبتدأ، والاسم الدال

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص611.

(2) انظر: يحي العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم الإعجاز، ج2، ص68.

(3) انظر: مها الشطناوي، أسلوب التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة، ص43.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 83-84 .

على أمر نسبي لا يكون إلاّ خبراً، ويقول في ذلك: ((وإذا تأملت ما تلوته عليك أعثرك على معنى قول النحويين: لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، إذا كانا معرفتين معاً، بل أيّهما قدّمت فهو المبتدأ، وما قد يسبق إلى بعض الخواطر من أنَّ (المنطلق) دال على معنى نسبي فهو في نفسه متعيّن للخبرية، وأنّ (زيداً) دال على الذات فهو متعيّن للمبتدأية تقدم أو تأخر، فلا معرِّج عليه فإنَّ (المنطلق) لا يُجْعل مبتدأ إلاّ بمعنى الشخص الذي له الانطلاق، وأنَّه بهذا المعنى لا يجب كونه خبراً، وأنَّ (زيداً) لا يوقع خبراً إلاّ بمعنى صاحب اسم (زيد)، ويكون المراد من قولنا (المنطلق زيد) الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم (زيد)))[1].

وقد سار الرازي في الاتجاه الثاني فذهب إلى أنَّ الاسم الدال على الصفة هو الخبر، والاسم الدال على الموصوف هو المبتدأ، فأينما حلّ الاسم الدال على الصفة يكون خبراً وإن تقدم. ((فالمبتدأ موصوف، والخبر صفة، فكما وجب أن يكون أحدهما في الوجود أولى بأن يكون موصوفاً، والآخر بأن يكون صفة، فكذلك في اللفظ فإذا قلنا: (الله خالقنا)، و(محمد نبينا)، فالخالقية صفة لله تعالى، والنبوة صفة لمحمد صلى الله عليه وسلم فهما في الحقيقة متعينتان للخبرية، ولا يصلحان للمبتدأية[2].

وتنبَّه بعض البلاغيين إلى القرينة المعنوية التي تخرج الاسم المتقدّم عن الابتدائية وتجعله خبراً. يقول الجرجاني: ((إنَّ ههنا استدلالاً لطيفاً تكثر بسببه الفائدة وهو أنَّه يتصور أن يعمد عامد إلى نظم كلام بعينه فيزيله عن الصورة التي أرادها الناظم له ويفسرها عليه من غير أن يحول منه لفظاً عن موضوعه، أو يبدله بغيره، أو يغيِّر شيئاً من ظاهر أمره على الحال، مثال ذلك أنَّك إن قدرت في بيت أبي تمام[3]:

لُعَابُ الأَفَاعِي القاتِلاَتِ لُعابُهُ وأَرْيُ الجَنَى اشْتَارتْهُ أَيْدٍ عَواسِلُ

إنّ (لعاب الأفاعي)، و(لعابه) خبر كما يوهمه الظاهر، لأفسدت عليه كلامه، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه، وذلك أنّ الغرض أن يشبه مداده، (بأري الجنّي)

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص414.

(2) انظر: الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص163.

(3) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزى، ج3، ص123.

على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها، وهذا المعنى إنّما يكون إذا كان لعابه مبتدأ، و(لعاب الأفاعي) خبر، فأمَّا تقديرك أن يكون (لعاب الأفاعي) مبتدأ و(لعابه) خبر فيبطل ذلك، ويمنع منه البتة، ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراداً في مثل غرض أبي تمام، وهو أن يكون أراد أن يشبه (لعاب الأفاعي) بالمداد ويشبه كذلك (الأري) به))[1].

واتّبع البلاغيون النحاة في جواز تقديم الخبر (شبه الجملة) على المبتدأ. وذلك نحو قوله تعالى: (لَهُ المُلْك) [2]. حيث تقدَّم الخبر الجار والمجرور (له) على المبتدأ المعرفة (الملك) وأصل الترتيب هو: (الملك له)[3].

ويتقدم الخبر إذا كان شبه جملة على المبتدأ النكرة[4].

يستنتج مما سبق أنّ الخبر قد يتقدّم على المبتدأ جوازاً أو وجوباً، ومن البدهي أنّ ما يوجب تقدّم الخبر يوجب تأخّر المبتدأ، وكذلك الأمر في جواز التقديم، فإنَّ ما يجيز تقديم الخبر يجيز تأخير المبتدأ. وجواز التقديم هو الغالب، نحو: محمد قادم/قادم محمد؛ إذ يقدّم الخبر جوازاً عند الاهتمام به نحو: لله الحمد، ومن ذلك قول العرب: ((فِي الطَّمَعِ الْمَذَلَّةُ لِلرِّقَابِ))[5] فتقدّم الخبر (في الطمع) على المبتدأ (المذلة)؛ للفت انتباه المتلقي إلى محور الحديث (الطمع)، فمساوئ الطمع كثيرة، إلاّ أنّ المتكلم أراد أن يخصّه، فيجعله السبب الرئيس لمذلة الرقاب، فهو محط الاهتمام في الميل ويدل على ذلك تقدّمه على المبتدأ.

ويتقدّم الخبر جوازاً إذا لم يحصل لبس ((الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لأنّ وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه إذا لم يحصل لبس فتقول: (قائم زيد) و(قائم أبوه زيد) و(أبوه منطلق زيد) و(في الدّار زيدٌ)،

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص342.

(2) سورة التغابن، الآية 1.

(3) انظر: المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر، ج2، ص178.

(4) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص220.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص95.

و(عندك عمرو). وجوزوا التقديم إذ لا ضرر))[1]. وتقديم الخبر في (قائم زيد) يفيد الاختصاص، أي أنَّ المسند إليه يختص بصفة دون غيرها. فالتركيب الإسنادي في (زيد قائم) يتكوّن من المبتدأ (زيد)، ومن الخبر (قائم)، وكلا العنصرين في موقعيهما الثابتين لهما، وبهذا الترتيب يقع في نفس السامع أنَّ (زيداً) قد يتصف بصفات أخرى غير صفة (قائم)، بأن يكون مثلاً قاعداً، أو جالساً، أو نائماً. أمّا إذا عدل التركيب عن ترتيب عناصره، نحو (قائم زيد) بتقديم الخبر (قائم) الذي يحمل ضمير المبتدأ العائد عليه تذهب الاحتمالات ويختص بصفة واحدة دون غيرها، يقول ابن الحاجب: ((إذ قال: (زيد قائم)، تعلّق بنفس السامع احتمالات شتى من أنّه قائم، أو قاعد إلى مالا تحصى كثرة، فإذا تقدّم الخبر ارتفع هذا الإشكال))[2].

و لتقديم الخبر وجوباً مسوغات في النحو منها ما يلي:

1- أن يكون المبتدأ نكرة محضة، ولا مسوغ للابتداء به إلاّ تقدّم الخبر المختص[3]، سواء أكان الخبر ظرفاً، نحو: عندك كتابٌ، وقوله تعالى(وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)[4]، أم جاراً ومجروراً، نحو قوله تعالى: (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)[5]. فتقدّم الخبر (عندك، لدينا، على أبصارهم) على المبتدأ وعلى التوالي (كتاب، مزيد، غشاوة)؛ لأنّ المبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها إلاّ تقدّم الخبر، ولأنّ المبتدأ النكرة إذا تأخّر عنه خبره الجملة أو شبه الجملة فقد يتوهّم السامع أنّ المتأخر صفة، لا خبر[6].

ومن أمثلة ذلك في الأمثال العربية، قول العرب: ((فِي رَأسِهِ خُطَّةٌ))[7]. الخطة: الأمر العظيم، يضرب هذا المثل لمن في نفسه حاجة قد عزم عليها[1]. فتقدّم الخبر على المبتدأ وجوباً؛ لأنّ المبتدأ نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة.

---

(1) قاسم صالح، الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيّان، ص40.

(2) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج1، ص190.

(3) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص451.

(4) سورة ق، الآية35.

(5) سورة البقرة، الآية7.

(6) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص451.

(7) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص84.

والقواعد التحويلية التي تحوّل البنية العميقة (الثابت) إلى البنية السطحية (المتغيّر)[2] ترى أنّ الجملة الاسمية التي فيها المبتدأ نكرة إنّما هي تركيبات سطحية ترد إلى تركيباتها الأساسية العميقة التي يكون المبتدأ فيها ليس نكرة[3]. فالبنية العميقة للمثل (خطة في رأسه)، وهذه البنية توهم السامع أنّ المتأخّر (في رأسه) صفة لا خبر، وتشعره بأنَّ محطّ الاهتمام هو الخطّة وأنَّها معلومة لدى المتحدث، أمَّا البنية السطحية للمثل فتخبر بوجود شيء ما في نفس هذا الشخص، لكن المتحدث لا يعلمه.

ومنه قولهم: (في رَأْسِهِ نُعَرَةٌ)[4]. النعرة: هي الذباب يدخل في أنف الحمار، ويضرب هذا المثل للطامح الذي لا يستقرّ على شيء[5]. فتقدّم الخبر (في رأسه) وجوباً؛ لأنّ المبتدأ (نعرة) نكرة ولا مسوغ للابتداء بها إلاّ تقدّم الخبر. فَقُدِّم انسجاماً مع القاعدة النحوية التي لا تجيز الابتداء بالنكرة. فلو قُدِّم المبتدأ لكانت شبه الجملة صفة وليس خبراً وانتقض المعنى المقصود. والبنية العميقة للمثل (نعرة في رأسه)، ففي التقديم تحول التركيب من نص يحتمل التأويل إلى نص يوجب إعراب المتأخّر مبتدأ وشبه الجملة خبر، وبذلك يكون المعنى غير محتمل للّبس أو التأويل.

ومنه قولهم: ((فِي الخَيْرِ لَهُ قَدَمٌ))[6]. يريدون أنّ له سابقة في الخير. فتقدّم الخبر (في الخير) وجوباً؛ لأنّ المبتدأ (قدم) نكرة ولا مسوغ للابتداء بها إلاّ تقدّم الخبر. وغيرها كثير من الأمثال العربية[7].

---

(1) المصدر السابق، ج2، ص84.

(2) انظر: محمد عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص75.

(3) انظر: أحمد ياقوت، في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية، ص81.

(4) الأصمعي، كتاب الأمثال، ص187.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص84.

(6) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص87.

(7) انظر: الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص-240-304-315-321-323-329-332-339-345 39-95-96-109-216-222-227-229-230-234-235-238-239.

وقد جاءت بعض الأمثال على خلاف القاعدة النحوية، فالمسوغات التي ذهب إليها النحاة في تقديم الخبر لا توضح حقيقة الابتداء بالنكرة ففي المثل القائل: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)[1]. تقدّم المبتدأ (شرٌّ) للتوكيد على الرغم من أنَّه نكرة، ولذلك تأول النحاة هذا المثل تطويعاً له لقواعدهم، فذهب سيبويه إلى جواز الابتداء بالنكرة في قولهم: ((شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ))؛ لأنّ الكلام في معنى المحصور؛ أي: (مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلاّ شرٌّ). ومثله (شَيءٌ مَا جَاءَ بِكَ) والنكرة هنا في معنى المحصور أيضاً. وقد ابتدئ في الكلام على غير معنى الحصر، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب، قال في مثل: أَمْتٌ في الحجر لا فيك. فحمله على أنه إخبار محض، وجاز ذلك لأنَّه مَثَلٌ. يقول سيبويه ((وأمَّا قوله: شَيءٌ مَا جَاءَ بِكَ، ومثله مَثَل للعرب: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ). وقد ابتُدئ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل، قالوا في مثلٍ: (أَمْتٌ في الحجر لا فيكَ)))[2].

وذهب المبرد في قولهم: (أَمْتٌ في الحجر لا فيكَ) إلى أنّه أُريد به معنى الدعاء، كأنّهم قالوا: جعل الله في الحجر أمتاً في الحجر لا فيك[3].

واحتج ابن السراج بهذا المثل على جواز الابتداء بالنكرة، يقول: ((فإذا قلت: ما أحسن زيداً فـ (ما) اسم مبتدأ، وأحسن خبره، وفيه ضمير الفاعل، وزيد مفعول به، و (ما) هنا اسم تام غير موصول، فكأنّك قلت: شيءٌ حسن زيداً، ولم تصف أنّ الذي حسنه شيء بعينه، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة، كما قالوا: شَيءٌ جَاءَكَ، وكذلك شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، أي ما أهرَّ إلاّ شرٌّ))[4].

وذهب ابن جنّي إلى أنّ الابتداء بالنكرة فيها إبراز التوكيد فيه، يقول: ((ألا ترى أنّك لو قلت: (أَهَرّ ذَا نَابٍ شَرٌّ)، لكنت على طرف من الأخبار غير مؤكّد، فإذا قلت: (مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلاَّ شَرٌّ) كان ذلك أوكد، ألا ترى أنَّ قولك: (ما قام إلاّ زيد)

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص455.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص329، وانظر: محمود ياقوت، شرح جمل سيبويه، ص219.

(3) انظر: محمود ياقوت، شرح جمل سيبويه، ص219.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص207.

أوكد من قولك: (قام زيد) وإنّما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً مهماً))[1].

ولجأ ابن يعيش في المثل السابق إلى تقدير جملتين ليستقيم الابتداء بالنكرة.

الجملة الأولى: ما أهرّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ. وهذا التقدير محمول على وجود حرف نفي محذوف.

والجملة الثانية: الكلب أهرَّهُ شرٌّ[2]. وغرضهم النهائي ليس الإخبار عن المبتدأ (شر)، وإنّما يريدون معنى الجملة الثانية. فقولهم: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ) فهــو وإن كــان مبتدأ من حيث الظاهر فهو فاعل من حيث المعنى، والمعنى (ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ). أي إنّ الجملة اسميّة في بنيتها السطحية، فعليّة في بنيتها العميقة.

ويرى ابن هشام أنّ النكرة وُصفت تقديراً في قولهم: (شَرٌّ أهرَّ ذا نابٍ). يقول في مغني اللبيب: ((النكرة الموصوفة تقديراً نحو قولهم: (السَّمنُ منوانِ بدرهمٍ) أي منوان منه بدرهم، وقولهم: (شرّ أهرّ ذا نابٍ). إذ المعنى شر أي شرٍّ))[3].

وذهب عبد القاهر الجرجاني في تقديم (شرّ) إلى أنَّ المراد أن يعلم أنَّ الــذي أهرّ ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخير، يقول: ((وقولهم: شرٌّ أهرَّ ذا نــاب، إنّما قدّم فيه شرٌّ) لأنَّ المراد أن يُعلم أنَّ الذي أهرّ ذا الناب هو من جــنس الــشر، لا جنس الخير فجرى مجرى أن تقول: رجل جاءَني، تريد أنّه رجل لا امــرأة. وقــول العلماء إنَّه إنّما يصلح لأنَّه بمعنى (مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلاَّ شَرٌّ) بيان لذلك))[4].

ويوضح الجرجاني رأيه بما ذهب إليه من أنّه ((لم نرد بما قلناه من أنَّه إنَّمــا حسن الابتداء بالنكرة في قولهم (شَرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) لأنَّه أريد به الجنس أنّ معنى شــرٌّ والشرّ سواءٌ، وإنَّما أردنا أنَّ الغرض من الكلام أن نبيّن أنَّ الذي أهرّ ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخير، كما أنَّا إذا قلنا في قولهم: أرجل أتاك أم امرأة، أنَّ السؤال

(1) ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص319.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص86.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص609.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص161.

عن الجنس لم نرد بذلك أنّه بمنزلة أن يقال: الرجل أم المرأة أتاك، ولكن نعني أنَّ المعنى على أنَّك سألتَ عن الآتي: أهو من جنس الرجال أم جنس النساء؟ فالنكرة إذن على أصلها من كونها لواحد من الجنس إلاّ أنَّ القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً وإنّما وقع إلى كونه من جنس الرجال))[1].

ويبدو لي أنَّ ما ذهب إليه النحاة من تفسيرات، ما هو إلاّ تسويغ لمخالفة المثل للقاعدة النحوية التي كان اهتمامهم فيها منصباً على تطويع الكلام لها، ولا استبعد أنّ المثل العربي مسوغ للابتداء بالنكرة؛ لأنّ الأمثال تُروى بلفظها ويُراعى فيها المعنى أكثر من مراعاة القاعدة، ولهذا يمكن أن يكون الابتداء بالنكرة لإبراز أهمية المعنى للمبتدأ النكرة، وأنّه هو العنصر المحوري في الجملة، ولذلك لا محوج إلى تقديرات النحاة، ويعزّز ذلك قول النحاة إنّ المثل واحد من مسوغات الابتداء بالنكرة أو نمط من الأنماط اللغوية التي تخرج على القواعد المطردة أحياناً يؤكّد ذلك قول سيبويه: ((وجاز ذلك لأنَّه مَثَلٌ))[2].

2. أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على مشتملات الخبر[3]، كقوله تعالى: (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)[4] فتقدّم الخبر (الجار والمجرور) وجوباً؛ لاشتمال المبتدأ (أقفال) على ضمير يعود على (قلوب)، وهو جزء من الخبر؛ فلا يصح (أم أقفالها على قلوب)، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو غير جائز.

ومنه قول الشاعر أبو محجن[5]:

أَهَابُكِ إجلالاً، وما بكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، ولَكِنْ مِلءُ عينٍ حَبيبها

فتقدّم الخبر (ملء عين) على المبتدأ (حبيبها)؛ لاتصال المبتدأ بضمير يعود على جزء من الخبر وهو (عين)؛ فلو قُدِّم المبتدأ؛ لزم عود الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة؛ لأنَّ رتبة الخبر التأخير، وذلك غير جائز.

---

(1) المصدر السابق ، ص151.
(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص329.
(3) عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص451.
(4) سورة محمد، الآية24.
(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص212.

ومن أمثلة ذلك قولهم في المثل: ((فِي بَطْنِ زَهْمَانَ زَادُهُ))[1]. زهمان: اسم كلب، ويضرب هذا المثل للرجل يطلب الشيء وقد أخذه مرة[2]. فتقدّم الخبر (في بطن) وجوباً؛ لأن المبتدأ تضمن ضميراً عائداً على أحد متعلقات الخبر وهو المضاف إليه (زهمان). والمتكلم أراد أن يؤكّد على وصول حق زهمان إليه، وأنّ لا حق له أن يأخذ ما ليس له.

3. أن يكون الخبر له صدارة الجملة، كالاستفهام، نحو: أَيْنَ محمدٌ؟ ومتى السفر؟ وكيف الحال؟ فتقدم الخبر على التوالي (أين، متى، كيف) وجوباً؛ لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في الكلام. وكذلك الخبر الذي ليس اسم استفهام بنفسه، ولكنّه مضاف إلى اسم استفهام، نحو: مُلْكُ مَنْ السيارة؟[3] وصَبيحة أيِّ يَومٍ سَفَرُكَ؟ فتقدّم الخبر (ملك، صبيحة) وجوباً على المبتدأ؛ لأنّه مضاف إلى اسم استفهام وعلى التوالي (من، أي).

ومن أمثلته في المثل العربي قولهم: (مَتَى عَهْدُكَ بِأَسْفَلِ فِيكَ؟)[4]. أيْ أَثْغَرْتَ؟، ويضرب هذا المثل للأمر القديم وللرجل يخرف قبل وقت الخرف[5]. فتقدّم الخبر (متى) وجوباً على المبتدأ (عهدك) انسجاماً مع القاعدة النحوية التي توجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي لها حق الصدارة في الكلام. و (متى) من الألفاظ التي لها صدر الكلام، فقُدِّم الخبر وجوباً.

ومنه قولهم: (كَيْفَ الطَّلاَ وَأُمُّهُ؟)[6]. ويضرب هذا المثل لمن قد ذهب همّه وخَلا شأنه. حيث تقدّم الخبر(كيف) وجوباً؛ لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في الكلام.

---

(1) العسكري، جمهرة الأمثال، ج1، ص100.

(2) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص83.

(3) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص452.

(4) العسكري، جمهرة الأمثال، ج2، ص287. وانظر: الأصمعي، كتاب الأمثال، ص25.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص353.

(6) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص195.

4. أن يكون دالاً على ما يُفهم بالتقديم ولا يُفهم بالتأخير، نحو: لله دَرّك عالماً. والدرّ: اللّبن. والمقصود من هذه الجملة المدح والتعجب معاً؛ بسبب ما يدعيه المتكلم من أنّ اللّبن الذي رضعه المخاطب ونشأ عليه هو لبن خاص من عند الله هيّأه وحده لإعداد هذا المخاطب إعداداً ممتازاً ينفرد به(1).

وقد التزم العرب في هذا النمط من التركيب بتقديم الخبر، ومن ذلك قولهم في المثل: (لِله دَرُّهُ)(2). أي خيره وعطاؤه وما يؤخذ منه، هذا هو الأصل، بما يقال لكل متعجب منه(3). فالأصل هو تقدّم المبتدأ (دره) وتأخّر الخبر (لله) ولكن هذا التغيير يجعل الجملة خبرية لا تحمل معنى التعجب، لذا قُدّم الخبر للحفاظ على معنى التعجب في المثل وإخراجه في السياق اللغوي الذي يؤدي المعنى الدلالي المقصود.

5. أن يستعمل في مَثَل؛ لأنّ الأمثال لا تُغيَّر(4)، فالأمثال لا يصح أن يدخلها تغيير لا في حروفها، ولا في ضبطها، ولا في ترتيب كلماتها. ومن ذلك قولهم في المثل: (فِي كُلِّ وادٍ بَنُو سَعْدٍ)(5). وقولهم: (فِي كُلِّ أَرْضٍ سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ) (6). فقدّم الخبر (شبه الجملة) على المبتدأ، وقد وصل إلينا المثل على هذه الصورة، ولا يجوز تغييره؛ لأنّ الأمثال تحتفظ بشكلها التركيبي الذي قيلت فيه أوّل مرة، ويتناقلها الناس بالصورة نفسها. والفكرة التي يحملها مثل ما في لغة ما، تظل مفهومة منذ آلاف السنين حتى يومنا هذا لا تتبدّل ولكن الذي يتغيّر صورتها التعبيرية. وتتناقل الأجيال هذه الفكرة من جيل إلى جيل، ومن فم إلى فم قبل أن يعرف الإنسان الكتابة فيقوم بتدوينها(7).

ويرى ابن الأثير في كتابه المثل السائر أنّ التقديم والتأخير، قد يختص بدلالة

---

(1) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص453.
(2) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص227.
(3) المصدر السابق، ج2، ص227.
(4) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص387.
(5) العسكري، جمهرة الأمثال، ج1، ص61.
(6) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص99.
(7) انظر: عفيف عبد الرحمن، الأمثال العربية القديمة، ص13.

الألفاظ على المعاني، ولو أُخّر المقدّم أو قدّم المؤخّر لتغيّر المعنى، والتقديم ينقسم إلى قسمين: **أحدهما** يكون التقديم فيه هو الأبلغ، والآخر يكون التأخير فيه هو الأبلغ.

أمّا القسم الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ، فمنه تقديم خبر المبتدأ عليه، كقولك:(محمد قائم، وقائم محمد؛ فقولك (قائم محمد) قد أثبتَّ له القيام دون غيره، وقولك: (محمد قائم) أنت بالخيار في إثبات القيام له ونَفْيِهِ عنه؛ بأن تقول: ضارب، أو جالس، أو غير ذلك[1].

ومنه قوله تعالى(قَالَ أَرَاغِبٌ أنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ)[2]. فقدّم خبر المبتدأ (راغب) على المبتدأ (أنت)؛ لأنّه كان أهمَّ عندهم، وهو به شديد العناية، وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأنّ آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها، وهو أبلغ، وهذا بخلاف ما لو قال: أ أنت راغب عن آلهتي[3].

ومنه في الأمثال قولهم: (أَعِنْدِي أَنْتَ أَمْ فِي الْعِكْم[4])[5]. ويضرب هذا المثل لمن قلّ فهمه عند خطابك إيَّاه[6]. فتقدّم خبر المبتدأ (عندي) على المبتدأ (أنت)؛ لأنَّه أهم في المعنى، وفيه ضرب من الاستفهام الإنكاري لقلة فهم المخاطب عند الخطاب، وهو أبلغ من قولهم (أ أنت عندي أم في العكم) فبتقدّم المبتدأ (أنت) تقلّ أهميّة المثل في أداء المعنى المقصود.

فالأمثال لها خاصية في التراكيب، حيث تحتفظ بصورة معينة في الأداء اللغوي، وتحافظ على هذه الصورة؛ لأنّ المعنى الذي تُقال فيه يكون أبلغ وهو في صورته التي قيل فيها، ولهذا تحتفظ الأمثال بقيمتها الجمالية والتعبيرية من خلال الصورة التي قيلت فيها بعيداً عن معايير النحو وضوابط النحاة وأقيستهم، ولهذا عُدّ المثل واحداً من مسوغات الخروج على الأصل التركيبي القياسي.

---

(1) انظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص35.

(2) سورة مريم، الآية46.

(3) انظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص38.

(4) يُقال عَكَمْتُ المتاع أي شددته في الوعاء.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص40.

(6) المصدر السابق، ج2، ص40.

ومن الأمثلة التي جاءت على خلاف الترتيب الافتراضي، قولهم: (عِنْدَ جُفَيْنَةَ الخَبَرُ اليَقِيْنُ)[1]، حيث تقدّم الخبر جوازاً، وورد المثل عند الميداني باسم آخر هو (جُهينة)[2]. وقد قيل هذا المثل في معرض حادثة قُتل فيها رجل ولم يُعلم القاتل. وقد تقدّم الخبر (عند جفينة) على المبتدأ (الخبر) والأصل فيه التأخّر؛ لأنَّه محور المعنى والعنصر الذي يُشغل ذهن المتلقي، فلو تقدّم المبتدأ على الخبر لفقدتْ الجملة وقعها في نفس المتلقي من ناحية المعنى لا سيما أنَّ تقديم المبتدأ في هذا المثل يعني أنَّ الخبر عند جفينة وقد يكون عند غيرها، أمّا مع تقديم الخبر فقد برز العنصر الذي يشغل ذهن المخاطب، وهو جفينة فانتفى كون الخبر عند غيرها.

ومنه قولهم: (مِنَ الْخَوَاطِيءِ سَهْمٌ صَائِبٌ)[3]، إذ تقدّم الخبر جوازاً، ويضرب هذا المثل للذي يخطئ مِراراً ويصيب مرة. وقال أبو عبيد: يضرب قوله (من الخواطيء) للبخيل يُعطي أحياناً على بخله[4]. فقُدِّم خبر المبتدأ (من الخواطيء) على المبتدأ (سهم)؛ لأنّه أهم وأبلغ، فمساوئ الخطأ كثيرة وقد توقع في العقوبة. وفي تقديم الخبر أيضاً لفت انتباه للمتلقي إلى محور الحديث (الخواطئ). ولو قُدِّم المبتدأ لما لفت انتباه المتلقي إلى (الخواطئ) وأصبح المثل أقلّ أهميّة من حيث المعنى؛ ولأنّ هذا المثل يضرب في كثرة الخواطئ قُدم الخبر لأهميّته، ولأنَّه يمثّل العنصر المحوري أو بؤرة الجملة من حيث المعنى.

ومنه قولهم: (حَوْلَ الصِّلِّيَانِ الزَّمْزَمَةُ)[5]. والصليان من الطريفة ينبُت صُعُداً، وهو يُخْتَلَى للخيل التي لا تفارق الحيّ، والزمزمة: الصوت، يعني صوت الفرس إذا رآه. ويضرب هذا المثل للرجل يُخدَم لثروته[6]. فتقدّم الخبر (حول الصليان) جوازاً على المبتدأ (الزمزمة)؛ للتنبيه ولفت انتباه المتلقي إلى محور الحديث(حول الصليان).

---

(1) العسكري، جمهرة الأمثال، ج2، ص44.

(2) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص6.

(3) المصدر السابق، ج2، ص331.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص331.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص268.

(6) المصدر السابق، ج1، ص268.

ولو قُدّم المبتدأ لما لفت انتباه المتلقي إلى (حول الصليان)، وأصبح المثل أقلّ أهميّة من حيث المعنى. فقُدّم الخبر؛ لأنّه يمثل العنصر المحوري أو بؤرة الجملة من حيث المعنى.

الأمثلة التي تقدّم الخبر فيها جوازاً حسب القاعدة النحوية، تكون في الأمثال وجوباً، ولا يجوز أن تتغيّر عن صورتها الأصيلة، فهي جائزة التقديم حسب القاعدة النحوية، غير أنّها واجبة الحفاظ على صورتها؛ لأنّها من الأنماط التي لها رتبتها وترتيبها عند النحاة، فلا يحق لنا مثلاً القول: الخبرُ اليقين عند جفينة، أو القول: سهم صائب من الخواطئ؛ لأنَّ ذلك فيه تحريف للأمثال وتغيير لم يُجزه النحاة.

2.3 تقديم خبر (إنّ) وأخواتها:

الأصل في ترتيب عناصر الجملة الاسمية التي تدخل عليها الحروف الناسخة البدء بالحرف الناسخ، فالاسم، فالخبر، ولا يترك أي من هذه العناصر مكانه إلاّ بمسوغ؛ لأنَّ الحرف الناسخ جامد لا يتصرف تصرف الأفعال الناسخة التي أُجيز للخبر أن يتقدّم على أسمائها وعليها، ولذلك عُدّت من ذوات الرتب المحفوظة، إلاّ إذا جاء خبر هذه الحروف شبه جملة، نحو: (إنّ محمداً عندك)، و(إنّ عندك محمداً).

وإن كانت هذه الحروف بمنزلة الأفعال، إلاّ أنّها لم تتصرف كما تتصرف الأفعال لذلك ((لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عَبدَ الله، على حد قولك: إنّ عبدَ الله أخوك، لأنَّها ليست بفعل وإنّما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف (إنَّ) كالفعل كذلك لم يجز فيها ما يجوز فيه، ولم تقو قوته))(1).

وإلى مثل هذا الرأي ذهب المبرد في عدم تصرف إنّ وأخواتها؛ لأنّها حرف جامد. لا تقول فيه: فَعَل، ولا فاعِل؛ كما كنت تقول في (كان): يكون، وهو كائن، وغير هذا من الأمثلة. ولكنَّ إن كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً، أو غير خبر جاز. وذلك: إنّ في الدّار زيداً، وإنّ في الدّار زيداً قائم(2).

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص59.

(2) انظر: المبرد، المقتضب، ج4، ص109.

وأيّد ذلك ابن السراج في مسألة عدم تقديم الخبر على اسم إنّ وأخواتها، معلّلاً ذلك بعدم التصرّف(1).

والقول نفسه مع ابن يعيش في أنّ هذه الحروف جامدة غير متصرفة، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال فجاز التقديم في الأفعال نحو: (قائماً كان زيد)، و(كان قائماً زيد)، ولم يجز ذلك في هذه الحروف(2).

وفسّر ابن يعيش جواز تقدم الخبر إذا كان شبه جملة بأنّهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال(3).

وإلى ذلك ذهب ابن هشام إذ لا يجوز عنده توسط الخبر بين العامل واسمه، ولا تقديمه عليهما كما جاز في باب كان، ولا يقال: إنّ قائمٌ زيداً، كما يقال: كان قائماً زيدٌ، والفرق بينهما أنّ الأفعال أمكن في العمل من الحروف، فكانت أحرى لأن يُتصرف في معمولها، ويستثنى من ذلك ما كان فيه الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً(4)، كما في قوله تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً)(5)، وقوله: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى) (6).

وعلى الرغم من هذه الرتبة المحفوظة إلاّ أنّ الاستعمال اللغوي جاء في بعض أنماطه موجباً لمخالفة الرتبة، إذ يوجد بعض المواضع التي يكون معها الخبر مقدّماً. ومن الموانع التي تُوجب تقديم خبر إنّ وأخواتها على الاسم أن يكون في الاسم ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: إنّ في الصف طلابهُ، فاسم الناسخ (طلاب) مشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر؛ لأنّ الخبر هو الجار مع مجروره، والضمير

(1) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص231.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص103.

(3) انظر: المصدر السابق، ج1، ص103.

(4) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص162-163.

(5) سورة المزمل، الآية 12.

(6) سورة النازعات، الآية 26.

عائد على المجرور وحده. ومن الموانع أيضاً اقتران الاسم بلام الابتداء، نحو: (إنّ في الاتحاد لقوة)، ولذلك يتأخّر الاسم لئلا يلتقي حرف التوكيد مع الحرف الناسخ[1].

ومن الأمثال العربية التي يتوسط فيها خبر الناسخ بين الناسخ واسمه قول العرب: (كَأَنَّ عَلَى رُؤسِهِمُ الطَّيْرَ) [2]. وهذا مثل مأخوذ من القرآن الكريم، ويضرب هذا المثل للساكن الوادع. فتوسط الخبر الجار والمجرور (على رؤوسهم) بين الناسخ واسمه جوازاً ليؤدي غرضاً دلالياً وهو الاهتمام به. ولو تقدّم اسم كأنّ (الطير) على الخبر لَقَلّت أهمية الخبر من حيث المعنى وقلّ تبعاً لذلك الاهتمام به، فلما أريد إبراز الخبر وهو على رؤوسهم وليس على مكان آخر قُدّم الخبر لأهميته واختصاصه.

ومنه قول العرب: (إِنَّ مِنَ البَيَان لَسِحْراً)[3]. ويضرب هذا المثل في استحسان المنطق وإيراد الحجة البالغة[4]. حيث توسط الخبر (من البيان) بين الناسخ واسمه وجوباً؛ لاقتران الاسم باللام المزحلقة زيادة على أنَّ اسم إنَّ نكرة والخبر شبه جملة.

ومثله قولهم: (إِنَّ تَحْتَ طِرِّيقَتِكَ لَعِنْدَأْوَةً)[5]. الطِّرَقُ: الضعف والاسترخاء. والعندأوة: من عَنَدَ إذا عَدَل عن الصواب وخالف وردَّ الحق[6]، حيث توسط خبر إنَّ (تحت طِرِّيقتك) بين الناسخ واسمه وجوباً؛ لاقتران الاسم باللام المزحلقة، زيادة على أنّ اسم إنّ نكرة والخبر شبه جملة.

ومنه قولهم: (إِنّ لِلهِ جُنُوداً مِنْهَا العَسَلُ)[7]. ويضرب هذا المثل عند الشماتة بما يصيب العدو، وقد قاله معاوية لما سمع أنّ الأشتر سُقي عسلاً فيه سُمّ[8]. فتقدّم الخبر انسجاماً مع القاعدة النحوية التي تجيز تقديم الخبر إذا كان شبه جملة، زيادة

---

(1) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص504-505.

(2) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص175.

(3) العسكري، جمهرة الأمثال، ج1، ص13.

(4) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص35.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص46

(6) المصدر السابق ، ج1، ص46

(7) المصدر نفسه، ج1، ص40.

(8) انظر: المصدر نفسه، ج1، ص40.

على ما في ذلك من التخصيص من أنّ الجنود لله لا لغيره، فقدم الخبر تحقيقاً لهذا المعنى وتأكيداً له.

ومنه قولهم: (إِنَّ بَيْنَهُمْ عَيْبَةً مَكْفُوفَةً)[1]. العيبة: واحدة العِياب والعِيَب، وهي ما يُجعل فيه الثياب. ومكفوفة: مُشَرَّجَة. ومعنى المثل أنّ أسباب المودة بينهم لا سبيل إلى نقضها[2]، حيث توسط خبر إنّ (بينهم) بين الناسخ واسمه جوازاً، للتخصيص من أنّ العيبة المكفوفة بينهم لا بين غيرهم.

ومنه قولهم: (لَعَلَّ لَهُ عُذْراً وَأَنْتَ تَلُومُ)[3]. يضرب هذا المثل لمن يلوم مَن له عذر ولا يعلمه اللائم. فتوسط الخبر(له) بين الناسخ واسمه وجوباً؛ لأنّ اسم لعلّ نكرة والخبر شبه جملة.

ومثله قولهم: (لَيْتَ لَنَا مِنْ فَارِسَيْنِ فَارِساً) [4]. يضرب هذا المثل عند الرضا بالقليل. حيث توسط خبر لعلّ(لنا) بين الناسخ واسمه، وفُصل بينهما بشبه الجملة (من فارسين) وجوباً؛ لأنّ اسم لعلّ نكرة والخبر شبه جملة.

ومنه قولهم: (يَالَهَا دَعَةً لَوْ أَنَّ لِي سَعَةً)[5]. أي أنا في دَعَة ولكن ليس لي مال فأهنأ بِدَعَتِي[6]. فتوسط خبر أنّ(لي) بين الناسخ واسمه وجوباً؛ لأنّ اسم أنّ نكرة والخبر شبه جملة. وغيره كثير من الأمثال[7].

إنّ هذه الأمثال وغيرها ممّا تقدّم فيها خبر الأحرف الناسخة انسجاماً مع القاعدة النحويّة، نجد فيها سبباً آخر للتقديم وهو أنّها أمثال لها رتبتها الخاصة بها التي لا يجوز تغييرها، ومن هنا اكتسبت القيمة التعبيريّة لدلالة المثل الذي يحفظ على النحو الذي وصلنا عليه.

---

(1) المصدر نفسه، ج1، ص74.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص74.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص228.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص236.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص498.

(6) المصدر السابق، ج2، ص498.

(7) انظر: المصدر نفسه، ج1، ص41-42-77-85، ج2، ص277.

الفصل الرابع

مظاهر التقديم والتأخير في المثل العربي في باب المنصوبات

1.4 تقديم المفعول به:

الأصل في المفعول به أن يتأخّر عن الفعل وفاعله، فيذكر بعدهما لأنّه فضلة في التركيب الإسنادي، وقد يتغيّر موقعه الافتراضي، فيتوسط عنصرين، أو يتصدر جملة، فيتقدّم المفعول به على الفاعل وحده، نحو قوله تعالى (وَلَقَدْ جَاء آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ)(1)، وقد يتقدّم الفعلَ وفَاعِلَهُ، نحو قوله تعالى (فَرِيقًا هَدَى) (2).

أ- تقديم المفعول به على الفاعل:

يتقدّم المفعول به على الفاعل وجوباً لمسوغات هي:

1- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، نحو: صانَ الثوبَ لابسُهُ، وقرأ الكتابَ صاحبُهُ. فلو تأخّر المفعول به لعاد الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة(3) وهذا مما لا يجيزه النظام النحوي. ومنه قوله تعالى (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)(4)، حيث تقدّم المفعول به (إبراهيم) وجوباً على الفاعل (ربه) لئلا يعود الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة. يقول ابن السراج في ذلك: ((قال الله عز وجل (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) وهذه المسألة في جميع أحوالها لم تقدّم فيه مضمراً على مظهر. إنّما جئت بالمضمر بعد المظهر إذا استغنيت عن إعادته، فلو قدّمتَ فقلتَ: (ضَرَبَ غلامَهُ زيد) تريد: ضربَ زيداً غلامُه، لم يجز لأنّك قدّمتَ المضمر على الظاهر في اللفظ والرتبة؛ لأنّ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه، إنّما تنوي بما كان في غير موضعه))(5).

وذهب الزمخشري إلى أنّ ((الفاعل في القراءة المشهورة يلي الفعل في التقدير فتعليق الضمير به إضمار قبل الذكر. قلت: الإضمار قبل الذكر أن يقال: ابتلى ربُّه

---

(1) سورة القمر، الآية41.

(2) سورة الأعراف، الآية30.

(3) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص87-88.

(4) سورة البقرة، الآية124.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص238.

إبراهيمَ، فأمّا ابتلى إبراهيمَ ربُّه أو ابتلى ربَّه إبراهيمُ فليس واحد منهما بإضمار قبل الذكر، أمّا الأوّل فقد ذكر فيه صاحب الضمير قبل الضمير ذكراً ظاهراً، وأمّا الثاني فإبراهيم فيه مقدّم في المعنى، وليس كذلك ابتلى ربَّهُ إبراهيمُ، فإنّ الضمير فيه قد تقدّم لفظاً ومعنى فلا سبيل إلى صحته))(1).

وذهب ابن عطية إلى أنَّ تقديم المفعول به للاهتمام بمن وقع عليه الابتلاء إذ معلوم أنّ الله تعالى هو المبتلي وإيصال ضمير المفعول به بالفاعل موجب لتقديم المفعول به(2). ويقول السمين الحلبي في كتابه الدر المصون: ((و (إبراهيمَ) مفعول مقدّم، وهو واجب التقديم عند جمهور النحاة؛ لأنّه متى اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديمه لئلا يعود الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة))(3)، ومنه قول الشاعر(4):

حديثَ ذوى الألبابِ أهوَى وأشْتَهَى كَما يَشْتَهي الماءَ المبرَّدَ شَارِبُهْ

فتقدّم المفعول به (الماء) وجوباً؛ لاشتمال الفاعل (شارب) على ضمير يعود على المفعول به.

ومنه في الأمثال قولهم: (أَحْرَزَ امْرَأً أَجَلُهُ)(5)، حيث تقدّم المفعول به (امرأً) وجوباً على الفاعل؛ لاتصال الفاعل (أجله) بضمير (الهاء) العائد على المفعول به.

ومنه قولهم:(غَلَّ يداً مُطْلِقُهَا، واسْتَرَقَّ رَقَبَةً مُعْتِقُها)(6)، ويضرب هذا المثل لمن يستعبد بالإحسان إليه. حيث تقدّم المفعول به (يداً، رقبة) على الفاعل وعلى التوالي (مطلقها، معتقها) وجوباً انسجاماً مع القاعدة النحوية التي توجب تقدّم المفعول به إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود إليه، وكذلك لرعاية حسن النظم وموسيقاه. وزيادة على

---

(1) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص308-309.
(2) انظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص545.
(3) الحلبيّ، الدر المصون، ج2، ص96.
(4) عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص87.
(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص278.
(6) المصدر السابق، ج2، ص72.

ذلك قد يكون المتكلّم يقصد إبراز الاستعباد ولذلك قدّمه علـــى الفاعــل، لا ســيّما أنَّ المستعبدين هم مدار المثل ومحور معناه، وليس المعتقين.

2. ومن المواضع التي يتقدّم فيها المفعول به على الفاعل وجوباً، أن يُحصر الفاعــل بإنّما أو بإلاّ المسبوقة بالنفي، نحو: لا ينفعُ المرءَ إلاّ العملُ الحميدُ، إنّما ينفعُ المــرءَ العملُ الحميدُ[1]. ومنه قوله تعالى (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء)[2]، فتقدّم المفعول به (الله) على الفاعل (العلماء) وجوباً؛ لا نحصار الفاعل بــ(إنّما)؛ لأنّ المعنــى: مــا يخشى الله من عباده إلاّ العلماء.

وقد ذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً. واختاره الجزولــي والشلوبيين حملاً لــ (إلاّ) على (إنّما). وذهب الجمهــور مــن البــصريين والفــراء والأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور، وأجازوا تقديم المفعول المحصور؛ لأنّــه في نية التأخير[3]، غير أن الكسائي أجاز تقديم المحصور بإلاّ محتجاً بقول الشاعر:

مَا عَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ولاَ جَفَا قَطُّ إلاّ جُبَّأٌ بَطَـــلاَ

فتقدّم الفاعل المحصور بإلاّ (لئيم، جبأ) في الموضعين.

ومنه قول الشاعر[4]:

فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آناءُ الدِّيَارِ وشَامُهَـــا

فتقدّم الفاعل المحصور بــ (إلاّ) (لفظ الجلالة الله) على المفعول به (ما).

ويؤيّده ابن عقيل بقوله: ((إذا انحصر الفاعل أو المفعول بــ (إلاّ) أو بــ (إنّما) وجب تأخيره، وقد يتقدّم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحــصور، إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك إذا كان الحصر بــ (إلاّ) فأمّا إذا كان الحصر بــــ (إنّما) فإنّه لا يجوز تقديم المحصور؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلاّ بتأخيره، بخلاف

---

(1) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص88.

(2) سورة فاطر، الآية 28.

(3) انظر: الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص79.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص112-114.

المحصور بـ (إلاّ) فإنّه يُعرَف بكونه واقعاً بعد (إلاّ)؛ فلا فرق بين أن يتقدّم أو يتأخّر))[1].

ومن الأمثال العربية التي تقدّم فيها المفعول به وجوباً لحصر الفاعل بإنّما، قولهم: ((إِنَّمَا خَدَشَ الخُدُوشَ أَنُوشُ))[2]. الخدش: الأثر، وأنوش: هو ابن شيث ابن آدم صلى الله عليهما وسلم، أي أنّه أوّل من كتب وأثر بالخط في المكتوب. ويضرب هذا المثل فيما قَدُم عهدُهُ[3]، حيث تقدّم المفعول به (الخدوش) وجوباً؛ لأهميّة الأثر الذي تركه الخدوش قدّم المفعول به وأخّر الفاعل؛ لبيان أنّ من قام بهذا العمل هو أنوش وحده لا غيره، فهو حصر يُراد به التخصيص من حيث الدلالة.

3. أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، نحو: أكرمني زيدٌ. فتقدّم المفعول به (ياء المتكلم) وجوباً؛ لأنّه ضمير متصل والفاعل (زيد) اسم ظاهر.

ومنه قولهم في المثل: ((أَوْرَدَهَا سَعْدٌ وسَعْدٌ مُشْتَمِلُ))[4]، ويضرب هذا المثل لمن قصّر في الأمر[5]، حيث تقدّم المفعول به وجوباً على الفاعل (سعد)؛ لأنّ الفاعل اسم ظاهر والمفعول به ضمير.

ومنه أيضاً قولهم: ((أَصَابَتْهُ حَطْمَةٌ حَتَّتْ وَرَقَهُ))[6]، يضرب هذا المثل لمن تصيبه مصيبة تُزلزل أركانه، إذ تقدّم المفعول به (الهاء) في الفعل (أصابته) على الفاعل (حطمة) وجوباً؛ لأنّ الفاعل اسم ظاهر والمفعول به ضمير.

ومثله قولهم: ((طَرَقَتْهُ أُمُّ اللُّهَيْمِ، وَأُمُّ قَشْعَم))[7]. وهما المنيّة، حيث تقدّم المفعول به (الهاء) في الفعل (طرقته) وجوباً على الفاعل (أم اللهيم)؛ لأنّ الفاعل اسم ظاهر والمفعول به ضمير.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص101.

(2) المصدر السابق، ج1، ص49.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص49.

(4) العسكري، جمهرة الأمثال، ج1، ص79.

(5) المصدر السابق، ج1، ص79.

(6) المصدر نفسه، ج1، ص506.

(7) المصدر نفسه، ج1، ص542.

ومنه قولهم: ((لاَ يَحْزُنْكِ دَمٌ هَرَاقَهُ أَهْلُهُ))(1). يضرب هذا المثل لمن يوقع نفسه في مهلكة. والقول فيه كسابقه، إذ تقدّم المفعول به وجوباً في(يحزنك) و(هراقه).

إنّ هذه الأمثلة وغيرها مما تقدّم به المفعول به وجوباً؛ لأنّه ضمير متصل بالفعل، ولا بدّ أن تحمل معها دلالة تختلف عن دلالة المفعول به المتأخّر عن الفاعل. ويبدو أنّ المفعول به في هذه الأمثلة يشكّل محوراً يدور حوله المعنى، مع ما يحمله تأخير الفاعل من تشويق يجذب المخاطب إلى معرفته، وهي مع ذلك واجبة التقديم انسجاماً مع القاعدة النحوية. غير أنَّنا لا نسلّم بأنَّ التقديم الذي يأتي انسجاماً مع القاعدة لا يأتي بدلالة جديدة، ولهذا عبّر سيبويه وغيره من العلماء عن التقديم والتأخير بأنَّه لا يأتي إلاّ وهم يحاولون به معنى من المعاني.

وأمّا تقديم المفعول به على الفاعل جوازاً، فيجيز الاستعمال اللغوي تقديم المفعول به على الفاعل على نية التأخير، عندما تقتضي الظروف الملابسة للنص ذلك، كأن يقال: (ضرب زيداً محمد)، إذ إنَّ المفعول به (زيداً) في الجملة الأولى، بين الفعل والفاعل، وباعد الفاعل عن الفعل.

وتحدّث ابن جنّي عن تقديم المفعول به، وبيّن مراحل التقديم التي تتفاوت قوة وضعفاً، وكيف تكون العناية في كل مرحلة أشدَّ من المرحلة التي قبلها، واختلاف الأساليب لإبراز تلك العناية.

فقد ركّز على تقديم المفعول به، وأهميّته البلاغية. وتظهر هذه الأهميّة عند ابن جنّي من ناحيتين: **الأولى:** تقديم المفعول به. **والثانية:** حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى المفعول به.

ويرى أنّ ((أصل وضع المفعول به أن يكون فضلة، وبعد الفاعل، كـ (ضرب زيدٌ عمراً، فإذا عناهم ذِكر المفعول به قدّموه على الفاعل فقالوا: ضرب عمراً زيدٌ، فإذا زادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصب، فقالوا: عمراً ضرب زيدٌ، فإذا تظاهرت العناية به عقدوه على أنَّه ربَّ الجملة وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة فقالوا: عمرو ضربه زيدٌ، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثم زادوا على هذه الرتبة،

---

(1) العسكري، جمهرة الأمثال، ج2، ص273.

فقالوا: عمرو ضرب زيدٌ فحذفوا ضميره ولم ينصبوه على ظاهر أمره رغبة به عن صورة الفضلة، ثم إنَّهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنّه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهراً أو مضمراً فقالوا: ضُرِب عمرو، فاطرح ذكر الفاعل البتة بل أسندوا بعض الأفعال إلى المفعول به دون الفاعل البتة مثل قولهم: امْتُقِعَ لونُه، ولم يقولوا: أمتقعه كذا))[1].

ويمكن تلخيص ذلك بأنَّ التقديم يكون على أربع حالات، كل حالة لها معنى خاص يختلف عن الآخر وهي:

الأولى: أن يتقدّم المفعول به على الفاعل فقط، مثل أكرم خالداً محمدٌ.

الثانية: أن يتقدّم المفعول به على الفعل منصوباً، مثل خالداً أكرم محمدٌ.

الثالثة: أن يتقدّم المفعول به على الفعل مرفوعاً ويصبح عمدة بعد أن كان فضلة، مثل خالد أكرمه محمدٌ.

الرابعة: أن يتقدّم المفعول به على الفعل مرفوعاً مثل الحالة الثالثة، غير أنّ الجملة عندئذ تخلو من الضمير، مثل خالد أكرم محمدٌ، وهي أقواها وأرفعها منزلة؛ لأنّ الجملة بعد تقديم المفعول به وجَعْلِه مرفوعاً تصبح مختصّة به عندما تخلو من الضمير، وإذا اشتدّ اهتمامهم بالمفعول به، حذفوا الفاعل، وسلّطوا الفعل على المفعول به مباشرة، كأنّه هو الفاعل، كما في حالة بناء الفعل للمجهول[2].

وذهب ابن عقيل إلى جواز تقديم المفعول به على الفاعل إذا وُجدتْ قرينة تُبيِّن الفاعل من المفعول، وقد تكون القرينة الدّالة على الفاعل معنوية، وقد تكون لفظية، فالقرينة المعنوية، نحو: أَكَلَ موسى الكمثرى، فلا يجوز أن يكون موسى مأكولاً والكمثرى هي الآكل، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع[3]:

---

(1) انظر: ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص65-66.

(2) انظر: المصدر السابق، ج1، ص135، ج2، ص284.

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص248.

الأول: أن يكون الإعراب ظاهراً على اسمين، نحو: ضربَ زيداً محمدٌ. فوجود قرينة لفظية وهي ظهور الإعراب في الاسمين (زيداً، محمدٌ) قد بيّن الفاعل من المفعــول، وإذا لم يظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما، نحو: ضرب موسى عيسى، لــم يجــز التقديم والتأخير لما يؤدي إليه ذلك من التباس المفعول بالفاعل، أو أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب، نحو: ضرب موسى الظريف عيسى، فــإنّ (الظريــف) تــابع لموسى فلو رفع كان (موسى) مرفوعاً، ولو نصب كان (موسى) منصوباً كذلك. يقول تمام حسان: ((إنّ الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللّبس يتوقف عليها، وذلك نحو ضرب موسى عيسى ونحو أخي صديقي إذ يتعيّن في موسى أن يكون فاعلاً وفي أخي أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة؛ لأنّها تزيل اللّبس. وهي هنا تعتبر القرينة الرئيسيّة الدّالة على الباب النحوي))(1).

الثاني: أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخّر، نحو: ضرب فتاهُ موسى، فهنا (فتاه) مفعولاً، إذ لو جعلته فاعلاً و(موسى) مفعولاً لعاد الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً، فإنَّ الضمير حينئذ عائد علــى متأخّر لفظاً متقدّم رتبة وهو جائز(2). ومنه قول الشاعر(3):

جَاءَ الخلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً   كَما أَتَى رَبَّهُ مُوسى عَلَى قَدَرِ

فتقدّم المفعول به (ربه) على الفاعل (موسى)، وقد أعاد الضمير المتــصل بــالمفعول المتقدّم على الفاعل المتأخّر لفظا(4)؛ وهذا شائع في كلام العرب؛ لأنَّ الضمير عائــد على متأخّر لفظاً، ولكنه متقدّم رتبة(5)؛ أي شاع في الأساليب العربية عــود الــضمير من المفعول المتقدّم على فاعله المتأخّر، نحو: خاف ربّه عمر، وشذّ عود الضمير من

---

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص208.

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص100.

(3) الحلبي، الدر المصون، ج1، ص167.

(4) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام، ص184-185.

(5) انظر: شرح الأشموني، حاشية الصبان، ج2، ص79.

الفاعل المتقدّم على مفعوله المتأخّر، نحو: زان نورُهُ الشجر؛ لأنَّه يكون عائداً على متأخّر لفظاً ورتبة، وهذا ممتنع[1].

الثالث: أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، نحو: ضربتْ موسى سلمى، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أنَّ الفاعل مؤنّث، فتأخّره حينئذٍ عن المفعول به جائز[2].

إنَّ ما تقدّم من القرائن التي تسهم في تحديد المعنى يعطي اللغة فسحة في تجاوز الرتب النحوية المحفوظة، ويقدّم للمتكلم وسائل لأداء المعنى بالطريقة التي تناسب كل مقام، ولا نستطيع أن ننظر إلى الأساليب العربية على أنَّها قوالب صماء يجب الالتزام بها، فالتقديم والتأخير لا بدّ أن يحمل معه من الدلالات ما هو مقياس للفصاحة والبلاغة، ولعلّ إجادة استخدام هذه السعة تكون معياراً للمفاضلة بين التراكيب اللغوية في جودتها ومدى دقتها في إبراز المعاني المقصودة.

ولا نستطيع الافتراض أنَّ التقديم الجائز مجرّد سعة في أساليب الكلام وطرق أدائه، دون أن يحمل ذلك معه دلالات مرتبطة بالمعاني التي يعبّر عنها المتكلم، ولو كان الأمر كذلك لا نعدم مقياس الفصاحة والبلاغة التي يكون معيارها تقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير، ولكان ذلك في القرآن الكريم مجرد حسن النظم ومراعاة الفواصل، دون اعتبار للمعنى، وهذا بعيد كل البعد، إذ لا بدّ للتقديم والتأخير من دلالات هي الموجبة له والداعية إليه، وهي واحدة من أسباب إعجازه التي بحث عنها عبد القاهر في دلائله.

ومن المواضع التي يجوز فيها تقديم المفعول به على فاعله ((إذا كان المفعول به محصوراً بإلاّ المسبوقة بالنفي، بشرط أن تتقدّم معه (إلاّ)؛ نحو: ما أفاد إلاّ المريضَ الدواءُ؛ لما كان المحصور بإلاّ هو الواقع بعدها مباشرة كان تقدّمه معها لا لبس فيه؛ لأنَّ وجودها ما قبله مباشرة يدلّ على أنَّه المحصور بغير غموض. أمّا المحصور (بإنّما) فإنّه المتأخّر عنها، الذي لا يليها مباشرة. فإذا تقدّم ضاع في بعض

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص109.

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص100.

الحالات الغرض البلاغي من الحصر، ولا قرينة في الجملة تدلّ على التقديم وموضعه. فيقع اللّبس الذي يفسد الغرض))(1).

وذهب تمام حسان في كتابه الأصول إلى أنّ العدول عن الأصل (التقديم والتأخير) يكون إمّا للفائدة وأمن اللّبس، وإمّا للخضوع لقواعد معينة يتم هذا العدول في ضوئها(2).

ولم يوافق إبراهيم أنيس النحاة في جواز تقدّم المفعول به على الفاعل حين يؤمن اللّبس، يقول: ((فما قاله النحاة من جواز تقدّم المفعول على فاعله حين يؤمن اللّبس لا مسوّغ له من أساليب صحيحة ولا يعدو أن يكون رخصة مَنَّ بها علينا النحاة دون حاجة ملحّة إليها، غير أنَّا قد نقبلها في الشعر وذلك لأنَّ للشعر أسلوبه الخاص))(3).

وذكر إبراهيم أنيس أنّ تقديم المفعول به على الفاعل جوازاً قد يرجع إلى الفاصلة والحرص على الموسيقى(4).

ولعلّ ما جاء من الأمثال العربية التي قُدِّم فيها المفعول به على الفاعل جوازاً ما يردّ هذا القول، ومن ذلك قولهم: ((لا يَضُرُّ السَّحَابَ نُبَاحُ الكِلاَبِ))(5). ويضرب هذا المثل لمن ينال من إنسان بما لا يضره(6). فقُدِّم المفعول به (السحاب) جوازاً دلالة على أهميّة المعنى؛ أي إبراز عدم التأثير، ولهذا قدّم السحاب لأنَّه لم يتأثر وأُخّر الفاعل (نباح)؛ لأنَّه لا يؤثر، فالسحاب هو الأعلى والنباح سيكون أسفل، وبالتالي فإنّ تقديم السحاب لتعميم عدم التأثر والتأثير وأُخّر الفاعل دلالة على قلّة أهميّته.

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص87.
(2) انظر: تمام حسان، الأصول، ص139.
(3) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص225-226.
(4) انظر: أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ص46.
(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص255.
(6) المصدر السابق، ج2، ص255.

ومنه قولهم: ((تُقَطِّعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ المَطَامِعُ))[1]. ويضرب هذا المثل في ذم الطمع والجشع[2]. تقدم المفعول به (أعناق) على الفاعل (المطامع) جوازاً، وخالف الأصل التوليدي للمثل؛ لوجود قرينة لفظية وهي ظهور الإعراب في الاسمين (أعناق، المطامع) التي بيّنتْ الفاعل من المفعول به، وإذا لم يظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما لم يجز التقديم والتأخير لما يؤدي إليه ذلك من التباس، ولعل الحرص على إبراز نتاج المطامع وأثرها سبب في تقديم المفعول به، وهو محور المعنى لإبراز أثر الطمع، ولهذا أُخّر الفاعل وقدّم المفعول به الذي أصبح بؤرة في المعنى ومحوراً للدلالة.

ومنه قولهم: ((تَحْمِي جَوَابِيَهُ نَقِيقُ الضِّفدِعِ))[3]. والجوابي: الأحواض. ويضرب هذا المثل للرجل لا طائل عنده بل كله قول وبقبقة[4]، حيث قُدِّم المفعول به (جوابيه) على الفاعل (نقيق) جوازاً؛ لبيان أثر النقيق على الجوابي.

ومنه قولهم: ((شَمَّ خِمَارَهَا الكَلْبُ)) [5]. يضرب هذا المثل للمرأة إذا كانت سَهِكة[6] الريح، ويقال ذلك للفاجرة أيضاً[7]. حيث تقدم المفعول به (خمارها) جوازاً على الفاعل (الكلب)؛ للأهمية. ولو تقدم الفاعل على المفعول به لقلّت أهمية المثل من حيث المعنى، حيث ينصب الاهتمام على من شم خمار الفاجرة، وهذا بعيد جداً عن المعنى المقصود من المثل، وهو تنويه بالمفعول به وأنَّه البؤرة في التركيب، وحوله يدور المعنى.

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص223.

(2) المصدر السابق، ج1، ص193.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص175.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص175.

(5) المصدر نفسه، ج1، ص463.

(6) سهكة: تنتشر منها رائحة كريهة.

(7) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص463.

ومنه قولهم: ((لا يَمْلأُ قَلْبَهُ شَيءٌ))[1]. يضرب هذا المثل للرجل الشجاع. فتقدّم المفعول به(قلبه) جوازاً على الفاعل(شيء) للأهميّة. وغيره كثير من الأمثال[2].

إن تصنيف النحاة لهذا النحو من التقديم ضمن الجواز قد لا يتفق مع طبيعة المثل العربي، فهذه الأمثال وإن كانت تدور في فلك الجواز النحوي من حيث القواعد المستقاة من لغة العرب إلاّ أنّ لها طابعاً تركيبياً ارتبط بالمعنى المراد منها، فجاءت على النحو الذي وصلت إلينا، فهي ذات رتبة محفوظة، وهي إلى الوجوب أقرب منه إلى الجواز في الاحتفاظ بترتيب عناصر كلٍّ منها. ولعل هذا ما دفع بعض النحاة إلى عدّ المثل واحداً من أسباب التقديم والتأخير ومسوغاً للخروج على القواعد المألوفة للعربية في الرتب النحوية. وهي مع ذلك فيها من الدلالة ما ينسجم مع الانزياح التركيبي، ولهذا نجد للأمثال لغتها الخاصة بها، وجرسها الموسيقي الذي تتميز به.

ب- تقديم المفعول به على الفعل:

يتقدّم المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً لمسوغات منها:

1- أن يكون المفعول به ممّا له الصدارة في الكلام، كأن يكون اسم استفهام نحو: مَنْ قابلتَ؟، أو اسم شرط نحو: أيَّ نبيل تكَرِّمْ أكَرِّمْ، أو أن يكون مضافاً لاسم له الصدارة نحو: صديقَ مَنْ قابلتَ ؟[3]، ومنه قوله تعالى(فَأَيَّ أياتِ اللِـه تُنْكِـرُونَ)[4]، وقوله تعالى (أَيًّامَّا تَدْعُواْ)[5]، حيث تقدّم المفعول به (أي، أيّا) في الآيتين وجوباً؛ لأنّهما من الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام.

2- أن يكون المفعول به ضميراً منفصلاً، نحو: إيّاكم نخاطب. ولو تأخّر المفعول به (إيّا) لاتّصل بالفعل، وصار الكلام: نخاطبكم، فيتلاشى الغرض البلاغي

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال ، ج2، ص305.

(2) المصدر السابق، ج1، ص152-296، ج2، ص164.

(3) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص89. وانظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص97.

(4) سورة غافر، الآية81.

(5) سورة الإسراء، الآية110.

من التقديم وهو الحصر[1]، ومنه قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)[2] فلو أُخّر المفعول به (إيّاك) لزم الاتصال، وكان يُقال (نَعْبُدُكَ) فيجب التقديم.

ومنه قولهم في المثل: ((إيَّاكِ أَعْنِي واسْمَعِي يَا جَارَه))[3]. ويضرب هذا المثل لمن يتكلم بكلام ويريد به شخصاً آخر غير المخاطب[4]، حيث تقدّم المفعول به (إيّاك) وجوباً؛ لأنّه ضمير منفصل، وهو في صورته هذه يحصر المفعول به حصراً لا شك معه، ولا يشركه فيه أحد، ولذلك قدّمه على الفعل والفاعل، فالتقديم هنا له من الدلالة البلاغية ما هو متناسب مع الانزياح في ترتيب عناصر التركيب، ولو أُخّر المفعول به لتلاشى الحصر أو تغيّر المعنى.

3- أن يكون عامل المفعول به مقروناً بفاء الجزاء في جواب (أمّا) الشرطية الظاهرة أو المقدّرة، ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأمّا[5]، ومنه قوله تعالى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)[6]. وقوله تعالى (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) [7]، حيث تقدّم المفعول به (اليتيم، السائل) وجوباً في الآية الأولى؛ ليكون فاصلاً بين أمّا والفعل؛ لأنّ الفعل وخاصة المقرون بفاء الجزاء لا يلي (أمّا)، والقول نفسه مع الآية الثانية.

ويتقدّم المفعول به على الفعل، والفاعل جوازاً؛ ليتصدر الجملة دون أن يترك ضميراً في مكانه يقوم مقامه إعراباً، وذلك لا يحصل إلاّ إذا كان العامل متصرفاً يقوى على العمل فيما سبقه، ((فقد يتقدّم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل، مثل (الله أعبد)، و(وجه الحبيب أتمنى)))[8]. وقد يتقدّم المفعول به لا على نية

---

(1) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص90.

(2) سورة الفاتحة، الآية5.

(3) العسكري، جمهرة الأمثال، ج1، ص30.

(4) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص84.

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص9. وانظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص90.

(6) سورة الضحى، الآية9- 10.

(7) سورة المدثر، الآية3.

(8) نور الدين عبد الرحمن الجامي، الفوائد الضيائية، ج1، ص321.

التأخير، ولكن على أن يترك ضميراً يشغل مكانه، ويقوم مقامه، نحو: (زيد ضربته)، فكلمة (زيد) مبتدأ، قد خرجت عن كونها مفعولاً به؛ لأنّها تركت ضميراً يخلفها، ويقوم مقامها.

ويخرج المفعول به أيضاً نتيجة التقديم عن كونه فضلة على مستوى المعنى إلى كونه عمدة، إذ إنّ التركيز يكون على العنصر المتقدّم، فتدور عناصر الجملة حول العنصر المتقدّم من حيث المعنى، وتبنى الدلالة عليه؛ لأنّه يصبح محور التركيب وبؤرته نحوياً ودلالياً.

وتناول البلاغيون تقديم المفعول به على الفعل والفاعل، فيتقدّم المفعول به عندهم على الفعل وينصب على نية التأخير نحو: (زيداً ضربت)، ويتقدّم ويرفع لا على نية التأخير نحو: (زيد ضربته). فمتى ترك المفعول به ضميراً يحلّ محلّه يتقدّم لا على نية التأخير؛ لأنّ هذا الفعل لا ينصب مفعولين. وإذا ورد الاسم الأول منصوباً، وقد ترك في موضعه ضميراً نحو: (زيداً ضربته) فلا يكون الاسم المتقدّم مفعولاً للفعل المذكور، بل مفعولاً به بفعل محذوف. وقد تنبه البلاغيون إلى هذه المسألة، فذهبوا إلى ما ذهب إليه النحويون، حيث أخذوا يقدّرون في الجملة فعلاً محذوفاً يأتي إمّا قبل الاسم نحو: (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) فيكون المفعول به المتقدّم لفعل قد سبقه محذوف لا للفعل الذي يليه، وهذا التقدير يُحمل على باب التأكيد. وإمّا أن يقدّر فعلاً بعد الاسم نحو: (زيداً ضربتُ ضربتهُ)، فيكون المفعول به مفعولاً مقدّماً لا للفعل الموجود في الأصل، ولكن للفعل المحذوف الذي قدّر بعده وهذا التقدير يُحمل على باب التخصيص(1).

ولذلك أغراض بلاغية أشار إليها العلماء، منها:

1. ردّ الخطأ في التعيين كقولك محمداً كلّمتُ، ردّاً على من اعتقد أنّك كلّمت إنساناً غير محمد، وتقول لتأكيده محمداً كلّمت لا غيره.

---

(1) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص223. محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، ص85.

2. للتخصيص، كقوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)[1]، أي نخصك بالعبادة والاستعانة لا نعبد غيرك ولا نستعين به[2]. ويرى ابن الأثير في المثل السائر أنّ الآية السابقة قُدِّم فيها المفعول به (إياك) مراعاة لنظم الكلام، يقول: ((وأمّا الوجه الثاني الذي يختص بنظم الكلام فنحو قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ). لأنّه لو قال: نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} ألا ترى أنّه تقدّم قوله تعالى (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ * الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * مَلِكِ يَوْمِ الدِّين)، فجاء بعد ذلك قوله: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وذاك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون، ولو قال نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن))[3].

وفي المثل: ((إِيَّاكِ أَعْنِي واسْمَعِي يَا جَارَه)) [4]. تقدّم المفعول به (إيّاك) للاختصاص، أي خص المخاطبة دون غيرها، كما ذهب إلى ذلك الزمخشري[5]. ولم يوافقه ابن الأثير في ذلك، إذْ أعاد التقديم لمراعاة نظم الكلام ومراعاة الموسيقى، فلو تأخّر المفعول به (أعني إيّاكِ واسمعي يا جاره) لذهب حسن المثل وموسيقاه[6].

3. للاهتمام بالمقدّم، نحو: حسن الخلق لزمتُ.
4. التبرك به، نحو: محمداً عليه السلام اتبعتُ.
5. الاستلذاذ به، نحو: ليلى كلمتُ.
6. موافقة كلام السامع، نحو: محمداً أكرمتُ.

(1) سورة الفاتحة، الآية5.
(2) انظر: أحمد مصطفى المراغَي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، ص99.
(3) ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص36.
(4) العسكري، جمهرة الأمثال، ج1، ص30.
(5) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص61.
(6) انظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص40.

7. رعاية السجع والفاصلة، ورعاية المعنى[1] كقوله تعالى (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)[2].

8. للتأكيد، نحو: زيداً عَرَفْتُهُ[3].

ومن الأمثال العربية التي تقدّم فيها المفعول به على الفعل والفاعل معاً جوازاً قولهم: ((مَظْلُومَ وَطْبٍ يَشْرَبُ المُحَبَّبُ))[4]. والمظلوم: اللبن الذي يُحقن ثم يُشرب قبل أن يروب، والمحبب الممتلئ ريّاً. ويضرب هذا المثل لمن أصاب خيراً ولا حاجة به إليه كمن شرب اللّبن وهو ريّان[5].

فتقدّم المفعول به (مظلوم) على الفعل (يشرب) وعلى الفاعل (المحبب) جوازاً للاختصاص؛ لأنّ المتكلم أراد إبراز أنَّ المشروب على أهميّته يُعطى لمن هو ليس أهلاً له، وأُخّر الفاعل؛ لأنَّ المتكلم قد أراد أن يبرز أهميّة الشيء الممنوح وليس الشخص الذي مُنح ذلك الشيء، ولهذا كان للمثل معناه في إبراز الدلالة المقصودة. إنَّ المشروب تعبير عن أخذ كل شيء مهما كان نوعه، دون أن يكون إليه حاجة، ولهذا تقدّم المفعول به ليشكّل بؤرة للمعنى من خلال الدلالة التركيبية.

ومنه قولهم: ((لا مَاءَكِ أَبْقَيْتِ، وَلاَ حِرَكِ أَنْقَيْتِ))[6]. وهو مثل قاله رجل لامرأته عندما كانا في سفر وكانت عاركاً فطهُرت وكانا معهما ماء يسير، فاغتسلت، فلم يكفها الماء لغسلها وأنفدته، فبقيا عطشانين[7]، حيث تقدّم المفعول به(ماءكِ) للأهميّة، ولأنَّه أراد إبراز ما تمّ إتلافه أو ما خسره، ولذلك قدّم المفعول به ليشكّل المحور الذي يدور حوله المعنى، ولهذا كان التقديم في المثل منسجماً مع المعنى في النفس.

---

(1) أحمد مصطفى المراغَى، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، ص99.

(2) سورة الضحى، الآية9– 10.

(3) القزويني، شرح التلخيص في علوم البلاغة، ص71-72.

(4) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص372.

(5) المصدر السابق، ج2، ص372.

(6) المصدر نفسه، ج2، ص257.

(7) المصدر نفسه، ج2، ص257.

2.4 تقديم الحال:

الأصل في الحال أن تأتي بعد عاملها وصاحبها، لبيان هيئته. وقد يطرأ على التركيب الافتراضي ما يقضي بتغير موقعي في رتبة الحال فتتقدّم على عاملها، أو على صاحبها أو عليهما معاً، ومع ذلك هنالك ما يقتضي تقديمها وجوباً مع مراعاة رتبتها الافتراضية في التركيب الذهني للجملة العربية. إنَّ تقديمها وجوباً يعني استحالة تأخيرها، ومع ذلك لا بد من مراعاة التصور الذهني لموقعها بين عناصر التركيب.

أ- تقديم الحال على صاحبها:

تتقدّم الحال على صاحبها بأن تقع بين العامل وصاحب الحال. ويأتي صاحب الحال مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحرف جر زائد أو أصلي، أو مجروراً بالإضافة، أو مفرداً.

وإذا جاء صاحب الحال مرفوعاً، فالكوفيون منعوا تقديم الحال عليه إن كان ظاهراً، نحو: جَاءَ زيد راكباً، فهم لا يجيزون: جاء راكباً زيد؛ لأنّهم يشترطون في صاحب الحال عند تقديمها أن يكون مضمراً لا ظاهراً كقوله تعالى (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)[1]، وكقول الشاعر سويد بن أبي كاهل:

مُزْبِداً يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرَنِي وإذا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رتَع[2]

ومنعوا تقديم صاحب الحال المنصوب عليه، نحو: لقيت راكبةً هنداً؛ لأنّه يوهم أنّ (راكبة) مفعول به، و (هنداً) بدل. فلو كان موضع (راكبة) (تركب) لم يمتنع عند بعضهم لزوال الموهم، أي يقع اللّبس في أنَّ (هنداً) بدلاً من (راكبة)[3].

ولم يلتفت البصريون إلى ذلك الموهم لبعده، فأجازوا التقديم مطلقاً، ويؤيّد رأيهم قول الشاعر[1]:

وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمْ مُسِبِّينَ أُسْرَتِي وَأَعْتَبْتُهُمْ حَتَّى يُلاَقُوا وَلاَئِيَا

---

(1) سورة القمر، الآية7.

(2) الشافعي، شرح الكافية الشافية، ج1، ص336.

(3) انظر: ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، ج1، ص206.

والصفة النكرة إذا قدّمت على موصوفها، نُصبتْ على الحال، كقول الشاعر[2]:

لَمِيّةَ مُوحِشاً طَلَلُ   يَلُوحُ كَأَنّهُ خِلَل

وقد اتفق النحاة على جواز تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد، يقول الأزهري في ذلك: ((يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقاً، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول، نحو: (ما جاءني راكباً من أحد))) [3]. وقد أيّد ذلك ابن جنّي، وابن مالك الذي قال: ولا أمنعه فقد ورد[4].

واختلفوا في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصيل؛ فهو ممنوع عند البصريين، وعللوا منع ذلك بأنّ تعلق العامل بالحال تالٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أنّ الفعل لا يتعدّى بحرف الجر إلى شيئين فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير[5].

فلا يجوز عندهم أن يقال: (مررت ضاحكة بهندٍ)؛ لأنّ الفعل إذا تعلق بصاحب الحال بحرف، يجب أن يتوصل إلى الحال بذلك الحرف، فيقال: (مررت بضاحكة هند)، وينتج عن هذا التعدي التباس الحال بالبدل، لذلك وجب تأخير الحال هنا فيقال: (مررت بهند ضاحكة)[6].

واستدل الكوفيون على جواز تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصيل بشواهد من القرآن الكريم، إذْ استشهدوا بقوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً

---

(1) الشافعي، شرح الكافية الشافية، ج1، ص336. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص307. وانظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ج4، ص9.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص50.

(3) الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص354.

(4) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص379، الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص177.

(5) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص379، الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص176.

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص25.

لّلنّاس)[1]؛ إذ تقدّمت الحال (كافة) على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد (للناس)، بيدَ أنَّ المانعين يرون أنَّ الحال من الكاف في (أرسلناك) حتى لا يكون في ذلك تقديم[2]، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمُ حتَّى كَأَنَّكُمُ عِندِي

وأجاز الشافعي تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد؛ ((لأنَّ المجرور بحرف مفعول به في المعنى؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم؛ ومن ذلك ما أنشده ابن السكيت[4]:

فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ))[5].

واتفق النحاة على منع تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة؛ ((لأنّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول وما تعلّق بالصلة فهو بعضها؛ فكذلك ما تعلّق بالمضاف إليه فهو بمنزلة بعض الصلة؛ فلذلك لم يختلف في امتناع تقدّم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: (أعجبني ذَهاب زيد راكباً)))[6].

فتقديم الحال على صاحبها قد يكون جوازاً أو وجوباً. وأمّا الجواز، نحو: (ركب محمدٌ مبتسماً أو ركب مبتسماً محمدٌ.

والحالات التي تتقدّم فيها الحال وجوباً على صاحبها:

---

(1) سورة سبأ، الآية28.

(2) انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص379.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص89. وانظر: محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ص221. وانظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص379.

(4) هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، إمام في اللغة والأدب، وكان عالماً بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة. انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص336. وانظر: ابن سيده، المخصص، ج17، ص9.

(5) الشافعي، شرح الكافية الشافية، ج1، ص334-335.

(6) الشافعي، شرح الكافية الشافية، ج1، ص334.

1- أن يكون صاحبها محصوراً، نحو: ما فاز خطيباً إلاّ البليغ(1).

وقد يرد ما يوهم تأخير الحال وصاحبها محصوراً، فيقدّر بعده عامل في الحال. فمن ذلك قول الراجز (2):

مَا رَاعَنِي إلاَّ جَنَاحُ هَابِطَا عَلَى البُيُوتِ قَوْطَهُ العُلاَبِطَا

فالتقدير: ما راعني إلا جناح راعني هابطا.

2- أن يكون صاحبها مضافاً إلى ضمير، يعود على شيء له صلة وعلاقة بالحال، نحو: جاء زائراً هنداً أخوها، ونحو: جاء منقاداً للوالد ولدهُ(3).

ب- تقديم الحال على عاملها:

ذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها، إذا كان العامل فعلاً نحو: (راكباً جاء زيد) للنقل والقياس؛ أمّا النقل فقولهم في المثل ((شتى تؤوب الحلبة))، فـ (شتى) حال مقدّمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدلّ على جوازه، وأمّا القياس فلأنّ العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم (عمراً ضرب زيد) فالذي يدلّ عليه أنّ الحال تُشبّه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقيم الحال عليه(4).

وذهب المبرد إلى جواز تقديم الحال على العامل المتصرف؛ ((لأنّه جاز فيها كلُّ ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلاّ أنَّها لا تكون إلاّ نكرة. وإنّما جاز ذلك فيها؛ لأنّها مفعولة، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل. تقول: جاء راكباً زيد؛ كما تقول: ضرب زيداً عمرو، وراكباً جاء زيد؛ كما تقول: عمراً ضرب زيدٌ، وقائماً زيداً رأيت؛ كما تقول: الدرهم زيداً أعطيتُ، وضربت قائماً زيداً. ومن كلام العرب: رأيت زيداً مُصْعِداً مُنْحدِراً، ورأيت زيداً راكباً ماشياً – إذا كان أحدكما راكباً

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص327.

(2) الشافعي، شرح الكافية الشافية، ج1، ص333-334.

(3) عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص327.

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص152.

والآخر ماشياً، وأحدكما مُصعداً والآخر منحدراً. وقول الله عز وجل عندنا على تقديم الحال– والله أعلم– وذلك: (خُشَّعاً أَبْصَارُهُم يَخْرُجُونَ مِنَ الأجدَاثِ)[1]. وكـذلك هـذا قول الشاعر:

مُزْبِداً يخْطِرُ ما لَم يَرَني   وإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعْ))[2]

ويؤيده ابن جنّي في ذلك[3]، وإلى مثل هذا ذهب الأنباري[4]، والقول نفسه مع ابن يعيش من حيث جواز تقديم الحال على العامل المتصرف، وعلى المشتقات التـي تعمل عمل الفعل، وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملاً فيها، فتقول: (زيد ضارب عمراً قائماً، و (قائماً زيد ضارب عمـراً)، وكـذلك اسـم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، فحكم الجميع شيء واحد[5].

وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الحال على العامل المتصرف، واحتجوا لـذلك بأنّ تقديم الحال على عاملها ((يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (راكباً جاء زيد) كان في (راكباً) ضميره، وقد تقدّم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز))[6]. وإلى ذلك ذهب الفراء[7].

وإن اختلف النحويون في جواز تقديم الحال على عاملها المتـصرف، فـإنَّهم اتفقوا على منع تقديم الحال على عاملها المعنوي (الجامد)؛ لأنّه لا يتصرف تـصرف الفعل، يقول الأنباري: ((إن كان العامل فيه معنى فعل، نحو: هذا زيدٌ قائماً، ولم يجز تقديم الحال عليه، فلو قلت: قائماً هذا زيد، لم يجز؛ لأنّ معنـى الفعـل لا يتـصرف تصرّفه، فلم يجزْ تقديم معموله عليه))[8].

---

(1) سورة القمر، الآية7.

(2) المبرد، المقتضب، ج4، ص168-169-170.

(3) انظر: ابن جنّي، اللمع في العربية، ص145-146.

(4) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص177.

(5) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص57.

(6) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص251، وانظر: الأنباري، أسرار العربيـة، ج1، ص191.

(7) انظر: الأنباري: أسرار العربية، ص177-178.

(8) الأنباري: أسرار العربية، ص177.

وتناول البلاغيون الحال، عندما تتقدّم على صاحبها، وتناولوا صاحب الحال مفرداً، وابتعدوا عنه عندما يكون مجروراً بحرف جر، أو مجروراً بالإضافة، وقد ظهر هذا الأسلوب عند البلاغيين في صورتين مختلفتين[1]. أمّا الصورة الأولى فتأتي عندما يكون صاحب الحال اسماً مفرداً، والحال مؤخّرة عن العامل في سياق مثبت، نحو: (جاء راكباً زيد)، و (جاء ضاحكاً زيد)[2]؛ حيث تتقدّم الحال (راكباً) في الجملة الأولى، و(ضاحكاً) في الجملة الثانية على صاحبها (زيد) في الجملة الأولى والثانية، وجاءت الحال المتقدّمة في سياق مثبت يتكون من فعل وفاعل. وتقديم الحال كقولك: جاء راكباً زيد، بخلاف قولك: جاء زيد راكباً؛ إذ يحتمل أن يكون ضاحكاً أو ماشياً أو غير ذلك[3]؛ أي أنَّ المعنى والقصد يتغيّر بالتقديم.

وأمّا الصورة الثانية فتظهر عندما تتقدّم الحال على صاحبها المفرد في سياق تُذكر فيه أداة نفي، وأداة استثناء، لتفيد القصر. والقصر لا يوجد لتقديم بذاته وإنّما لمعنى، ودليل ذلك أنَّ القصر قد يؤدي إلى تقديم الحال وجوباً، وقد يقتضي تأخيرها وجوباً. فلو كان أسلوب القصر هو الذي يحدد لكان هناك صورة واحدة، ولكن المعنى هو الأهم ولذلك يُراعى تقديم الاسم أو تأخيره في المعنى، كقولك: ما جاء راكباً إلاّ خالدٌ، فخالد هو صاحب الحال، وقد وجب تأخيره عن الحال، لأنَّها قُصرتْ عليه، فلو قُدِّم عليها، وقيل: ما جاء خالدٌ إلاّ راكباً، لتغيّر المعنى. ومن الذين تنبّهوا إلى هذه الصورة محمد بن علي الجرجاني، والطيبي.

يقول محمد بن علي الجرجاني: ((وفي قصر ذي الحال على الحال: (ما جاء زيد إلاّ راكباً)، والعكس بالعكس))[4].

---

(1) انظر: الطيبي: كتاب التبيان، ص122.

(2) انظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص40.

(3) انظر: المصدر السابق، ج2، ص40.

(4) محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، ص97.

ويوضح الطيبي حديث محمد بن علي الجرجاني السابق: ((ما جاء زيد إلاّ راكباً)، أي ما جاء زيد كائناً على حال من الأحوال إلاّ راكباً، وفي عكسه (ما جاء راكباً إلاّ زيد)))[1].

ومن الأمثال العربية التي تقدّمت فيها الحال على صاحبها وعاملها قولهم: ((شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ))[2]. وأصل المثل: أنّهم يُوردُون إبلهم الحوض معاً، فإذا صدروا تفرقوا إلى منازلهم، فحلب كلّ واحدٍ في أهله على حِيَالِه[3]. ويضرب هذا المثل في اختلاف النّاس وتفرقهم في الأخلاق[4].

تقدّمت الحال هنا؛ لأنَّها جُعلتْ محوراً للمعنى المراد، فأسلوب العودة والتفرق هو المعنى المحوري الذي يُبنى عليه المثل للدلالة على الفرقة والاختلاف، ولإبرازه تقدّمت الحال فأضفت على المعنى بعداً إضافياً يكشف عن طبيعة العودة وهيئتها لا العودة نفسها ولا الذي يعود، فجاء التقديم للحال متوافقاً مع قيمتها الدلالية في محورية المعنى في هذا المثل.

ومنه قولهم: ((كُرْهاً تَرْكَبُ الإبِلُ السَّفَرَ))[5]. يضرب هذا المثل للرجل يركب من الأمر ما يكرهه، وكرهاً مصدرٌ قائم مقام الحال، ونصب على الحال[6].

حيث تقدّمت الحال على صاحبها وعلى عاملها جوازاً، وهذا التقديم من باب العناية والاهتمام بها، فليس كل ما يقوم به المرء يكون عن طيب خاطر، ولإبراز ذلك تقدّمت الحال فأصبحت معنى محورياً في التركيب اللغوي. فلو تأخّرت لفقدت قيمتها الدلالية التي يقصد منها إبراز الإكراه على الأمر، ولهذا جاء الانحراف في ترتيب

---

(1) الطيبي، التبيان والبيان، ص95.

(2) الأصمعي، كتاب الأمثال، ص152.

(3) المصدر السابق، ص152.

(4) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص453.

(5) المصدر السابق، ج2، ص194.

(6) المصدر نفسه، ج2، ص195.

عناصر التركيب اللغوي متوافقاً مع القيمة المعنوية المقصودة التي تحققها من خلال ذلك.

ومنه قولهم: ((كَارِهاً حَجَّ بَيطَرُ))[1]. ويضرب هذا المثل للرجل يعمل المعروف كارهاً لا رغبة له فيه[2]، فتقديم الحال هنا على صاحبها وعلى عاملها هو من باب الاهتمام بها، فالمتكلم أراد الاهتمام بحال من قام بعمل المعروف، والتركيز على أنَّ هذا الشخص صنع المعروف مكرهاً عليه، لا من طيب شمائله، والقول فيه كسابقه من حيث إبراز محورية معنى الحال.

ويبدو لي أنَّ التقديم والتأخير في مثل هذه الأمثال يبرز القيمة الدلالية للحال، ويجعلها محوراً للنص وحواراً للمعنى، فبانتقال الحال إلى هذا الموقع يجعل من كونها فضلة، محل نظر في الدرس النحوي إذا ربط النحو بالمعنى في التراكيب اللغوية، إذ لو حذفت لتلاشت القيمة الدلالية للجملة، وزاد من هذه القيمة تقديم الحال إلى صدر الجملة.

ومثله قولهم: ((كَارِهاً يَطْحَنُ كَيْسَانُ))[3]. يضرب هذا المثل لمن كُلِّف أمراً وهو فيه مكره. وكيسان: اسم رجل، حيث تقدّم الحال (كارهاً) على الفعل وعلى صاحبها(يطحن كيسان) من باب العناية به.

وفي قولهم: ((كَيْفَ تَرَى ابْنُ أُنْسِكَ ؟))[4]. يعني كيف تراني؟ يقول الرَّجل لصاحبه. قال أبو الهيثم: يقوله الرَّجل لنفسه، إذا مَدَحها[5]. تقدّمت الحال (كيف) وجوباً على صاحبها وعلى عاملها؛ لأنَّها من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، وبذلك تنسجم مع القاعدة النحوية في بنائها التركيبي.

ج- تقديم خبر كان وأخواتها:

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص190.

(2) المصدر السابق، ج2، ص191.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص195.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص191.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص191.

الأصل في ترتيب عناصر الجملة التي تدخل عليها الأفعال الناسخة البدء بالفعل الناقص، فالاسم، فالخبر. وقد يترك خبر الفعل الناقص مكانه الأصلي فيتوسط بين الفعل الناسخ والاسم، وقد يتصدر الجملة.

أمّا تقديم الخبر على الاسم، فقد جوّزه الاستعمال اللغوي، لتصرف الأفعال الناقصة تصرف الفعل، ((فكان فعل متصرف يتقدّم مفعوله، ويتأخّر، ويكون معرفة ونكرة أي ذلك فعلت صلح، وذلك قولك: (كان زيد أخاك)، و(كان أخاك زيد)))[1]، ولمشابهة خبر الأفعال الناسخة بالمفعول الذي يملك الحرية في التقدّم على الفاعل يقول الأنباري: ((لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول، وأسماؤها مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبهاً به))[2].

يتقدّم الخبر المعرفة على الاسم المعرفة، ولا يلتبس أحدهما بالآخر، نظراً ((لاختلاف الحركة الإعرابية بينهما، فيتقدّم خبر الفعل الناقص على اسمه حال كونه (معرفة) حقيقة أو حكماً كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب فلا يلتبس أحدهما بالآخر، وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظياً، نحو: (كان المنطلقَ زيدٌ)، أو (كان هذا زيدٌ) بخلاف المبتدأ والخبر، فإنّ الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة لا تفاقهما فيه، بل لا بدّ من قرينة رافعة للّبس. وإذا انتفى الإعراب في اسم (كان وخبرها جميعاً)، ولا قرينة تحدّد الاسم من الخبر، لا يجوز تقديم الخبر نحو (كان الفتى هذا)))[3].

أمّا تقديم الخبر على العامل، وعلى الاسم معاً، فلم يمنعه النّحاة لمشابهة الخبر بالمفعول، الذي يملك حرية في الانتقال من مكان إلى آخر. على العكس منه الاسم الذي يشبه الفاعل، والذي لا يتمتع بحرية في الانتقال، ورتبته من الرتب المقيدة[4].

---

(1) المبرد، المقتضب، ج4، ص87، وانظر: الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص188.

(2) الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص138.

(3) نور الدين عبد الرحمن الجامي، الفوائد الضيائية، ج1، ص432. وانظر: ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ج2، ص9.

(4) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ج1، ص138.

وقد نصّ ابن هشام على ذلك، ((فالاسم لا يتقدّم على عامله لأنَّه على صورة الفاعل، ولا يحذف دون عامله لذلك، ويجوز أن يتقدّم الخبر على عامله؛ لأنَّه كالمفعول قال الله تعالى: (أَهَؤُلَاء إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)[1]، (فإياكم) مفعول للخبر، وقد تقدّم على الفعل، وتقدّم المعمول يؤذن غالباً بجواز تقدّم العامل))[2].

أمّا (دام) فأجمع النحاة على عدم جواز تقديم خبرها عليها؛ ((لأنَّها مشروطة بدخول (ما) المصدرية الظرفية، والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله))[3]؛ لأنَّ (((ما) في (ما دام) بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدّم عليه))[4].

وأمّا (ليس) فقد ذهب الكوفيون إلى منع تقديم خبرها عليها؛ ((لأنَّها جامدة غير متصرفة، فشبهوها بعسى، ونعم، والأفعال الأخرى الجامدة، كما أنَّ معناها النفي ومعمول النفي يمتنع تقديمه عليه، وذهب البصريون إلى جواز تقديم خبرها عليها لتقديم معموله في قوله تعالى (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[5]، فكلمة (يوم) معموله للخبر (مصروفاً) وقد تقدّمت على الفعل (ليس) وتقدّم المعمول هنا يؤذن بجواز تقدّم العامل فيه))[6]. وهذه مسألة فصّل القول فيها الأنباري بما يغني عن الإعادة[7].

أمّا (زال) فذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم خبرها عليها؛ ((لأنَّها مشروطة بدخول ما، وما للنفي والنفي له صدر الكلام ولا يعمل ما بعده فيما قبله، وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم خبر (زال) عليها لأنَّ (ما) الداخلة عليها لا تنفي

---

(1) سورة سبأ، الآية40.

(2) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ج2، ص9.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص88.

(4) الأنباري، الإنصاف مسائل الخلاف، ج1، ص160.

(5) سورة هود، الآية8.

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص88، محمد الباري، الكواكب الدرية، ج1، ص102.

(7) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص160-161-162.

الفعل، وإنَّما هو نفي لمفارقة الفعل، وإظهار أنَّ الفاعل حاله في الفعل متطاولة، كما أنَّ (زال) فيه، معنى للنفي، وما (للنفي)، والنفي مع النفي يصبح إيجاباً))(1).

ومن الأمثال العربية التي تقدّم فيها خبر كان أو إحدى أخواتها قولهم: ((بِسَالِمٍ كَانَتْ الْوَقْعَةُ))(2). وسالم هذا رجل أُخذ وعوقب ظلماً، ويضرب هذا المثل في نجاة المستحق للواقعة وأخذ من لا يستحقها ظلماً(3).

وتقدّم الخبر على الناسخ واسمه، وقد اهتم البلاغيون بالتقديم والتأخير وقالوا بأنَّه لا يكون إلاّ لمعنى، فالمقصود من المثل إبراز ما هو محوري في المعنى، فقدّم سالم لأنَّه هو المقصود بالتشبيه في المثل، ولذلك قُدِّم لبيان أنَّه هو من عُوقب ظلماً، لذلك غدا مثلاً لمن يُعاقب عقابه، ولعلّ في تقديمه ما يتوافق مع قيمته الدلالية في هذا المثل؛ لأنَّه أصبح محورياً بعد انزياحه عن موقعه الافتراضي.

ومنه قولهم: ((بِجَنْبِهِ فَلْتَكُنِ الوَجْبَةُ))(4). ويقال هذا القول عند الدعاء على الإنسان، أيّ رماه الله بداء الجنب، وهو قاتل، فكأنَّه دعا عليه بالموت.

فتقدَّم الخبر (بجنبه) على الناسخ وعلى اسمه (فلتكن الوجبة) جوازاً. والمثل هنا في سياق الدعاء، ومحطّ الاهتمام فيه هو الداء الذي تمنى المتكلم أن يصيب مَن أراد الدعاء عليه، وهو خبر الناسخ فقدّمه للأهميّة، ولأنَّه قصد إبراز ما هو مدار المعنى وموضع الاستدلال به، ولذلك كان التقديم متوافقاً في بيان أهميّة الخبر المقدّم من الرتبة التي انتقل إليها.

ومنه قولهم: ((إذا كَانَ لَكَ أَكْثَري فَتَجافَ لِي عَنْ أَيْسَرِي))(5). يضرب هذا المثل للذي فيه أخلاق تَسْتَحسن وتَبْدُر منه أحياناً سَقْطة.

---

(1) الأنباري، الإنصاف مسائل الخلاف، ج1، ص155-159.

(2) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص148، الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، ج2، ص6.

(3) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص148.

(4) العسكري، جمهرة الأمثال، ج1، ص686.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص80.

حيث تقدم خبر كان الجار والمجرور (لك) على اسم كان (أكثري) جوازاً؛ لإبرازه في قالب لفظي مناسب ليكون متداولاً بين الناس سائراً فيهم، وحتى يبيّن أنَّ المخاطب أو المعني بالخطاب هو المخصوص بالإحسان، وإحسانه أكثر من سقطاته، ولــذلك قُــدّم شبه الجملة(لك)، لبيان أنَّه هو المخــصوص بــالمعنى والخبــر لا غيــره ولتأكيــد خصوصيته بذلك.

ومن ذلك قولهم: ((بَرْقٌ لَوْ كانَ لَهُ مَطَرٌ))[1]. يضرب هذا المثل لمن لَــهُ رُوَاء ولا معنى وراءه، حيث تقدّم خبر كان الجار والمجرور (له) على اسم كــان (مطــر) وإن كان حقه التأخير في التركيب الافتراضي، ولعلّ في ذلك دلالة على الزهو بما لا يستحق وهو مدار المثل.

والقول نفسه في قولهم: ((لَوْ كَانَ بِجَسَدِي بَرَصٌ مَا كَتَمْتُهُ))[2]، حيث تقدّم خبر كان الجار والمجرور (بجسدي) على اسم كان (برص)؛ للأهميّة. إذ ما يهمّنــا هــو الجسد، ولا يهمّنا العلّة التي أصابت الجسم. ولو تقدم اسم كان على الخبر لقلّة أهميّــة المثل من حيث المعنى، ولكان التركيز منصباً على نوع المرض الذي أصاب الجسد، ولكن المقصود إبراز المرض، وما كان في الشخص من مرض يعيبه، وأنَّــه يــؤثر الحقيقة ولو كانت على حسابه شخصياً. ولهذا كان التقديم متوافقاً مع أهميّــة تــأخير الاسم وتقديم ما هو محور في الدلالة التي بني عليها المثل.

ومن ذلك أيضاً قولهم: ((لَوْ كَانَ مِنْهُ وَعْلٌ لتَرَكْتُهُ))[3]، حيث تقدّم خبــر كــان الجار والمجرور(منه) على اسم كان(وعل)؛ للاهتمام بالشيء الذي يتحدث عنه، ولم يهتم بالأمر الذي يريده منه لذا قَدَّم الخبر، ولهذا كان التقديم ذا دلالة معنويــة بالغــة أكسبه المثل قيمة معنوية إضافية.

---

(1) المصدر السابق ، ج1، ص142.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص245.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص237.

ومن أمثلة تقديم خبر ليس على اسمها قولهم: ((لَيْسَ لِلّئيمِ مِثْلُ الهَوَانِ))[1]؛ أي إذا دفعته عنك بالحلم والاحتمال اجترأ عليك، وإن أهنته خافك وأمسك عنك[2]. تقدّم الخبر (للئيم) على الاسم جوازاً؛ لأنَّ المتكلم أراد من هذا التقديم الاختصاص، فخص اللئيم بالهوان دون غيره من الناس؛ لأنَّه هو المحور الذي يدور حوله المعنى وهو مَن يتمثل به، فتقدّم ليتناسب مع دلالته.

ومنه قولهم: ((بَنَانُ كَفٍّ لَيْسَ فِيهَا سَاعِدٌ))[3]. يضرب هذا المثل لمن لـه همَّـة ولا مَقْدُرَة له على بلوغ ما في نفسه. تقدّم خبر ليس (فيها) على اسم (ليس)، إذ به يبرز عدم مقدرة الفاعل على بلوغ مراده مع توافر همّته ويسهّل هذا التقديم ما تتمتع به شبه الجملة من حرية في الموقعية.

ومثل ذلك قولهم: ((لَيْسَ فِي جَفِيرِهِ غَيْرُ زَنْدَيْنِ))[4]. يضرب هذا المثل لمن ليس عنده خير، حيث تقدّم خبر ليس (في جفيره) على اسمها؛ لضرورة إبرازه في قالب لفظي مناسب، إذ المراد فراغ جفيره وخلوّه من الخبر، لذلك تقدّم ليكون بؤرة التركيب ومحور معناه، وهذا التقديم شائع في كثير من الأمثال[5].

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص235.

(2) المصدر السابق، ج2، ص235.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص151.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص223.

(5) انظر: المصدر نفسه، ج2، ص170، 225،224 ، 231، 232، 243، 246، 303، 304، 457، 503.

الفصل الخامس

مظاهر التقديم والتأخير في المثل العربي في المجرورات

1.5 تقديم شبه الجملة:

الأصل في شبه الجملة التي تتكون من الجار والمجـرور، أو مـن الظـرف والمضاف إليه أن تلي الفعل والفاعل، وتتمتع شبه الجملة بحرية كبيرة في الانتقال من موضعها الأصلي، فقد تتقدّم على الفعل والفاعل. وقد تتوسط بين ركنـين، وبـسبب السعة في تصرفها، نجد كثيراً من المواضع التي لا يجوز فيها التقديم والتأخير إلاّ إذا كان ذلك بشبه الجملة. والاستعمال اللغوي يجيـز أن يتوسـط مكـون بـين الفعـل والفاعل[1]، يقول المبرد: ((وحدُّ الظرف أن يكون بعد المفعول به، ومن ثمـة جـاز: لقيت في داره زيداً))[2]. ((وقد يأتي هذا المكون مفعولاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولعلَّ وقوع هذه المكونات يأخذ مسوغاً له يتمثل في أنَّ كلاً منها يشكل محـوراً؛ أيّ أسندت إليه وظيفة جديدة جعلته موضع الحديث والاهتمام، فشكَّل بذلك مركزاً، وبذلك يكون تفسير توسَّط هذه المكونات تفسيراً وظيفياً))[3].

أمّا فيما يخص الجانب البلاغي، فنجد البلاغيين تناولوا شبه الجملة متقدّمة على الفعل؛ أي متصدرة الجملة، ويكون ذلك إمّا في الإثبات، وقد يكون وارداً في النفـي. وأشار إلى هذه المسألة ابن الأثير بقوله: ((وأمّا تقديم الظرف، فإنَّه إذا كـان الكـلام مقصوداً به الإثبات، فإنّ تقديمه أولى من تأخيره، وفائدته إسناد الكلام الواقع بعده إلى صاحب الظرف دون غيره، فإذا أُريد بالكلام النفي فيحسن فيه تقديم الظرف وتأخيره، وكلا الأمرين له موضع يختص به. فأمّا تقديمه في النفي فإنَّه يقصد به تفضيل المنفي عنه على غيره. أمّا تأخيره فإنَّه يقصد به النفي أصلاً من غير تفضيل))[4].

---

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص259-260-261.

(2) المبرد، المقتضب، ج4، ص102.

(3) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص351

(4) ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص39.

وضرب ابن الأثير، كثيراً من الشواهد القرآنية التي تقدّم فيها الظرف لأسباب بلاغية[1].

ويرى العلوي في حديثه عن تقديم الظرف، ((أنّ الظرف يلزم التقديم على عامله إذا جاء في سياق الإثبات؛ لأنّ تقديمه إنّما يكون لغرض لا يحصل مع تأخيره))[2].

ويشير إلى أنّ الغرض من تقديم الظرف على عامله، يكون على وجهين، أحدهما: الدلالة على الاختصاص، كقوله تعالى: (ألاَ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ) [3]؛ لأنّ المعنى أنّ الله تعالى مختصّ بصيرورة الأمور إليه دون غيره، وثانيهما: مراعاة المشاكلة لرؤوس الآيات في التسجيع، كقوله تعالى (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ _ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) [4]، فالتقديم هنا من أجل المطابقة اللفظية في تناسب الآيات وتشاكلها[5].

وتتقدم شبه الجملة جوازاً لمسوغات، منها:

1- الأهميّة:

يتقدّم الجار والمجرور في بعض الأحيان؛ لأهميّته؛ وللفت الخاطر إليه؛ ولأهميّة إنكاره، نحو: (إلى المدرسة ذهب عليٌّ)، لمن يُعلم أنّ (علي) عزم على أنّ لا يذهب إلى ذلك المكان، فقُدِّم هنا لأهميّة ذكر المكان الذي ذهب إليه (علي)، وأمّا إذا قيلت الجملة السابقة دون ورود سياق معها، أو إشارات لفهمها جيداً، فقد يقول قائل: إنَّ المتكلم أراد التخصيص بأنَّ (علي) ذهب (إلى المدرسة)، لا إلى مكان آخر.

---

(1) انظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص39 -40

(2) محمد عبد الله العبيدي، دلالات التراكيب عند يحي بن حمزة العلوي في كتابه الطراز، ص137.

(3) سورة الشورى، الآية53.

(4) سورة القيامة، الآية22-23.

(5) انظر: محمد عبد الله العبيدي، دلالات التراكيب عند يحي بن حمزة العلوي في كتابه الطراز، ص137-138.

ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: (وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء) [1]، حيث تقدّم الجار والمجرور (لله) على المفعول به (شركاء)، لأهميّة توجيه الإنكار إلى كون الشركاء لله، لا إلى مطلق الجعل.

2- رعاية حسن النظم:

قد يتقدّم الجار والمجرور على الفعل والفاعل أو على المفعول به؛ لمراعاة الحُسن في نظم الكلام، كقوله تعالى (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ _ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) [2]. فذهب ابن الأثير إلى أنَّ ((تقديم الظرف في الآية السابقة إنَّما هو من أجل نظم الكلام؛ لأنَّ قوله تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ _ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) أحسن من أن لو قيل: وجوه يومئذ ناضرة ناظرة إلى ربِّها، والفرق بين النظمين ظاهر))[3]. وربّما يكون تقديم شبه الجملة هنا إبراز مكان النظر، فهو إلى ربِّها لا إلى شيء آخر، فأبرز ذلك المعنى من خلال التقديم، زيادة على ما في ذلك من حسن السبك وجمال النظم.

ومنه قوله تعالى (عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) [4]. يقول العلوي في ذلك: ((فهذا، وأمثاله إنّما قُدّم ليس من جهة الاختصاص، وإنّما كان من أجل ما ذكرناه من المطابقة اللفظية في تناسب الآية، وتشاكلها))[5].

3- للتعظيم أو التحقير، أو لتعجيل المسرة أو المساءة:

ومنه قوله تعالى (وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ) [6]، حيث قدّم الجار والمجرور (على صلاتهم) على الفعل (يحافظون)؛ لتعظيم أمر الصلاة. وقوله تعالى

---

(1) سورة الأنعام، الآية100.

(2) سورة القيامة، الآية22-23.

(3) ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص39 –40.

(4) سورة هود، الآية88.

(5) العلوي، الطراز، ج2، ص71.

(6) سورة المعارج، الآية34.

(وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)[1]، حيث قدّم الجار والمجرور (بما)؛ لأنَّ الكلام علينا وعلى أعمالنا فقدّمها لنرتدع ونحذر[2].

وقد يكون التقديم ((لأداء معنى لا يُفهم بدونه، كقوله تعالى (وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ)[3]، حيث قدّم الجار والمجرور (من آل فرعون) على الفعل (يكتم) لإفادة أنَّ هذا الرجل هو من آل فرعون، ولو أخّرهُ وقال (وقال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون) لَمَا فُهم أنَّه منهم، بل لاحتمل المعنى أنّ هذا الرجل، يكتم إيمانه من آل فرعون، أي يخفيه عنهم، والمعنى الأول هو المقصود))[4].

ومن الأمثال العربية التي تقدّمت فيها شبه الجملة على الفعل والفاعل قولهم: ((بَالسَاعِدَيْنِ تَبْطِشُ الكَفَّانِ))[5]. ويضرب هذا المثل في تعاون الرجلين وتساعُدِهما وتعاضَدِهما في الأمر[6]. وفي رواية أخرى ((بِالسَّاعِدِ تَبْطِشُ الْكَفُّ))[7]. ويضرب هذا مثلاً على قلة الأعوان[8].

فقدّم الساعد لأهميّته في أداء المعنى، فالهدف إظهار أهميّة الأعوان ودورهما في تحقيق الهدف. ولهذا كان تقديم الساعدين متوافقاً مع وقع أهميّة الدور الذي يؤديه في المثل، إذ إنَّ مدار المثل على الأعوان وأثرهما، فلو أُخّر الساعد في المثل لكان تبطش اليد بالساعدين، فيكون المثل مجرد إخبار، لا تتحقق فيه تلك الفائدة التي يبرزها تقديم شبه الجملة (بالساعدين).

---

(1) سورة آل عمران، الآية180

(2) انظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص107.

(3) سورة غافر، الآية28.

(4) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص108.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص137.

(6) المصدر السابق، ج1، ص137.

(7) السيوطي، جمهرة الأمثال، ج1، ص176.

(8) المصدر السابق، ج1، ص176.

ومنه قولهم: ((عَلَى أَهْلِهَا تَجني بَرَاقِشُ))[1]. وبراقش كلبة لقوم من العرب، فأغير عليهم، فهربوا ومعهم براقش، فاتبع القوم آثارهم بنُباح براقش، فهجموا عليهم فاصطلموهم[2].

حيث تقدّم الجار والمجرور (على أهلها) على الفعل والفاعل (تجنّي براقش) لتعجيل المساءة، ولبيان موضع التأثير، إذ إنَّ الأهل هم المتأثرون وهم مدار الشاهد الدلالي في ضرب المثل لذا كان تقديم شبه الجملة. وبذلك يبرز أثر الجناية بأنَّه على الأهل لأنَّهم هم أوّل من تأثّر بها، ولهذا كان الانحراف عن التركيب الافتراضي، مؤدياً لمعنى جديد يبرز القيمة الدلالية لشبه الجملة في موقعها الجديد.

ومنه قولهم: ((أَكَلَ عَلَيْهِ الدَّهْرُ وَشَرِب))[3]. يضرب هذا المثل لمن طال عمره، يريدون أَكَلَ وشربَ دهراً طويلاً. فتقدم شبه الجملة (عليه) على الفاعل، لبيان من هو مخصوص بالحديث، فليس المطلوب إبراز طول الدهر، وإنّما من عاش مدة طويلة وهو مدار المثل في الدلالة. ونظراً للحرية الموقعية لشبه الجملة كان تقديمها يحمل دلالة على أهمية المعنى إذ إنَّ الدهر طويل بطبيعته، ولكن وقعه على من طال عمره اقتضى التقديم حتى يتم الإفصاح عن دلالة طول العمر وأثرها على الإنسان.

ومن ذلك قولهم: ((إِذَا زَلّ العَالِمُ زَلَّ بِزَلَّتِهِ عَالَمٌ))[4]. أراد بتقديم شبه الجملة (بزلته) على الفاعل وإبراز دور المسبب وأثره في حصول الزلل. فالهدف إبراز المسبب وليس التركيز على الفاعل. فلو قدّم الفاعل لكانت أهميّة المسبب (بزلته) دون أهميّة الفاعل، ولذلك قُدّمت شبه الجملة، فحملت معها دلالة على دورها في إبراز المعنى. ولعلّ التقديم في شبه الجملة، يبرز أهميّة زلّة العالِم وعمق أثرها فيمن بعده، ولهذا كانت الزلّة الصادرة عن العالِم أسبق في الجملة؛ لأنّها هي المؤثر فيما هو متأخّر، فالتأخير يكون بعد زلة العالِم، وزيادة على ذلك، يضفي التقديم حُسناً في

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص18.

(2) المصدر السابق، ج2، ص18.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص75.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص78.

النظم، وسبكاً في النص، بما يتوافق مع طبيعة المثل في تكثيف الدلالة في أحسن عبارة.

ومنه قولهم: ((إِلَى أُمِّهِ يَلْهَفُ اللَّهفان))[1]. يضرب هذا المثل في استعانة الرجل بأهله وأخوانه. واللهفان: المتحسر على الشيء. حيث تقدّم الجار والمجرور (إلى أمه) على الفعل والفاعل (يلهف اللهفان)؛ لإبراز أهميّة معنى شبه الجملة ومحوريتها. فالتقديم والتأخير في مثل هذه الأمثال يبرز القيمة الدلالية لشبه الجملة، ويجعلها محوراً للنص، وأنَّ الشيء لا بدّ أن يعود إلى أصله ومنبعه، ولعلّ في التقديم ما يحمله في طيّاته أهميّة الأهل وأنّهم مسقط الرأس مهما بعد الإنسان، وطال العهد وتشعبت به الأحوال. فالتقديم أبرز أنَّ العودة إلى الأهل لأنَّهم مختصون بها في المثل.

ومثل ذلك قولهم: ((رُبَّمَا دَلَّكَ عَلَى الرَّأْيِ الظَّنُونُ))[2]. والظنون: كل ما لم يُوثق به من ماء أو غيره. تقدّمت شبه الجملة (على الرأي) لأنَّها جُعلت محوراً للمعنى المراد، فالرأي هو المعنى المحوري الذي يُبنى عليه المثل؛ لأنَّه مدار البحث وهو ضالة من يحاول الاهتداء إليه، ولإبرازه تقدّمت شبه الجملة فأضفت على المعنى بعداً إضافياً يبيّن أنَّ المقصود هو الاستدلال على الرأي لا من دلّ عليه.

ومنه قولهم: ((عَادَتْ لِعِتْرِهَا لَمِيسُ))[3]. العتر: الأصل، ولميس: اسم امرأة. ويضرب هذا المثل لمن يرجع إلى عادة سوء تركها[4]. تقدّمت شبه الجملة (لعترها) على الفاعل (لميس)؛ لإبراز الأصل، فالهدف إبراز العِتر الذي عادتْ إليه لميس، وليس التركيز على الفاعل. فلو قدّم الفاعل لكانت أهميّة (العِتر) دون أهميّة الفاعل، ولذلك قُدّمت شبه الجملة فحملت معها دلالة لإبراز المعنى، وهو ما تمت إليه العودة من سوء العادة والسلوك، ولمَّا كانت العودة صادرة من أناس متواجدين في كل زمان

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص53.

(2) المصدر السابق، ج1، ص394.

(3) العسكري، جمهرة الأمثال، ج2، ص49.

(4) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص8.

ومكان كان تقديم شبه الجملة وهي محور المعنى؛ لإبراز أهميّتها، وأنَّها تشكل بــؤرة الفكرة، فالقصد إبراز ما يعود إليه الناس بعد تركه، بغض النظر عن الفاعل.

ومثل ذلك قولهم ((عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطتَ))[1]. الخبير: العالِم، وسقطْتَ: عثــرتَ، وقد عبّر عن العثور بالسقوط؛ لأنَّ عادة العاثر أن يسقط على ما يعثر عليه[2]. تقدّمت شبه الجملة (على الخبير) على الفعل والفاعل (سقطتَ)؛ لأنَّه هو المحور الذي يــدور حوله المعنى، وهو من يتمثل به، فتقدّم ليتناسب مع دلالتــه، فــالخبير هــو المعنــى المحوري الذي يحمل المثل دلالته، ولذلك قُدّم على الفعل لإبراز تلك الأهميّة في أداء المعنى المراد من المثل، ولعلّ في التقديم تخصيصاً لمن سقطت عليه وإبرازاً لأهميّته الدلالية التي بُني عليها المثل.

وفي قولهم: ((فِي الجَرِيرَةِ تَشْتَرِكُ العَشِيرَةُ))[3]. ويضرب هذا المثل في الحث على المواساة. تقدّمت شبه الجملة (في الجريرة) علــى الفعــل والفاعــل (تــشترك العشيرة)؛ لأنَّها جُعلت محوراً للمعنى المراد، فالشيء الذي تشترك فيه العشيرة هــو المعنى المحوري الذي يُبنى عليه المثل، ولإبرازه تقدّمت شبه الجملة فأضــفت علــى المعنى بعداً إضافياً يكشفه التقديم. ويبدو لي أنَّ شبه الجملة لو تأخّرت تصبح (تشترك العشيرة في الجريرة) ويحتمل أن تكون من باب الإخبار أن العشيرة مــشتركة فــي الجريرة الآن، أمّا في التقديم فالدلالة مطلقة في أنَّ الجريرة هي التي تجمع العــشيرة، وأنَّها سبب لجمع شملهم أو مدعاة لاجتماعهم.

ومن ذلك قولهم: ((تَرْفَضُّ عِنْدَ المُحْفِظَاتِ الكَتَائِفُ))[4]. ترْفضُّ: أي تتفــرق، والمحفظات: المُغضبات، والكتائف: الأحقاد، أي إذا رأيتَ حميمك يُظلم أغضبك ذلك فتنسى حِقدك عليه وتنصره. والقول فيه كسابقه من حيث إبراز محورية معنى شــبه

---

(1) العسكري، جمهرة الأمثال، ج2، ص46.

(2) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص29.

(3) المصدر السابق، ج2، ص89.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص174.

الجملة مع ما يحمله ذلك من أهميّة شبه الجملة في المعنى الذي يدور حوله المثل، ويبرز دور المحفظات في تفرق الأحقاد وتلاشيها.

وفي قولهم: ((ذَلَّ بَعْدَ شَمَاسِهِ الْيَعْفُورُ))(1). اليعفور: اسم الفرس. ويضرب هذا المثل لمن انقاد بعد جِماحه. تقدّمت شبه الجملة (بعد شماسه) لأهميّتها في أداء المعنى، فالهدف إبراز الجموح وليس التركيز على الفاعل، فلو قدّم الفاعل لكانت أهميّة الجموح دون أهميّة الفاعل. ولذلك قُدّمت شبه الجملة فحملت معها دلالة على دورها في إبراز المعنى. إذ المقصود إبراز تبدل الحال وتغيرها، لا من تتغيّر به الحال أو تتقلّب، ولذلك جاء التقديم متوافقاً مع القيمة الدلالية لشبه الجملة في إبراز معنى المثل؛ لأنّها تبرز أنَّ الإنسان مهما جمع وترفع لا بدّ أن يعود إلى طبعه وأصله.

ومن الأمثلة التي تقدّم فيها الظرف قولهم: ((عِنْدَ الصَّبَاح يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى))(2). يضرب هذا المثل للرجل يحتمل المشقة رجاءَ الراحة. حيث تقدّمت شبه الجملة (عند الصباح) على الفعل والفاعل (يحمد القوم) لبيان زمن الحمد، فليس المطلوب إبراز الحمد، وإنّما إبراز زمن الحمد الذي هو مدار المثل في الدلالة، ونظراً للحرية الموقعية لشبه الجملة كان تقديمها يحمل دلالة على إبراز أهميّتها التي تتمثل في تسليط الضوء على البداية والابتداء وضرورة أن يدرك الإنسان الزمن في تحقيق غايته. فلو تغيَّر الموقع التركيبي لشبه الجملة، لتلاشت هذه الدلالة، وأصبح القصد الإخبار عن حمد القوم للسرى في وقت الصباح لا في غيره من الأوقات.

وتقدّمت شبه الجملة (عند الرهان) على الفعل ونائب الفاعل (يُعرف السوابق) في قولهم: ((عِنْدَ الرِّهَانِ يُعْرَفُ السَّوَابِق)) (3). يضرب هذا المثل للذي يَدَّعي ما ليس فيه؛ لبيان موضع التأثير، فلأنَّ (الرهان) هو مدار الشاهد الدلالي في ضرب المثل

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص358.

(2) المصدر السابق، ج2، ص5.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص42.

كان تقديم شبه الجملة أدلّ في إبراز الشرط الذي يختبر به الناس، ولهذا جاء متقــدّماً ليتناسب موقعه التركيبي مع موقعه الدلالي في تشكيل محور المعنى.

وتقدّم الظرف والمضاف إليه (قبل الرِّماء) على الفعل وفاعله في قولهم: ((قَبْلَ الرِّمَاءِ تُمْلأُ الْكَنَائِنُ))[1]؛ أيّ تُؤخذ أُهْبة الأمر قبــل وقوعــه للأهميّــة. فالاســتعداد والأهميّة هما ما يدلّ عليهما معنى المثل وعليهما يضرب، ولذلك قدّمه المتكلم إدراكاً لأهميّته في إبراز المعنى الذي يفصح عنه. فلو تأخّرت شبه الجملة لكانت منطقية في تركيبها ودلالتها وتلاشت القيمة المعنوية لها.

وثمة أمثال أخرى كثيرة تقدّمت فيها شبه الجملة، ورافق ذلك دلالات جديدة بسبب التقديم والتأخير، ومن ذلك قولهم: ((مِنْ أَبْعَدِ أَدْوَائِهَا تُكْوَى الإِبِلُ))[2]. يضرب هذا المثل للذي يذهب في الباطل تائهاً ويدع ما يعنيه. حيث تقدّمت شبه الجملة(من أبعد) على الفعل والفاعل(تكوى الإبل)؛ لأنَّها المعنى المحوري الذي يُبنى عليه المثل. فالتيه في الباطل هو مدار البحث، ولإبرازه تقدّمت شبه الجملة.

ومنه قولهم: ((مِنَ الحَبَّةِ تَنْشَأُ الشَّجَرَةُ))[3]. أيّ من الأمور الصغار تنتج الكبار. تقدّمت شبه الجملة(من الحبة) على الفعل والفاعل(تنشأ الحبة) لأهميّتها في أداء المعنى، فلولا هذه الحبة الصغيرة لما نشأت الشجرة. ولهذا كان تقديم(الحبة) متوافقاً مع أهميّة الدور الذي تؤديه في المثل.

ومنه قولهم: ((مِنْ اللَّجَاجَةِ مَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ))[4]. ومثله قولهم: ((مِنَ العَجْزِ وَالتَّوَانِي نُتِجَتِ الفَاقَةُ))[5].

وقولهم: ((مِنْ مَأْمَنِه يُؤتَى الحَذِرُ))[6]؛ أي أن الحَذَر لا يدافع عنه ما لا بدّ له منه وإن جَهِدَ جَهْده. فهذه المواضع تشكّل فيها شبه الجملة ركناً أساسياً في إبراز

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص122.

(2) المصدر السابق، ج2، ص377.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص375.

(4) المصدر نفسه ، ج2، ص366.

(5) المصدر نفسه ، ج2، ص369.

(6) المصدر نفسه ، ج2، ص366.

المعنى، وتأخذ قيمة دلالية بالغة الأهميّة، فلو تغيَّر موقع شبه الجملة، لتلاشت أهميّة المثل الدلالية أو قلَّت، ولعلّنا نلمس أنَّ لشبه الجملة المتقدّمة أهميّة نحويّة تدرك معها أنَّها أشبه بالعمدة في ضرورة توافرها ضمن عناصر التركيب.

الخاتمة:

لقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التي كشفها استقصاء مواضع التقديم والتأخير في المثل العربي، ولعل من أهمها: أن النحاة تفاوتوا في تأويل بعض الأمثال، إذ عدها بعضهم من ذوات الرتب المحفوظة ولو كانت مخالفة للقواعد النحوية التي أصلها النحاة باستقراء لغة العرب، وحاول بعضهم تطويعها للقاعدة بالتأويل والتقدير، وعدّها فريق منهم أشبه بالشعر في الضرورات، وهم مع ذلك يعدونها واحداً من أهم مصادر السماع التي تُبنى عليها القواعد النحوية.

وكشفت الدراسة أن الأمثال العربية تدور في فلك الرتبة النحوية المحفوظة؛ لأنّ لها طابعاً تركيبياً ارتبط بالمعنى المراد منها، فأصبحت على النحو الذي وصلت عليه إلينا ذات رتبة محفوظة، فهي إلى الوجوب أقرب منه إلى الجواز؛ لأنَّ أي تغير في ترتيب عناصرها يفقدها قيمتها الدلالية وقيمتها الجمالية.

ولعلَّ التقديم والتأخير على شيوعه في المثل العربي، يكشف عن أهمية العنصر المتقدم في تشكيل المعنى المحوري للدلالة، والبؤرة الأساسية في تكوين المعنى المقصود، وعلى الرغم من أنَّ النظام النحوي يعطي مجالاً فسيحاً في إعادة ترتيب عناصر التركيب، إلاّ أنّه في المثل أشبه بالمسكوكات النحوية التي يجب الالتزام بها على النحو الذي وصلت إليه، ولذلك عدها العلماء من ذوات الرتب المحفوظة كما عدوها مسوغاً من مسوغات الخروج على الأصل الافتراضي في ترتيب عناصر التركيب اللغوي.

ولعلَّ النتيجة التي يمكن الاطمئنان إليها، أنَّ الأمثال العربية تشكِّل واحداً من أهم المصادر التي يبني عليها النحاة قواعدهم، وأنها مع ما تتميز به من تكثيف المعاني في أوجز العبارات، قد جاءت في بعضها مخالفة للأصول الافتراضيّة، لأن الناطق بها يضع نصب عينيه المعنى والدلالة أكثر من اعتباره للقاعدة النحوية

القياسية، ولعلَّ في خروجها على القاعدة، ما يشير إلــى حرصــهم علــى المعنــى المقصود، فغالباً ما يكون العنصر المتقدم محوراً للمعنــى، وبــؤرة للدلالــة وتكــون العناصر الأخرى مساهمة في تشكيله، وهي وإن كانت مهمة له في بناء التركيب، إلاّ أنَّ تغيير الموقع يحمل معه دلالات سياقية، تشكل معنى المثل وتسهم أيضاً في بنــاء موسيقا المثل، فعندما تُغيّر ترتيب عناصره يفقد شيئاً من جماليته ومن تكثيف دلالته.

وقد كشفت الدراسة أنّ التقديم في بعض عناصر الجملة وتغيّر موقعها يكــسب العنصر المتقدّم وظيفة دلالية. زيادة على وظيفته النحويّة، ولعلّ هذه الوظيفة تتمثــل في أنّ العنصر المتقدم وإن كان فضلة في النظرية النحوية إلاّ أنّه يصبح أشبه بالعمدة بل أنّ المعنى لا يقوم إلاّ به، كما في قوله: ((مِنَ الحَبَّةِ تَنْشَأُ الــشَّجَرَةُ))[1]، وقــولهم: ((مِنْ مَأْمَنِهِ يُؤْتَى الحَذِرُ))[2]، وغير ذلك؛ فشبه الجملة هنا لا تقل أهميةً عــن الفعــل والفاعل، فلو سقطت لتلاشت قيمة المثل دلالياً وفقدت الجملة أهم العناصر التي تسهم في تشكيل المعنى، ولهذا كان التقديم والتأخير وسيلة لإبراز أهمية اللفظ المتقدم فــي عناصر التركيب.

ولعلّ هذه الدراسة تُبيّن أنّ ظاهرة التقديم والتأخير، شائعة في المثل العربــي، وأنّ لها دلالات معنوية مرتبطة بموقع العنــصر المتقــدم أو المتــأخر، وأنّ التقــديم والتأخير لم يكن اعتباطياً بل يرتبط بترتيب المعاني بالنفس في الغالب.

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص375.

(2) المصدر السابق، ج2، ص366.

المراجع

ابن الأثير، أبي الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمّد بن محمّد بن عبدالكريم. (1995م). **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.

ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمرو النحويّ. (1982م). **الإيضاح في شرح المفصَّل**، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر النحوي المالكي. (د.ت). **الكافية في النحو**، شرحه الشيخ رضي الدين محمّد بن الحسين الأستراباذي النحوي، دار الكتب العلمية، لبنان.

ابن السرّاج، أبي بكر محمّد بن سهل النحوي البغدادي. (1996م). **الأصول في النحو**، ط3، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن جني، أبي الفتح عثمان. (1954م). **المحتسب**، تحقيق مصطفى الحلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة.

ابن جني، أبي الفتح عثمان. (1979م). **اللمع في العربية**، ط1، تحقيق حسين محمّد شرف، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

ابن جني، أبي الفتح عثمان. (1986م). **الخصائص**، ط3، تحقيق محمّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمّد. (د.ت). **مقدمة ابن خلدون**، ط3، تحقيق علي عبدالواحد وافي، نهضة مصر.

ابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي. (د.ت). **المخصص**، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.

ابن عصفور. (1986م). **المقرّب**، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن مالك، بدر الدين. (د.ت). **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب.

ابن منظور، أبي الفضل محمّد بن مكرم المصري. (د.ت). **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة.

ابن يعيش، موفق الدين النحوي. (د.ت). **شرح المفصَّل**، عالم الكتب، بيروت.

أبو حيّان الأندلسي، محمّد بن يوسف. (1993م). **تفسير البحر المحيط**، ط1، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمّد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أبو حيّان، أثير الدين محمّد بن يوسف النحويّ. (د.ت). **البحر المحيط**، مطبعة النصر الحديثة، الرياض.

الأخفش، أبي الحسن. (1981م). **معاني القرآن**، ط2، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة وفائز فارس، مكتبة الخانجي، دار البشير والأمل، الكويت.

الأخفش، أبي الحسن. (1990م). **معاني القرآن**، ط1، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة وفائز فارس، مكتبة الخانجي، دار البشير والأمل، القاهرة.

الأزهري، خالد بن عبدالله. (د.ت). **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العلمية.

الأشموني. (د.ت). **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، مكتبة الإيمان، المنصورة.

الأصمعي. (2000م). **الأمثال**، ط1، تحقيق جبار المعيبد، المكتبة الوطنية، بغداد.

الأنباري، أبي البركات عبدالرحمن بن محمّد ابن أبي سعيد. (د.ت). **أسرار العربية**، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات. (1957م). **أسرار العربيّة**، مطبعة الترقي، دمشق.

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمّد أبي سعيد النحويّ. (1961م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف**، ط4، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد أبي سعيد النحويّ. (1993م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

الأندلسي، جمال الدين محمّد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني. (1990م). **شرح التسهيل**، ط1، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمّد بدوي المختون، دار هجر.

الأنصاري، ابن هاشم المصري. (1977م). **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، تحقيق هادي نهر، الجامعة المستنصرية، بغداد.

الأنصاري، ابن هشام المصري. (1987م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

الأنصاري، ابن هشام المصري. (د.ت). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك وآخرون، دار الفكر، دمشق.

الأنصاري، أبي محمّد عبدالله جمال الدين بن هشام. (1963م). **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، ط11، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر.

الأنصاري، جمال الدين عبدالله بن هشام. (1994م). **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق بركات يوسف عبّود، راجع الكتاب وصحّحه ووضع فهارسه يوسف الشيخ محمّد البقاعي، دار الفكر.

أنيس، إبراهيم. (1975م). **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية.

أنيس، إبراهيم. (د.ت). **من أسرار اللغة**، ط3، الأنجلو المصرية.

الأهدل، محمّد بن أحمد بن الباري. (د.ت). **الكواكب الدريّة**، أشرف عليه محمّد الإسكندراني، دار الكتب العلمية، بيروت.

البالول، عبير سالم عبدالله. (1999م). **بناء الجملة في الأمثال العربية حتى نهاية القرن الخامس الهجري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، الكويت.

التبريزي، الخطيب. (د.ت). **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي**، ط4، تحقيق محمّد عبده عزّام، دار المعارف.

الجامي، نور الدين عبدالرحمن. (1983م). **الفوائد الضيائية**، تحقيق أسامة الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية.

الجرجاني، عبدالقاهر. (1978م). **دلائل الإعجاز**، صحّحه محمّد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.

الجرجاني، عبدالقاهر. (1983م). **دلائل الإعجاز**، ط1، مكتبة سعد الدين، دمشق.

الجرجاني، عبدالقاهر. (1997م). **دلائل الإعجاز**، ط2، شرحه وعلّق عليه محمّد التُنْجي، دار الكتاب العربي، بيروت.

الجرجاني، عبدالقاهر. (1998م). **من دلائل الإعجاز في علم المعاني**، اختار النصوص وقدّم لها محمّد عزام، وزارة الثقافة، دمشق.

الجرجاني، محمّد. (د.ت). **الإشارات والتنبيهات**، تحقيق عبدالقادر حسن، دار نهضة مضر للطبع والنشر، القاهرة.

حسّان، تمام. (1979م). **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط2، الهيئةالمصرية العامة للكتاب. القاهرة.

حسّان، تمام. (1981م). **الأصول**، المغرب، الدار البيضاء.

حسّان، تمام. (2000م). **الخلاصة النحوية**، ط1، عالم الكتب.

حسن، عباس. (2004م). **النحو الوافي**، ط1، آوند دانش للطباعة والنشر والتوزيع.

حسن، عباس. (د.ت). **النحو الوافي**، ط4، دار المعارف، مصر.

حسين، طه. (1933م). **في الأدب الجاهلي**، ط3، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

حسين، عبدالقادر. (1998م). **أثر النحاة في البحث البلاغي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

حسين، عبدالقادر. (2001م). **المختصر في تاريخ البلاغة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

الحلبيّ، أحمد بن يوسف السَّمين. (1986م). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ط1، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

الحموز، عبدالفتاح. (1984م). **الحذف في المثل العربي**، ط1، دار عمّار، الأردن.

الحموز، عبدالفتاح. (1997م). **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، ط1، دار عمّار، الأردن، عمّان.

الخطيب، عبداللطيف محمد. (1999م). **ابن يعيش وشرح المفصَّل**، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت.

الخفاجي، الأمير ابي محمّد عبدالله بن محمّد بن سعيد بن سنان الحلبيّ. (1969م). **سرّ الفصاحة**، شرح وتصحيح عبدالمتعال الصعيدي، مطبعة محمّد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر.

الخلفات، إبراهيم صالح. (2002م). **الرتبة النحويّة في الجملة العربية المعاصرة**، ط1، (د.ن).

الرازي، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي. (1993م). **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ط1، حقّقه عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت.

الرازي، فخر الدين. (1985م). **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تحقيق بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين.

الزجاجي، أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق. (1963م). **إعراب القرآن**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.

الزجاجي، أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق. (1983م). **مجالس العلماء**، ط2، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الزمخشري، أبي القاسم جار الله. (د.ت). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشري، أبي القاسم جارالله. (2001م). **المفصَّل في صنعة الإعراب**، ط1، حقّقه وعلّق عليه محمد محمد عبدالمقصود وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت.

الزمخشري، جار اله. (1987م). **المستقصي في أمثال العرب**، ط2، صححها وعلّق عليها السيد عبدالرحمن خان وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.

السامرائي، فاضل صالح. (2000م). **معاني النحو**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمّان.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر. (1983م). **مفتاح العلوم**، ط1، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.

السهيلي، أبي القاسم عبدالرحمن. (د.ت). **نتائج الفكر في النحو**، ط2، تحقيق محمّد إبراهيم البنا، دار الرياض، دار النصر، السعودية، الرياض، القاهرة.

سيبويه، أبي بشر عمرو بن قنبر. (1988م). **الكتاب**، ط3، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي. (د.ت). **شرح الكتاب**، الأميرية.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. (1975م). **الأشباه والنظائر**، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. (1984م). **الأشباه والنظائر**، ط1، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. (د.ت). **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين. (1987م). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط2، تحقيق عبدالسلام هارون وعبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين. (د.ت). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه محمّد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين. (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

الشافعي، أبي عبدالله جمال الدين محمّد بن عبدالله بن محمّد ابن مالك الطائي الجياني. (2000م). **شرح الكافية الشافية**، ط1، تحقيق علي محمد معوّض وعادل أحمد بن الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشطناوي، مها علي محمّد. (1998م). **أسلوب التقديم والتأخير بين النحو البلاغة شعر الهذليين نموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين. (2001م). **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، شرح وتعليق عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.

صالح، قاسم محمّد. (1991م). **الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيّان مسائل من البحر المحيط**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمّان.

صقر، محمّد جمال. (2000م). **الأمثال العربية القديمة دراسة نحوية**، ط1، المؤسسة السعودية، مصر.

ضيف، شوقي. (د.ت). **تجديد النحو**، ط4، دار المعارف،القاهرة.

ضيف، شوقي. (د.ت). **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده**، دار المعارف، القاهرة.

طَبانة، بدوي. (1988م). **معجم البلاغة العربية**، ط3، دار المنارة للنشر والتوزيع، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، جدّة، الرياض.

الطيبي، شرف الدين الحسين بن محمّد بن عبدالله. (1986م). **التبيان في البيان**، ط1، تحقيق توفيق الفيل وعبداللطيف لطف الله، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

الطيبي، شرف الدين حسين بن محمّد. (1987م). **التبيان في علم المعاني والبديع والبيان**، ط1، تحقيق هادي الهلالي، عالم الكتب، بيروت.

عبدالرحمن، عفيف. (1983م). الأمثال العربية القديمة، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، المجلد **3**، العدد **10**، جامعة الكويت، ص13.

عبداللطيف، محمّد حماسة. (1990م). **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبدالمطلب، محمّد. (1997م). **البلاغة العربية قراءة أخرى**، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة.

العبيدي، محمّد عبدالله. (مارس 2006م). دلالات التراكيب عند يحي بن حمزة العلوي في كتابه الطراز التقديم والتأخير نموذجاً، **مجلة الباحث الجامعي**، العدد **10**، جامعة آب، ص137-138.

عتيق، عبدالعزيز. (1984م). **في البلاغة العربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

العسكري، ابن برهان. (1974م). **شرح اللمع**، حقّقه فائز فارس، جامعة القاهرة، القاهرة.

العسكري، أبي هلال. (1983م). **جمهرة الأمثال**، ط2، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، دار الجيل، بيروت.

العسكري، أبي هلال. (1988م). **جمهرة الأمثال**، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان.

علام، عبدالعاطي غريب علي. (1993م). **البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبدالقاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي**، ط1، دار الجيل، بيروت.

العلوي، يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم. (1914م). **الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، مطبعة المقتطف، مصر.

عيد، رجاء. (د.ت). **فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور**، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية.

الفراء، أبو زكريا بن زياد. (1980م). **معاني القرآن**، ط2، عالم الكتب، بيروت.

فيود، بسيوني عبدالفتاح. (1998م). **علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني**، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، دار المعالم الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة.

القزويني، جلال الدين أبو عبدالله محمّد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمّد عبدالرحمن. (1985م). **الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع**، ط1، دار الكتاب العلمية، لبنان، بيروت.

القزويني، جلال الدين أبو عبدالله محمّد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمّد عبدالرحمن. (د.ت). **الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع مختصر تلخيص المفتاح**، دار الجيل، بيروت – لبنان.

القزويني، جلال الدين أبو عبدالله محمّد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمّد عبدالرحمن. (1989م). **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب العالمي، الدار الإفريقية العربية.

القزويني، جلال الدين محمّد بن عبدالرحمن. (1982م). **شرح التلخيص في علوم البلاغة**، ط2، شرحه وخرَّج شواهده محمّد هاشم دويدزي، دار الجيل، بيروت.

المبرد، أبي العبّاس محمّد بن يزيد. (1979م). **المقتضب**، ط2، تحقيق محمّد عبدالخالق عُضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، القاهرة.

المراغي، أحمد مصطفى. (د.ت). **علوم البلاغة والمعاني والبديع**، (د.ن.).

مطلوب، أحمد. (1989م). **بحوث لغوية**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان.

موسى، عطا محمّد. (2002م). **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ط1، دار الإسراء، عمّان.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمّد. (1998م). **مجمع الأمثال**، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

الميداني، أبي الفضل أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري. (2002م). **مجمع الأمثال**، تحقيق سعيد محمّد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت.

الميداني، أبي الفضل أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم. (1996م). **مجمع الأمثال**، تحقيق محمّد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت.

النجار، محمّد عبدالعزيز. (1999م). **ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام**، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان.

نحلة، محمود أحمد. (1990م). **في البلاغة العربية علم المعاني**، ط1، دار العلوم العربية، لبنان.

الهمذاني، بهاء الدين عبدالله بن عقيل. (1995م). **شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك**، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.

الهمذاني، بهاء الدين عبدالله بن عقيل. (1999م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمّد عبدالمنعم الخفاجي وعبدالعزيز شرف، راجعه محمّد السعدي فرهود، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت.

ياقوت، أحمد سليمان. (د.ت). **في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ياقوت، محمود سليمان. (1992م). **شرح جمل سيبويه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.